

راينهارت وكيركغارد:

سداد الديون الحكومية

فرص عمل لشباب الشرق الأوسط

دوغ إروين: التجارة وسياسة

سعر الصرف

لمحة عن شخصية جورج أكرلوف

الحائز على جائزة نوبل

التمويل والتنمية

www.imf.org/fandd

يونيه ٢٠١١ ٨ دولارات

الوعي بتكاليف
الشيخوخة

التمويل والتنمية يصدرها صندوق النقد الدولي كل ثلاثة أشهر باللغات الإنجليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية.
English edition ISSN 0015-1947
أعد الترجمة العربية عن النص الإنجليزي مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مؤسسة الأهرام المدير العام: د. وحيد عبد المجيد فريق الترجمة والتحرير فاطمة مصطفى، نائب المدير العام محمد فكري؛ أحمد برهان؛ محمود الشريف.
طباعة: مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر

التمويل والتنمية

التمويل والتنمية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي. وقد طبعت النسخة العربية بمساعدة مالية من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
يونيو ٢٠١١ • المجلد ٤٨ • العدد ٢

تحقيقات

الوعي بتكاليف الشيخوخة



- ٦ ثمن النضج
شيخوخة السكان تعني أن على البلدان استكشاف طرق جديدة لدعم كبار السن
رونالد لي، وأندرو ميسون
١١ الهاربون الكبار
ربما يكون كبار السن أقل استعدادا لسداد الديون السيادية
علي عليجي
١٢ أبعد من المتقاعدين
تتأثر صحة الاقتصاد العالمي تأثيرا كبيرا بطريقة تغيير نظم التقاعد في البلدان المختلفة ومدى مراعاة هذه البلدان للاتساق في إجراء التغيير
فيليب كرم، وديرك موير، وجوانا بيرييرا، وأنيثا تولادار
١٦ إلى أي حد يوجد استعداد كاف للمتقاعدين؟
مؤشر جديد لتقييم البلدان يقيس الأكثر استعدادا والأقل استعدادا لتلبية احتياجات المتقاعدين
نيل هو، وريتشارد جاكسن
١٩ التوازن في توزيع الأعباء
تكاليف المزايا التي يحصل عليها المتقاعدون الحاليون تتحملها الأجيال الأمريكية القادمة أكثر من الأجيال الإيطالية القادمة
نيكوليتا باتيني، وجيوفاني كاليغاري



وفي هذا العدد أيضا

- ٢٢ الكبح المالي من جديد
الحكومات تتلمس طرقا جديدة للتلاعب بالأسواق لاحتواء تكلفة تمويل الديون
كارمن راينهارت، وجاكوب كيركغراد، وماريا بيلين سبرانسيا
٢٧ بناء الصداقات
الارتباط وثيق بين مناورات الأروقة التي تمارسها الصناعة المالية وإصدار التشريعات المالية المواتية
دنيز إيجان، وبراتشي ميشرا
٣٠ روح العملة
صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية يجب أن يتضامنا لتسوية نزاعات سياسة سعر الصرف
دوغلاس إروين
٣٦ سد فجوة الوظائف
البطالة المرتفعة بين الشباب تساهم في انتشار الاضطرابات في الشرق الأوسط
ياسر أديع
٤٠ هزة في العمق
التداعيات الاقتصادية بعيدة الأثر من جراء كارثة اليابان
ستيفان دانيغنر، وكينيث كانغ
٤٢ مصرفيون على الشاطئ
ماريا غونزاليس، وألفريد شيبكي
٥٠ نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير
ثلاثة فائزين بجائزة نوبل يناقشون ما تعلمناه من الأزمة
كاميلا أندرسن



رئيس التحرير
جيريمي كليفت

مدير التحرير
مارينا بريموراك

محررون أوائل
كاميلا أندرسون
يون - سونغ كانج
جيمس روي
سيمون ويلسون

محررون مساعدون
مورين بوركلي
جاكلين ديلوربييه
ناتالي راميريز - جومينا

مدير الإبداع
لويزا منجفار

المحرر الفني
لاي أوي لوي

مساعود رئيس التحرير
نيكول بريانن كيماي
ليجون لي

محرر مساعد
حارث قرشي

مستشارو رئيس التحرير
باس بيكر
هيلج برغر
تيم كاللن
أدريان تشيستي
ألفريدو

مارسيلو إيسنغوا
دومنيكو فانيزا
جيمس جورديون
توماس هيلبلينج
بول هيلبرز
باولو ماورو
جيان ماريا ميليسي - فيريري
بول ميلز
أوما راماكيشان
رودني رامنتشاران

خدمات الاشتراك وتغيير العناوين
والإستفسار عن الإعلانات

IMF Publication Services
700 Nineteenth Street, NW
Washington, DC, 20431, USA
Telephone: (202) 623-7430
Facsimile: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

مدير مكتب البريد : يتم إرسال تغيير العناوين إلى :
Finance & Development, International
Monetary Fund, Washington, DC, 20431 USA.

© ٢٠١١ حقوق النشر لصندوق النقد الدولي. كافة الحقوق محفوظة. ينبغي إرسال طلبات الإذن باستنساخ المقالات لأغراض غير تجارية إلى رئيس التحرير

Finance & Development, International Monetary Fund, Washington, DC, 20431 USA.
Telephone: (202) 623-8300
Facsimile: (202) 623-6149
Website: <http://www.imf.org/fandd>

يمكن تأمين الحصول على إذن للأغراض التجارية عن طريق الانترنت من مركز الترخيص بحقوق الطبع من موقعه www.copyright.com وسيتم تحصيل رسوم اسمية مقابل هذه الخدمة.

الآراء المعبر عنها في المقالات وغيرها من المواد تخص كتابها؛ ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

براعة التناول في معالجة قضايا الجيل الأكبر

وفي هذا العدد أيضا مقالات عن مجموعة واسعة من قضايا الساعة، بما في ذلك البطالة في الشرق الأوسط، والتداعيات الاقتصادية للزلازل والتسونامي المدمر اللذين ضربا اليابان، والنشاط المصرفي في المراكز المالية الخارجية مثل جزر كايمان. ويتناول كل من كارمن راينهارت وجاكوب كيركغارد كيفية تلمس الحكومات سبلا جديدة للمناورة في الأسواق كي تتمكن من احتواء التكلفة الضخمة لديونها العامة، وفي باب كلام صريح يقول من زو المستشار الخاص في صندوق النقد الدولي إن الأسواق الصاعدة يتعين عليها أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد باستثمار نجاحاتها الاقتصادية والتصدي لبعض تحدياتها طويلة الأجل.

وفي بابنا الثابت شخصيات اقتصادية يجري براكاش لونغاني حوارا مع جورج أكرولوف الفائز بجائزة نوبل، كما ناقش عواقب الأزمة العالمية وما تعلمناه منها، مع ثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل - مايكل سينس، وجوزيف ستيفليست، وروبرت سولو- في موضوعنا المعنون «نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير». كما ننشر في موقع مجلة التمويل والتنمية على شبكة الإنترنت مقابلات مصورة بالفيديو مع الفائزين الأربعة بجائزة نوبل - وهو جدير بالاطلاع عليه. ولدينا الآن صفحة جديدة على الفيسبوك حيث يمكنك الاشتراك في المناقشة على العنوان التالي: www.facebook.com/FinanceandDevelopment.

جيري مي كليفت
رئيس التحرير

يقف العالم على عتية تحول ديمغرافي مذهل ناجم عن انخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، إذ تنذر شيخوخة السكان على مستوى العالم بالتأثير على كل أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية- من شكل الأسرة إلى شكل النظام العالمي. وربما كانت المسألة المصيرية هي أنه يمكن أن تطرح على بساط البحث قدرة كثير من البلدان على توفير مستوى معيشي معقول لكبار السن دون إلقاء عبء ساحق على كاهل الشباب.

ويتقصى هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية عواقب شيخوخة السكان على المجتمع، ذلك أن عدد سكان العالم سيصل إلى ٧ مليارات نسمة هذا العام ويتوقع أن يتجاوز ٩ مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠. ولكن في مقالنا الرئيسي يقول رونالد لي وأندرو ميسون: إن ثمة تغيرات خطيرة في التوزيع العمري للسكان تتوارى خلف هذه الأعداد اللافتة للنظر. ففي البلدان الصناعية الغنية، وكذلك في بعض البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، سيشيخ السكان مع الارتفاع الهائل في نسبة كبار السن.

ولا ريب أن شيخوخة السكان ستفرض تحديا على الموازنات العامة والخاصة من عدة أوجه، لكن الجمع بين تخفيض الاستهلاك ومد سن التقاعد وزيادة حيازات الأصول وتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يسمح بمواجهة هذا التحدي دون التسبب في عواقب كارثية. ونبحث البلدان الأكثر والأقل استعدادا لتلبية احتياجات الموجة المتنامية من المتقاعدين. ويعرض كل من نيل هو وريتشارد جاكسن تصنيفا رائعا لهذه البلدان.

استعراضات الكتب

اقتصاد الفقراء: إعادة نظر جذرية في كيفية مكافحة الفقر العالمي، أبهيجيت بانرجي، وإستر دافلو
Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty, Abhijit Banerjee and Esther Du o
كم لغة نحتاج؟ اقتصاد التنوع اللغوي، فيكتور غينزبيرغ، وشلومو ويبر
How Many Languages Do We Need? The Economics of Linguistic Diversity, Victor Ginsburgh and Shlomo Weber
التكيف: لماذا يبدأ النجاح دائما بالفشل، تيم هارفورد
Adapt: Why Success Always Starts with Failure, Tim Harford
عصر الجشع: انتصار التمويل وتقهر أمريكا، من ١٩٧٠ وحتى الآن، جيف مادريك
Age of Greed: The Triumph of Finance and the Decline of America, 1970 to the Present, Jeff Madrick

Illustration: p. 22, Focuscomm/Corbis.

الصور الفوتوغرافية: Cover, Tomek Sikora/Getty Images; p. 2, Michael Spilotro/IMF; p. 6, Mark Henry/Panos; pp. 12-13, WIN-images/Corbis; p. 16, Sanjeev Gupta/epa/Corbis; p. 19, Walter Hodges/Corbis; p. 27, Rob Crandall/Newscom; p. 30, moodboard/Corbis; p. 34, Thomas Schulze/picture alliance/ZB/Newscom; p. 35, Karen Kasmauski/Corbis; pp. 36-37, Alexandra Boulat/VII/Corbis; pp. 40-41, Koichi Kamoshida/ZUMA press/Corbis; p. 42, Macduff Everton/Corbis; p. 48, Michael Spilotro/IMF; p. 50, Michael Spilotro/IMF; pp. 54-57, Michael Spilotro/IMF

اقرأ عبر الإنترنت على: www.imf.org/fandd

الأبواب الثابتة

٢ شخصيات اقتصادية

الوجه الإنساني للاقتصاد
براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية جورج أكرولوف

٣٤ تأمل معي

خفض تكلفة إرسال المال إلى الوطن
تخفيض تكاليف المعاملات يمكن أن يعبئ مزيدا من المال في جيوب المهاجرين وأسرهم
كاي شميتس، وإيساكو إندو

٤٦ عودة إلى الأسس

ما هي النماذج الاقتصادية؟
كيف يحاول الاقتصاديون محاكاة الواقع
سام أولياريس

٤٨ كلام صريح

التحديات الناشئة
الأسواق الصاعدة يجب أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد باستثمار نجاحها الاقتصادي
من زو

٥٣ بيانات تحت المجهر

ما وراء الأكمة
نسب رأس المال المصرفي تحسنت منذ الأزمة، لكن السبب الأساسي هو تراجع الإقراض من البنوك
هوزيه كارتاس، وريكاردو سيرفانتيس

الوجه الإنساني للاقتصاد

براكاش لونغانى يقدم لمحة عن شخصية جورج أكرلوف

Prakash Loungani profiles **George Akerlof**

يقوم هو بتعليمها. واليوم يستخدم مجال المالية السلوكية رؤى متبصرة مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم الأسواق المالية. فقد أدت فضائح الشركات والأزمات المالية التي تسبب فيها الجشع إلى الدعوة لمزج علم الأخلاق في علم الاقتصاد. فقد نُهبت جوائز نوبل في الاقتصاد خلال العقد الماضي إلى عالم النفس دانيل كانيمان (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية)، وإلى عالمة السياسة إليانور أوستروم.

وربما تكون هذه التطورات قد أزعجت جورج ستيغلر، ولكنها لم تزعج سميّه، جورج أكرلوف، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١، الذي يقول:

عام ١٩٨٤، تنبأ جورج ستيغلر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بأن الاقتصاد في طريقه إلى أن يصبح ملك العلوم الاجتماعية. ونعت الاقتصاد بأنه: «علم ملوكي»، علم يمهّد الطريق ويشقه خلال الأدغال الأكاديمية للعلوم الاجتماعية الأخرى. وأشاد «بعمل المبشرين الاقتصاديين... الذين يواجهون عادة سكاناً أصليين متوجسين خيفة ومعادين».

وقد حدث شيء طريف تماماً في المسيرة المؤدية إلى منصة التتويج. فغير الربع الأخير من القرن الماضي منذ نُشر مقال ستيغلر، أصبح واضحاً أن أمام علم الاقتصاد الكثير ليتعلمه من العلوم الأخرى بالقدر نفسه الذي يجب عليه أن

إن «حلمه» منذ زمن بعيد كان يتمثل في ظهور علم اقتصاد كلي ترسخت أقدامه في «المدى الكامل للأعمال والمشاعر الإنسانية: العدالة والثقة والجشع والهوية والمماطلة» (المماطلة؟ حسنا سوف نعود إلى ذلك... لاحقا).

في حلبة الرقص أكثر مما بها من كراس. وعندما تتوقف الموسيقى، لا يستطيع بعض الأشخاص العثور على مقعد» (دراسة Akerlof and Shiller, 2009).

الغرائز الحيوانية

يقول أكرلوف: إن محاولة فهم البطالة - «لماذا لا يتساوى العرض مع الطلب دائما في سوق العمل» - ساعدته أيضا على التفكير بطريقة أرحب عقلا في الكيفية التي يعمل بها حقا «الناس والمنظمات والأسواق والرأسمالية». وقد تراءى هذا التفكير الخلاق في كتاب أكرلوف الصادر في عام ٢٠٠٩ المعنون «الغرائز الحيوانية» (Animal Spirits) (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة التمويل والتنمية) - والذي شارك في تأليفه روبرت شيللر عالم الاقتصاد في جامعة ييل - واختير في قائمة التصفية لجائزة كتاب العام لأنشطة الأعمال التي تمنحها فاينانشال تايمز/ غولدمان ساكس. وقد أخبر شيللر مجلة التمويل والتنمية أنه أثناء تأليف الكتاب، كانت آراء المؤلفين متقاربة بالفعل، وامتزجت بدرجة أكبر، حتى أنه «لم يعد في مقدوري أن أحد بطريقة موثوقة من كتب ماذا». ويقول إن الكتاب يبرز «وجهة نظرنا بأن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون أكثر توحدا». ويوضح أكرلوف وشيللر كيف أن قوى لا يجري بحثها بصفة عامة في علم الاقتصاد الكلي المعياري - مثل العدالة والجشع والثقة - تكتسب أهمية في فهم سبب وجود بطالة وفهم سبب وقوع الاقتصادات في براثن الركود وسبب تقلب أسواق الأصول على هذا النحو. وقد كانا حريصين بصفة خاصة على بحث الأهمية التي أولها الاقتصاد البريطاني العظيم جون ماينارد كينز لدور الثقة في التقلبات الاقتصادية، خاصة في تأكيده أن الاستثمار في الأعمال يتوقف بدرجة كبيرة على حالة الثقة أو على «الغرائز الحيوانية». وقد كتب كينز: «إن حالة الثقة مسألة يوليها الرجال العاملون أشد الاهتمام دائما، ولكن الاقتصاديين لم يخلوها بعناية».

إن قرارات الاستثمار التي تتخذها دوائر الأعمال واختيار الأسر المعيشية مقدار ما تستهلكه حاليا مقابل ما تدخره للمستقبل، تحركها توقعات غير مؤكدة ومتقلبة بشأن ما يحمله المستقبل. وقد ذهب كينز إلى أن «مشاعر عدم اليقين هذه تتعاظم وتذوي: ففي بعض الأحيان يكون الناس أكثر ثقة منهم في أحيان أخرى. وعندما تكون الثقة مرتفعة، يزدهر الاقتصاد؛ وعندما تنخفض، فإنه يعتل». والواقع أن الثقة المغالى فيها يمكن أن تحفز استثمارا مفرطا وطائشا، مثلا في أسواق الإسكان. وهكذا، يمكن أن يؤدي انهيار التوقعات المتفائلة إلى انهيار الاقتصاد. وعندما يضعف الاقتصاد، قد يؤدي فقدان الثقة إلى رد فعل مفرط في الاتجاه المقابل، حيث ينضب الائتمان ويلجأ المستهلكون إلى التشف. ويشير أكرلوف إلى كساد عام ١٩٩١ في الولايات المتحدة باعتباره مثلا على أهمية الثقة. ويتذكر جلسة من اجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٩٢ حيث مضى كبار خبراء الاقتصاد في سرد القائمة المعتادة لأسباب الكساد. ولم يكن أي منها مناسبا. وكان أفضل تفسير هو الذي قدمه أوليفيه بلانشار، الذي كان يعمل حينها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وهو حاليا كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، حيث قال: إن غزو صدام حسين للكويت وجه لطمة لثقة المستهلك الأمريكي ومن ثم للإنفاق على الاستهلاك. ويقول أكرلوف: إن «تفسير أوليفيه كان بسيطا لكنه كان صحيحا، أو على الأقل، فإنني لا أعرف تفسيرا يتوافق مع الحقائق الأساسية على نحو أفضل».

البيت السعيد

مع خضوع الاقتصاد الخاص للتقلبات المزاجية، يتمثل دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما تتخذ من إجراءات. ويذكر أكرلوف وشيللر أن الحكومة ينبغي أن تكون مثل الأب المسؤول بالنسبة للاقتصاد، فلا تبالغ في

«هذا ليس عدلا»

يقول أكرلوف: إن البطالة كانت هي الموضوع الذي حفزه وشغله إلى أقصى حد خلال مسيرته المهنية التي امتدت ٤٠ عاما، «لقد آمنت دوما بأن البطالة شيء رهيب. والواقع أن ذلك كان هو الحافز وراء كل كتاباتي في حياتي. فالمرء من غير وظيفة لا يفقد دخله فحسب، بل يفقد غالبا الإحساس بأنه ينجز الواجبات المتوقعة منه كإنسان».

ولماذا تنشأ البطالة؟ يذهب أكرلوف في عمل مشترك مع الخبيرة الاقتصادية الشهيرة جانيت يلين (وهي أيضا زوجته) إلى أن فكرة العدالة تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. واعتمد كل من أكرلوف ويلين على علم الاجتماع لإثراء وصف كيفية إتمام عملية التبادل في الأسواق، بما في ذلك سوق العمل. وفي النظرية الاقتصادية، فإن العرض والطلب هما اللذان يحددان السعر في عملية

«إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

التبادل. فإذا جاء بائع فواكه أكثر من المشترين إلى سوق المزارعين في ذلك اليوم، فإن السعر الذي يتباع به الفواكه سينخفض. وإذا هبت عاصفة ثلجية غير متوقعة، فإن متجرا للمعدات - حسبما تقول النظرية الاقتصادية - سيرفع سعر الجواريف، ولديه المبرر للقيام بذلك انعكاسا لندرته المفاجئة.

لكن كما يقول أكرلوف فإن «البشر لا يفكرون دوما على هذا النحو». فقد بينت المسوح الاستقصائية أن الناس يعتبرون قيام متاجر المعدات برفع الأسعار في خضم عاصفة ثلجية أمرا غير عادل. وقد لا تنخفض الأسعار دوما في سوق المزارعين عندما يتجاوز العرض الطلب. ويقول أكرلوف: إن الأشخاص الذين يتسوقون في سوق المزارعين عادة ما «يدلون بدلوه»، فقد يتباع بعض المشترين ما يزيد قليلا عما كانوا قد اعتزموا شراءه إذا رأوا البائعين الذين يحاولون دعمهم لا يبلون بلاء حسنا. وقد يشعر بعض البائعين بأكثر مما ينبغي من «الزهو بجودة [منتجاتهم]» فلا يخفضون السعر بل قد يتشبثون بسعر يعتبرونه «عادلا».

وعندما تطبق اعتبارات العدالة على سوق العمل، فإنها تضطلع بدور أكثر أهمية حتى من ذلك. فالسعر الذي يتم به تبادل العمل - معدل الأجر - لا يتوقف فقط على الطلب على العمل وعرضه. فلا بد لرب العمل أن يراعي تأثير دفع أجر منخفض على معنويات العامل وكفاءته. فليس من صالح رب العمل أن يخفض أجر العامل إذا كان ذلك سيثير سخط العامل، ويؤدي مجازا إلى أن «يفيض به الكيل». ومن ثم، فإن أصحاب الأعمال يقدمون شيئا أعلى من الأجر الذي يساوي بين العرض والطلب. ويدعو كل من أكرلوف ويلين ذلك «أجر الكفاءة» لتصوير فكرة تحفيز ارتفاع الأجر للعمال لكي يكونوا أكثر كفاءة أو فعالية في أداء وظائفهم.

والمحصلة الإجمالية لقيام أرباب الأعمال بعمل الصواب هي أنه سيكون هناك دوما بعض البطالة في الاقتصاد، لأن الأجر ستحدد عند مستوى أعلى من المعدل الذي يجري به تشغيل كل الباحثين عن عمل. وقد كتب أكرلوف: «ومن ثم، فإن سوق الوظائف تشبه لعبة الكراسي الموسيقية؛ حيث يوجد عدد من الأشخاص

التسلط ولا تفرط في التساهل، إن المجتمعات الرأسمالية قد تكون مبدعة على نحو هائل، ويجب على الحكومة ألا تكون صارمة إلى حد التدخل في ذلك الإبداع. لكن الرأسمالية التي تُترك لأهوائها الخاصة تميل أيضا إلى التجاوز، ودور الحكومة هو العمل كقوة تعويضية إزاء التجاوز.

ومن ثم، فعندما يزدهر الاقتصاد الخاص، ينبغي للحكومة أن تحترس من الإفراط في الحماس والنشاط كما ينبغي لها أن تدخر تحسبا لاحتمالات حدوث انهيار. وعندما تنخفض ثقة القطاع الخاص، يجب على الحكومة أن تقوم هي بالاستثمار العام. والواقع أن كينز قال قولا مشهورا بأنه حتى حَفَرِ الحُفْر وإعادة ردمها هو نشاط جدير بالاهتمام بالنسبة للحكومات عندما يتوانى القطاع الخاص وتفتر همتة. ويقول أكرولوف: «لا ينبغي أن تصل الأمور إلى هذا الحد. فثمة العديد من الأشياء الأكثر جدارة بالاهتمام تستطيع الحكومة القيام بها لخلق مضاعف للثقة» من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره.

إن البطالة هي الموضوع الذي حفزه أكثر من غيره.

وللحكومة أيضا دور تُوديه في مكافحة الفساد وأنشطة النهب. وفي بحث شهير كتب في عام ١٩٩٣، تولى أكرولوف والمؤلف الذي شاركه في إعداد البحث - وهو عالم الاقتصاد بول رومر - عن التلطف في التعبير وسميائه ببساطة «السلب». وقد كتب البحث عقب موجة من الأزمات المالية التي ترك المستثمرون من القطاع الخاص الحكومة خلالها، وقد ناءت بعبء المسؤولية عن ديون مفرطة. ويقول أكرولوف: «بالطبع كان حافزنا بقدر كبير هو أزمة المدخرات والقروض» في الولايات المتحدة في مطلع تسعينات القرن العشرين.

وقد كتب أكرولوف ورومر أن حدوث «الإخفاق التام» للمدخرات والقروض جاء لأن الهيئات التنظيمية أخفت المدى الحقيقي للمشكلة، ولأن الكونغرس ضغط على الهيئات التنظيمية للتساهل مع دوائر تحظى بالمحاباة ومع كبار المانحين، ونجحت جماعات الضغط في منع اتخاذ إجراء تصحيحي حتى تضخمت المشكلة إلى حد كان ينبغي معه نقلها للرأي العام. وخلصا إلى: «إننا حاليا ندرك الأمور على نحو أفضل. وإذا كنا قد تعلمنا من التجربة شيئا، فهو أن التاريخ ينبغي ألا يكرر نفسه».

وللأسف، فإن الأحداث التي جرت منذ أن كتب أكرولوف ورومر بحثهما، تبدو كما صورها ديفيد ليونهارت في جريدة نيويورك تايمز «مثل مقطع ختامي حزين للبحث الذي تناول السلب». وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، اجتاحت الفضائح شركات مثل إنرون. ومن المسلم به حاليا على نطاق واسع أن التنظيم غير الكافي للإقراض العقاري عالي المخاطر والاحتيايل الصريح كانا الشرارة التي أطلقت عنان الأزمة المالية العالمية والكساد الكبير في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويتذكر رومر حاليا حينما انتهيا من كتابة بحثهما في عام ١٩٩٣، أن أكرولوف أخبره بأن المرشح التالي للسلب سيكون سوقا صغيرة غامضة تسمى «المشتقات الائتمانية».

وعندما طلب من أكرولوف أن يوجز رأيه في سياسات الحكومات عبر الأعوام الثلاثين الماضية، قال غير مهبال على عادته: «دعنا نقل فحسب إن الحكومات قد حققت نجاحا مختلطا في إقامة بيت سعيد».

سبلل الجامعات العريقة

وصف أكرولوف حياته كطفل وشاب في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام ٢٠٠١ - بأنها كانت حياة سعيدة في معظمها، لكنها

تعرضت للتقلبات التي شهدتها مسيرة أبيه المهنية. ويتذكر أكرولوف الفكرة التي كانت تدور بخله بأنه «إذا فقد أبي وظيفته، وتوقفت أسرتي عن إنفاق مالها، فإن أبا آخر سيفقد وظيفته وهكذا دواليك. سيدخل الاقتصاد في دوامة هبوط مطرد». وكتب في المحاضرة أن القلق بشأن آفاق العمل بالنسبة لوالده ربما يفسر السبب في «أنني بدأت بطريقة ما العمل بشأن نظرية البطالة عندما كنت في الثانية عشرة من العمر. وما زلت بعد ذلك بخمسين عاما أفكر مليا في الموضوع نفسه». وذهب أكرولوف إلى جامعة ييل للحصول على تعليمه الجامعي ويقول عن ذلك إنه لم يكن لديه «أي خيار»، لأن والده كان أستاذا مساعدا هناك ولأن أخاه ذهب إلى ييل أيضا. وإضافة إلى دراسته لمقررات في الاقتصاد والرياضيات، فقد عمل أيضا في صحيفة ييل ديلي نيوز، ويقول: «إنها سيطرت على حياتي». وقد حاول أن يجعل صحيفة «ييل ديلي نيوز» أكثر تكريسا لقضايا الطلاب ولنشر موضوعات ذات اهتمام إنساني بدرجة تفوق إلى حد بعيد كونها مجرد ناطقة رسمية باسم الجامعة: «أردتها أن تكون أقل اتساما بالطابع الرسمي وأكثر جدية». بيد أنه رغم حماسه وعمله بكد واجتهاد، حُرِم من الانتخاب في مجلس إدارة «نيوز» في سنته قبل الأخيرة في الجامعة.

وقال في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل: إن حرمانه هذا ربما حدث «لأنني لا أتحرى الدقة في التماس الحقائق». لكن أكرولوف قال في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية بأن «إقراي هذا [في المحاضرة] ربما يترك انطبعا خاطئا عني». وهو يقول إنه يتحري الدقة إزاء «الحقائق المهمة» وأن بحثه قد اهدى دوما بمحاولة تفسير حقائق: «لماذا توجد بطالة؟ ولماذا يعلن الناس أنهم يواجهون متاعب عند بيع منازلهم؟ ولماذا يكون بعض الناس فقراء؟ ولماذا يماطل الناس؟ ولماذا يسيء الناس السلوك؟ ولماذا تسيء أمم بأكملها السلوك؟»

وبعد جامعة ييل التحق أكرولوف بالدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الذي كان يزهو بكوكبة من ألمع الأساتذة، مثل روبرت سولو (راجع عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، ومن الطلاب اللامعين - من بينهم جوزيف ستيجليتز (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية) الذي شارك أكرولوف الحصول على جائزة نوبل لاحقا. ويقول أفيماش ديكسيت من جامعة برينستون (راجع عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية) وكان أيضا معاصرا لأكرولوف في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: إن «[جورج] طرح أسئلة لم يكن أحد غيره يجرؤ على طرحها. وحينما كنت تفكر أنه لن يجرؤ على طرح مثل هذا السؤال إلا شخص شديد الحماسة، فإنه يقدم إجابة جميلة تغير منظورك للأمور... إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

الارتباط بمدينة بيركلي

منذ عام ١٩٦٦، قضى أكرولوف معظم مسيرته المهنية كأستاذ في جامعة كاليفورنيا، بمدينة بيركلي. ومثلما كان الحال في ييل، فقد جمعه بها رابطة أسرية، فقد تخرج جده الأكبر من بيركلي في عام ١٨٧٣. وعندما حصل أكرولوف على جائزة نوبل في عام ٢٠٠١، منح نقود الجائزة لبيركلي وقال: «لقد فعلت ذلك لأنني أعتقد أنهم ساندوني بشدة وأردت أن أظهر مدى عرفاني لذلك». وتقول كريستينا رومر - وهي أستاذة زميل في بيركلي: إن «جورج شخص رحيب وكريم ومتحمس يحب علم الاقتصاد، وهو يسهم بجهود لا تقدر في القسم لمجرد كونه هذا الإنسان الذي هو عليه». وتردف: «إن تقييمات أدائه التعليمي تفوق ببساطة أعلى المستويات المتعارف عليها». ويقول شيلر: إن أكرولوف كان يعامل طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم كأب لهم: «فهو ينصحهم بأن يتحلوا بدمائة

على ائتمان. وقد أبقى على هذا المثال في البحث، إلى جانب أقسام عن كيف يمكن لـ«مبدأ السلع المعيبة» تفسير السبب في أن كبار السن يجدون عناء في الحصول على التأمين، والسبب في أن الأقليات تجد صعوبة في الحصول على فرص عمل. وقد ثبت أن كل هذه الأمور شديدة الغرابة بالنسبة لقطاع كبير من السوق الأكاديمية في ذلك الوقت؛ فقد رفضت ثلاث مجلات اقتصادية رئيسية البحث قبل أن يتم نشره في المجلة الفصلية لعلم الاقتصاد.

واليوم، فإن القضايا التي أثارها أكرلوف في بحث «السلع المعيبة» بند أساسي على بساط البحث الأكاديمي. ويواصل أكرلوف نفسه توسيع الحدود في دراسة هذه المسائل، وقام بذلك في الأونة الأخيرة في مؤلفه اقتصاديات الهوية (Identity Economics) الذي شاركته فيه ريتشيل كرانتون، التي كانت حينذاك في جامعة ميريلاند. ويواصل روبي، نجل أكرلوف، المسيرة. وهو خريج جامعتي ييل - حيث كان شيلر أحد أساتذته - وهارفارد، ويدرس حاليا مسائل مثل أسباب تباين الفساد والتسامح إزاءه فيما بين الشركات؛ وماذا يمكن للمديرين عمله لزيادة مشروعية سلطتهم (ليتضح أن دفع أجور محققة للكفاءة هو أحد الخيارات)؛ وما الذي يفسر ثقافة المعارضة حيث تدم الأقليات الأغلبية وتتعرض للذم بدورها؛ وما الذي يوجب المنازعات طويلة الأمد بين الطرفين.

وأخيرا!

ها نحن أخيرا وبعد عناءٍ طويل ندلف إلى قصة المماطلة. فقد كتب أكرلوف مقالا في عام ١٩٩١ بعنوان: «المماطلة والطاعة» (Procrastination and Obedience) ذهب فيه إلى أن دراسة العادات يمكن أن تفسر ظواهر مثل تعاطي المخدرات والوفورات غير الكافية.

ويقول لنا أكرلوف في المقال: إنه مارس المماطلة لما يربو على ثمانية أشهر قبل أن يعيد صندوقا يحتوي على ملابس من الهند إلى الولايات المتحدة. فقد كان الصندوق يخص جوزيف ستيغليتز الذي كان قد تركه وراءه في الهند عندما زارها. وكتب أكرلوف: «صبيحة كل يوم... كنت أستيقظ وأقرر أن اليوم التالي سيكون اليوم الذي أرسل فيه صندوق ستيغليتز». ويقول أكرلوف في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية، موضحا هذه المسألة: «إنني لا أماطل في «الأشياء المهمة حقا».

«إن جُولم يكن يحتاج لصندوقه حقا. ولو استقر في قرارة نفسي أنه يحتاجه، لأوصلته إليه فورا.» ■

المراجع:

Akerlof, George A., 1970, "The Market for 'Lemons': Quality Uncertainty and the Market Mechanism," Quarterly Journal of Economics, Vol. 84, No. 2, pp. 488-500.

———, 1991, "Procrastination and Obedience," American Economic Review, Vol. 81, No. 2, pp. 1-19.

———, and Rachel E. Kranton, 2010, Identity Economics: How Our Identities Shape Our Work, Wages, and Well-Being (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

Akerlof, George A., and Paul M. Romer, 1993, "Looting: The Economic Underworld of Bankruptcy for Profit," Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 24, No. 2, pp. 1-73.

Akerlof, George A., and Robert J. Shiller, 2009, Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

Akerlof, George A., and Janet Yellen, 1988, "Fairness and Unemployment," American Economic Review, Vol. 78, No. 2, pp. 44-49.

Leonhardt, David, 2009, "The Looting of America's Coffers," The New York Times, March 10.

الخلق عندما يذهبون إلى سوق العمل. ويقول لهم: إن الأشخاص الذين يجرون مقابلات معكم لتتقييمكم يوظفونكم لتكونوا زملاء لهم، ويريدون أن يروا أنكم أشخاص حلوا المعشر.»

وعلى الرغم من أن أكرلوف أكاديمي في صميم قلبه، فقد احتفظ بعلاقات وثيقة بعالم السياسة. فقد عمل خلال سبعينات القرن العشرين لمدة عام كل مرة في مجلس المستشارين الاقتصاديين وبنك الاحتياطي الفيدرالي. وكان باري تشيزويك، وهو عالم في اقتصاد العمل وحاليا رئيس قسم في جامعة جورج واشنطن، في مجلس المستشارين الاقتصاديين في الوقت نفسه. وفي المحاضرة التي ألقاها أكرلوف بمناسبة منحه جائزة نوبل، نسب الفضل لتشيزويك في تعليمه الاقتصاد التجريبي. ويقول تشيزويك في حديث مع مجلة التمويل والتنمية: «إنه من الكرم البالغ أن يقول جورج ذلك» ولكن «ذلك كان سيلا للبقاء المتبادل - فقد تعلمنا جميعا في المجلس من جعبة المهارات الفريدة التي كان يتمتع بها جورج». ويذكر أن أكرلوف كان مهتما بشدة بقضية البطالة في سن المراهقة، وكانت تلك مشكلة في سبعينات القرن العشرين مثلما هي حاليا. ويقول تشيزويك: «كان جورج يشعر بالقلق من أنه إذا جرى إهمال الشباب ولم يحصلوا على وظيفة أولى جيدة، فإن ذلك سيُعتبر مؤشرا سيئا يمكن أن يؤثر فيهم طوال حياتهم.»

وإضافة إلى هذه المهام المحددة في وكالات الحكومة الأمريكية، فقد احتفظ أكرلوف بعلاقة ارتباط طويل المدى بمؤسسة بروكينغز. وكان منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ يعمل كباحث أول مقيم في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. ويقول بلانشار: إن «وجود جورج بيننا كان نعمة في كل الأوقات؛ لكن وجوده كان محل ترحيب خاص في اللحظات التي كان الصندوق يحتاج فيها إلى تفكير مبدع على جبهات كثيرة، بدءا من معالجة أزمة البطالة وحتى تصميم التنظيم المالي.»

السلع المعيبة

في حين أن البطالة هي الموضوع الذي حفز أكرلوف إلى أقصى حد، فإن مقاله الصادر في عام ١٩٧٠ الذي يبين كيف أن الأسواق يمكن أن تنهار في وجود عدم اتساق (عدم تكافؤ) في المعلومات هو الذي جعله يفوز بجائزة نوبل. والواقع أنك إذا لعبت لعبة الترابط بين الكلمات مع شخص حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد قلت: «أكرلوف»، ما الكلمة المحتملة؟ فإن الإجابة ستكون بكلمة «معيبة»، لأن المثل الذي ضربه أكرلوف كان عن أسواق السيارات المستخدمة، حيث تتوافر للبائعين معلومات أفضل عما إذا كانت سياراتهم جيدة أو «معيبة». وأفضل تخمين لدى المشتري هو أن السيارة متوسطة الجودة، ومن ثم لن يكونوا مستعدين إلا لدفع ثمن سيارة متوسطة الجودة. بيد أن هذا يعني أن ملاك السيارات الجيدة لن يضعوا سياراتهم في سوق السيارات المستعملة، لكن ذلك سيقلل بدوره من متوسط مستوى جودة السيارات في السوق، مما يجعل المشتريين يخفضون توقعاتهم عن الجودة. وحينذاك يعجز حتى ملاك السيارات الجيدة على نحو معقول عن البيع، ومن ثم تدخل السوق في دوامة انحدار مطرد نحو الانهيار. ويقول أكرلوف: إن هذه المشكلة تعود إلى المشكلة التي واجهت تجار الخيول على مر العصور: «فلو أراد امرؤ منهم بيع ذلك الحصان، فهل أريد حقا شراءه؟» ولكن مشكلات عدم اتساق المعلومات قائمة في معظم الأسواق، خاصة في الأسواق المالية. ويقول أكرلوف: «إن هذه الأزمة [المالية الأخيرة] قدمت لنا أمثلة صارخة. فقد ظن عامة الناس أنهم يشترون منازل، وليس المشتقات المركبة التي أدركوا لاحقا أن المطاف انتهى بهم إلى شرائها.»

ويقول أكرلوف: إنه اختار مثال السيارات المستعملة لجعل بحثه «أكثر استساغة» لدى القراء الأمريكيين. لكن ما أنكى اهتمامه بالموضوع هو ما لاحظته أثناء إقامته في الهند في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨، من مدى صعوبة حصول الناس



ثمن النضج

شيخوخة السكان تعني أن على البلدان استكشاف طرق جديدة لدعم كبار السن

رونالد لي، وأندرو ميسون

Ronald Lee and Andrew Mason

عدد سكان العالم إلى ٧ مليارات نسمة هذا العام ويقدر أن يتجاوز ٩ مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠. ولكن على الرغم من هذه الزيادة الكلية، فإن ما يتوارى خلف هذه الأعداد الكلية اللافتة للنظر، هو تغييرات خطيرة في التوزيع العمري للسكان. ففي البلدان الصناعية الغنية وكذلك في بعض البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، سيشيخ السكان مع الارتفاع الهائل لنسبة كبار السن في التركيبة السكانية. والمدهش أن شيخوخة السكان هذه تحركها الخصوبة المنخفضة أكثر مما يحركها طول العمر. فالخصوبة المنخفضة تعني أطفالاً أقل يسيبون وينضمون إلى قوة العمل، في حين يستمر عدد كبار السن في الارتفاع. لكن الناس يعيشون أيضاً أعماراً أطول، مما يفاقم آثار الخصوبة المنخفضة. ومن الآن حتى عام ٢٠٥٠، سينضم نحو مليار من البالغين في سن العمل و١,٢٥ مليار نسمة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة إلى إجمالي سكان العالم، في حين يقدر أن عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة سيظل ثابتاً عند ٣ مليارات نسمة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

ولهذه التغيرات انعكاسات باعثة على القلق لدى كل من صناع السياسات والأفراد، حيث إن معظم كبار السن لم يعودوا جزءاً من قوة العمل وينبغي أن يتولى تمويل استهلاكهم أعضاء الأسرة الأصغر سناً، أو تمويلها من خلال المعاشات العامة أو الخاصة، أو حيازاتهم المتراكمة من الأصول. ومع ارتفاع نسبة كبار السن إلى السكان في سن العمل، يصبح تمويل احتياجاتهم من خلال التحويلات العامة أو الخاصة أكثر صعوبة، ويغدو تراكم الأصول غير كافٍ في الغالب.

ونبحث هنا كيف يتم دعم كبار السن في مختلف البلدان وناقش كيف ستتأثر نظم الدعم هذه بشيخوخة السكان. فالطرق التي أتبع في دعم السكان كبار السن في الماضي لن تكون دائماً مجدية في ظل الواقع الديمغرافي الجديد.

أعداد أكبر من كبار السن

لماذا ينمو عدد كبار السن بوتيرة أسرع من نمو عدد السكان في سن العمل؟ لقد كانت البلدان في شتى أنحاء العالم تضم مجموعات كبيرة بصورة غير عادية من الأطفال خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد شهد كثير من البلدان مرتفعة الدخل طفرة في المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، في حين كان الانخفاض السريع في معدلات وفيات الرضع والأطفال هو القوة المحركة في البلدان منخفضة الدخل، مما أدى إلى بقاء أعداد أكبر بكثير من الأطفال على قيد الحياة. وبمرور الوقت، تتقدم هذه الفئات العمرية كبيرة العدد في السن، فتزيد أولاً من عدد السكان في سن العمل وتزيد لاحقاً عدد السكان الأكبر سناً. وها هو أقدم أجيال طفرة المواليد يصل الآن لتوه إلى أعتاب سن التقاعد.

وقد انتهت طفرة المواليد في ستينات القرن العشرين، وأصبحت معدلات الخصوبة حالياً عند مستويات منخفضة - ومنخفضة جداً في بعض الحالات - في شرق آسيا وأوروبا. والوضع في العالم النامي متباين جداً؛ فمعدلات الخصوبة انخفضت في كل مكان تقريباً، لكن هناك استثناءات. ففي إفريقيا، يقل معدل الخصوبة الإجمالي قليلاً عن ٥ مواليد لكل امرأة. أما في آسيا، فيبلغ معدل الخصوبة في باكستان ٤ مواليد، في حين يقترب المعدل في الهند وبنغلاديش

بلغت شيخوخة السكان أعلى مستوياتها في البلدان الصناعية الغنية، لكنها سرعان ما ستبدأ أيضاً وتنطلق سريعاً في شرق آسيا.

من مولودين. وعلى النقيض من ذلك في الصين، فقد انخفض معدل الخصوبة إلى مستويات متدنية جداً - نحو ١,٥ مولود لكل امرأة. وتزداد البلدان شيخوخة بمعدلات مختلفة:

- ففي البلدان الأقل دخلاً، يتمثل الاتجاه الديمغرافي السائد في نمو أعداد السكان في سن العمل، في حين تنخفض معدلات الإعالة الإجمالية. وسيبقى هذا الحال لعدة عقود أخرى في بلدان مثل الهند وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.
- وفي البلدان الأغنى، يكون الاتجاه السائد هو نمو السكان الأكبر سناً. وعلى الرغم من أن أولئك السكان قد طعنوا في السن بالفعل، فإن مرحلة شيخوخة السكان بالغة الصعوبة لم تأت بعد، أي عندما تبلغ نسبة كبار السن إلى من هم في سن العمل حوالي الضعف في عام ٢٠٥٠ - وهو ما يسمى نسبة إعالة كبار السن.

• وفي كثير من الاقتصادات الصاعدة، تبلغ حصة السكان في سن العمل حالياً مستوى الذروة. وستشهد هذه البلدان في العقود القادمة شيخوخة السكان التي تواجهها البلدان مرتفعة الدخل بالفعل. قد يكون تجاهل هذه الاتجاهات طويلة الأجل مغرياً، لكن التقاعس عن التصدي لها في الوقت الحاضر قد يهبط بهذه البلدان إلى مسار غير مواتٍ - وإن كان يمكن تفاديه - من التدهور الاقتصادي.

• وبلغت شيخوخة السكان أعلى مستوياتها في البلدان الصناعية الغنية، لكنها سرعان ما ستبدأ وتنطلق سريعاً في شرق آسيا بسبب المعدلات المبكرة والعميقة لانخفاض الخصوبة في تلك المنطقة. وفي جنوب وشرق آسيا، ستأتي الشيخوخة متأخرة بدرجة كبيرة، ويصدق الأمر نفسه بصفة عامة على أمريكا اللاتينية، لكن معدلات الخصوبة منخفضة بالفعل في بعض البلدان كما بدأت شيخوخة السكان فيها. ولا تزال الخصوبة مرتفعة في معظم بلدان إفريقيا والشرق الأوسط، حيث لا تزال شيخوخة السكان أمراً بعيداً في المستقبل.

دورات الحياة الاقتصادية

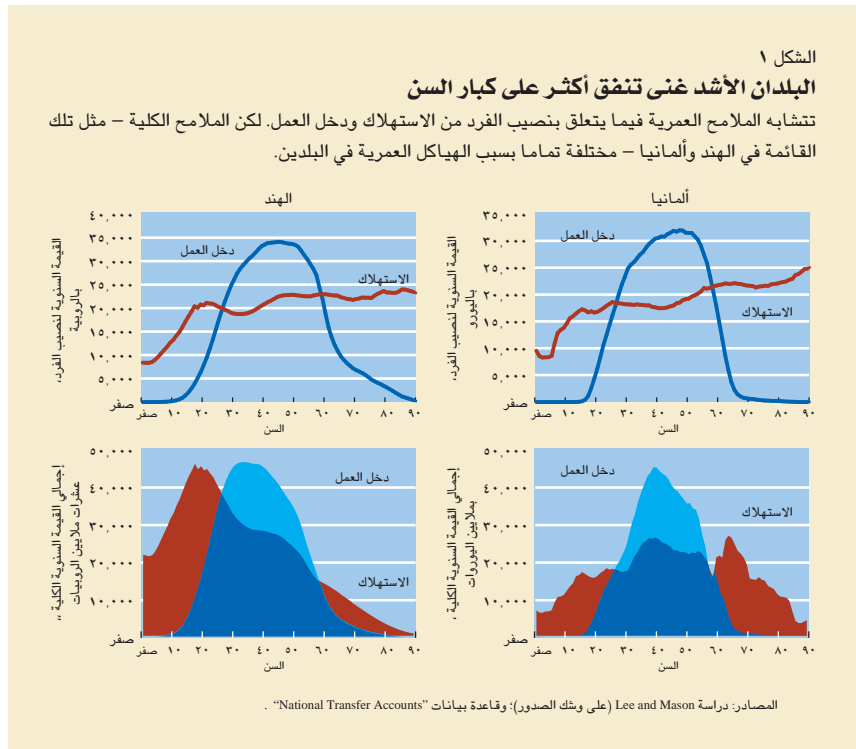
تكتسب التغيرات التي تطرأ على الهيكل العمري للسكان أهمية لأن النشاط الاقتصادي يتباين بطرق خطيرة وأساسية عبر دورة حياة المرء. فنحن نستهلك منذ المولد حتى الممات، لكننا لا نعمل سوى في جزء محدود من حياتنا، وعبر الفترات الممتدة نستهلك أكثر بكثير مما ننتج.

والاستهلاك في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يكون منخفضاً نسبياً خلال مرحلة الطفولة ويزيد إلى مستوى مستقر نسبياً عبر كافة المراحل العمرية بعد سن الرشد (راجع الشكل ١، اللوحتين العلويتين).

وعلى النقيض من ذلك، يرتفع الاستهلاك في كثير من البلدان الغنية من دول الرفاه التي تبلغ مستويات جيدة من التطور، ويصل إلى مستويات عالية في الأعمار الأكبر ويزيد بصورة سريعة بصفة خاصة فوق سن ٨٥، لكن هذا الأمر أقل في ألمانيا مقارنة بكثير من البلدان الأخرى مرتفعة الدخل. والاستهلاك المرتفع في الأعمار الأكبر سناً يحركه - إلى حد كبير - الإنفاق العام والخاص على الصحة والرعاية طويلة الأجل. ويؤدي انخفاض دخل العمل إلى تفاقم آثار ارتفاع استهلاك كبار السن في البلدان الغنية. وتنزع العمالة إلى التقاعد في وقت أبكر في الدول مرتفعة الدخل جزئياً؛ لأنها تستطيع أن تتحمل تبعات ذلك وكذلك بسبب الحوافز والمثبطات التي تمثل جزءاً من نظم المعاشات العامة والخاصة، والنظم الضريبية، وممارسات التوظيف (دراسة Gruber and Wise, 1999).

ويبلغ استهلاك كبار السن مستويات مرتفعة أيضاً في البلدان متوسطة الدخل التي توجد بها برامج سخية للمعاشات العامة - مثل أوروغواي والبرازيل.

وتعتمد دورة الحياة الكلية على ملامح نصيب الفرد من الاستهلاك ودخل العمل مقترنين بالتوزيع



الفرد، مع ثبات العوامل الأخرى.

وحتى وقت قريب، كانت نسب الدعم آخذة في الارتفاع في معظم البلدان منخفضة ومرتفعة الدخل، مما زاد نموها الاقتصادي. ولكن شيخوخة السكان تعني أن نسب الدعم آخذة في الانخفاض حالياً في البلدان مرتفعة الدخل (راجع الشكل ٢). كذلك سيشهد كثير من البلدان الأكثر فقراً انخفاض نسب الدعم في العقود القادمة.

وفي الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٥٠، من المتوقع أن يؤدي انخفاض نسب الدعم إلى كبح النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٧٪ سنوياً في اليابان وألمانيا وإسبانيا، وبنسبة ٠,٨٪ في مقاطعة تايوان الصينية. وفي الولايات المتحدة التي يشيخ سكانها ببطء أكبر بسبب ارتفاع الخصوبة، فإن معدلات انخفاض صافي التدفقات الوافدة الكبيرة للمهاجرين، وتراجع متوسط العمر المتوقع، والنمو الاقتصادي لن تتجاوز ٠,٣٪ في السنة.

كذلك قد تؤدي التغيرات في نسب الدعم إلى تقليص النمو الاقتصادي في الصين. ومن المتوقع أن تزيد نسبة الدعم في الفترة بين ١٩٧٢ و ٢٠١٢ بمقدار ٠,٨ سنوياً، لكن من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٠,٤٪ سنوياً بين ٢٠١٢ و ٢٠٥٠. بيد أنه في كثير من البلدان الفقيرة، حيث بدأت الخصوبة تنخفض في وقت

العمرى للسكان، مما يبين إجمالي الكميات المستهلكة والمنتجة حسب العمر في الاقتصاد الوطني. وتختلف ملامح دورة الحياة الكلية لبلد فتي مثل الهند اختلافاً شديداً عنها في بلد أكبر سناً مثل ألمانيا (راجع الشكل ١، اللوحتين السفليتين).

ويسيطر على الصورة الهندية العجز في دورة الحياة بين الأطفال - الفجوة بين ما يستهلكونه وما ينتجونه - في حين يقل العجز نسبياً بين الأعمار الأكبر، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى أن هؤلاء السكان يمثلون حصة صغيرة نسبياً من الإجمالي. والعجز في دورة الحياة على مستوى الأعمار الأكبر في ألمانيا أكبر بكثير، في حين يحصد الأطفال من إجمالي الموارد حصة أقل مما يذهب للألمان الأكبر سناً. ولملامح دورة حياة الفرد دور هنا، لكن الهيكل العمري للسكان في

في كثير من البلدان الفقيرة... حيث بدأت الخصوبة تنخفض في وقت متأخر ولم تبلغ هذا القدر، أخذت معدلات الدعم ترتفع وترفع النمو الاقتصادي.

ألمانيا هو المحرك الحقيقي.

ومعرفة مدى تحول دورة الحياة الاقتصادية الكلية أمر ضروري لفهم الانعكاسات الاقتصادية لعملية الانتقال الديمغرافي، إذ يؤدي العجز الكبير في دورة الحياة بين الأطفال في الهند إلى تدفق ضخم جداً في الاتجاه التنازلي من الفئات العمرية الأكبر سناً إلى تلك الأصغر سناً. ومن ناحية المبدأ، يستطيع الأطفال أن يقترضوا ليسدوا تكاليف سد الفجوة بين الاستهلاك ودخل العمل. بيد أنه في الواقع العملي، يعتمد الأطفال على توليفة من التحويلات الأسرية من الآباء والأجداد والتحويلات العامة من دافعي الضرائب. والتحويلات الأسرية أعلى بكثير من التحويلات العامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ولذا فإن الأسر تتحمل بصورة مباشرة التكاليف الكبيرة التي تنجم عن هذه الشرائح السكانية صغيرة السن.

وتتسم نهاية التحول الديمغرافي بتدفقات كبيرة جداً إلى السكان الأكبر سناً. بيد أن هذه التدفقات تختلف اختلافاً شديداً عن التدفقات في الاتجاه التنازلي إلى الأطفال. فأولاً، تضطلع الأسرة بدور أقل بكثير في التحويلات إلى أعلى في حين يضطلع القطاع العام بدور أكبر بكثير فيها. وثانياً، يمكن تمويل العجز في دورة الحياة في الأعمار الكبيرة عن طريق تراكم الأصول - كخطة التقاعد، والمدخرات الشخصية، وتوافر مسكن، والسلع الاستهلاكية المعمرة، ومشروع للأعمال، وما إلى ذلك، وفي حين تعتمد الغالبية الساحقة من الأطفال على الأجيال الأكبر، فإن الأجيال الأكبر لا تعتمد بالضرورة على الأجيال الأصغر.

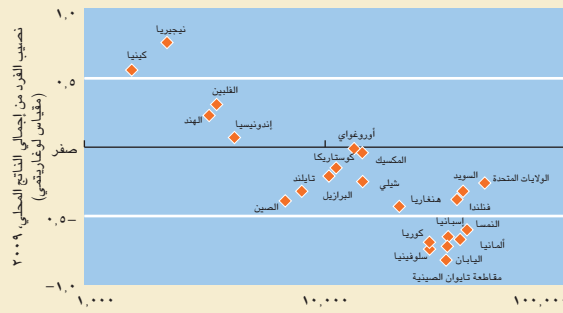
الحصول على المساعدة

تتأثر مستويات المعيشة بصورة مباشرة بالتغيرات التي تطرأ على الهيكل العمري للسكان. فإذا زاد عدد العاملين (الذين يسهمون في الدخل القومي) على نحو أسرع من نمو إجمالي السكان (المستهلكين)، فإن مستويات المعيشة ترتفع.

ويشير الديمغرافيون إلى نسبة الدعم باعتبارها عدد العاملين مقسوماً على إجمالي السكان. فكلما زاد عدد الأشخاص في سن العمل بين السكان ارتفع دخل

الشكل ٢
أدوار داعمة

تفضي الشيخوخة إلى انخفاض نسب الدعم في الاقتصادات مرتفعة الدخل. وترتفع نسب الدعم في الاقتصادات منخفضة الدخل لبعض الوقت.



نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٩ (مقياس لوغاريتمي)

المصدر: دراسة Lee and Mason (على وشك الصدور).

متأخر ولم تبلغ هذا القدر، أخذت معدلات الدعم ترتفع وترفع النمو الاقتصادي. ففي الهند مثلاً، ستواصل نسبة الدعم ارتفاعها حتى عام ٢٠٤٠، وسيتمثل التأثير الصافي حتى عام ٢٠٥٠ في زيادة نمو حصة الفرد من الدخل بمقدار ٠,٢٪ سنوياً.

من سيدفع الثمن؟

تعكس التغيرات في نسب الدعم الآثار المباشرة لشيخوخة السكان. لكن العواقب الاقتصادية الكاملة تتوقف على كيفية التي يخطط بها الأفراد والأسر والحكومات في البلد المعني لشيخوخة السكان والاستجابة لها.

ومن أهم الخيارات التي تقوم بها المجتمعات كيفية تمويل استهلاك كبار السن - بتأخير التقاعد، أو الاعتماد بدرجة أكبر على الأسرة، أو زيادة التحويلات

العامه لكبار السن، أو تراكم مزيد من الأصول.

على تحويلات الأسر. وفي بعض البلدان التي تبعد كثيرا عن المثلث والواقعة إلى اليمين، يقدم كبار السن تحويلات صافية كبيرة إلى أعضاء أسرهم الأصغر سنا، مثلما يحدث في المكسيك والبرازيل.

ويقدر تمويل كبار السن لاستهلاكهم من خلال الاستمرار في العمل، تنخفض درجة الإعالة الناتجة عن شيخوخة السكان ويتراجع تأثيرها على نسب الدعم. ولكن نادرا ما يقدم كبار السن ما يزيد على ثلث إجمالي تكاليف استهلاكهم من خلال دخل العمل، وكلما زاد حصولهم على الدعم من التحويلات - العامة والخاصة - قلّ عملهم. وعندما يعتمد كبار السن على أبنائهم الكبار في إعالتهم، فإن زيادة نسبة السكان الأكبر سنا تعني تراجع عدد الأطفال الذين يقاسمونهم التكلفة، ومن ثم، فإن كل طفل يتحمل عبء دعم أكبر في المتوسط. والوضع مماثل عندما يعتمد كبار السن على معاشات التقاعد العامة الممولة بخصم الاشتراكات من المنبع. وعلى مستوى السكان الأكبر سنا، فإن عددا أقل من العمال يدفع الضرائب التي تمول مزايا معاشات التقاعد لكبار السن، لذا يجب رفع الضرائب أو خفض المزايا.

وعندما يعتمد كبار السن بصورة أكبر بكثير على أصولهم المتراكمة، يخف العبء على الأجيال الأصغر سنا. والواقع أنه عندما يحوز كبار السن حصة كبيرة على نحو غير متناسب من الأصول، فإن شيخوخة السكان تزيد نصيب الفرد من حيازة الأصول. وفي اقتصاد مغلق، يعزز هذا الأمر إنتاجية العمل والأجور لكنه يحد من معدل العائد على رأس المال. أما في اقتصاد مفتوح، فيتم استثمار الأصول في الخارج إذا ارتفعت الأجور وانخفضت معدلات الربح المحلية، مما

ويتم تمويل العجز في دورة الحياة بين كبار السن - أي الفرق بين ما يستهلكونه وما ينتجونه - بطرق مختلفة (راجع الشكل ٣). فيقوم كبار السن في بلدان مثل الفلبين القريبة من رأس مثلث يُطلق عليه «الأصول» بتمويل العجز باستخدام الأصول بصورة كلية تقريبا. ويقوم أولئك الذين يعيشون في بلدان مثل النمسا وهنغاريا وسلوفينيا والسويد القريبة من رأس مثلث يطلق عليه «التحويلات العامة» بتمويل عجزهم من خلال معاشات التقاعد العامة.

المقصود بزيادة نسبة السكان المسنين هو تراجع عدد الأطفال الذين يقاسمونهم التكلفة، ومن ثم فإن كل طفل يتحمل عبء دعم أكبر في المتوسط.

والرعاية الصحية العامة، والرعاية العامة طويلة الأجل. وربما كان الأمر الذي يدعو للدهشة عدم وجود أي بلدان قرب رأس المثلث الذي يُطلق عليه «التحويلات الأسرية»، نظرا لوجهة النظر الشائعة بأن كبار السن في المجتمعات الفقيرة التقليدية يعولهم أبنائهم الراشدون. ويمكن أن تتغير هذه الصورة مع توافر بيانات عن أكثر من البلدان الثمانية عشرة الواردة في الشكل. وعلى أي حال، يوضح الشكل أن كبار السن في بعض الاقتصادات الآسيوية مثل مقاطعة تايوان الصينية وكوريا وتايلند يتلقون دعما كبيرا من أبنائهم إضافة لمصادر أخرى.

وتقوم البلدان الواقعة على خط يصل بين رأسين في المثلث بتمويل عجزها من خلال مزيج من المصدرين. فنرى أن كبار السن في معظم البلدان - بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة وكل بلدان أوروبا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية - يمولون عجزهم بتوليفة من الأصول والتحويلات العامة، ويقل اعتمادهم

تأجيل سن التقاعد

الأعمار الأطول - أي إضافة سنوات في نهاية دورة الحياة، عندما يتوقف معظم الناس عن العمل ولكنهم يستهلكون بكثافة - تعني ارتفاع استهلاك البلدان بوتيرة أسرع من ارتفاع الدخل. ولكن نظرا لتحسن الصحة بصفة عامة على مستوى الأعمار الأكبر، فإن رفع سن المعاش يمكن أن تكون خيارا جذابا للمساعدة على استعادة توازن الميزانيات الحكومية.

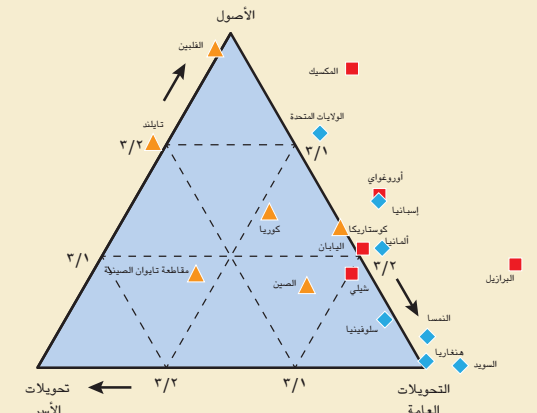
فإلى متى ينبغي للناس أن يعملوا إذا كان الهدف هو التعويض بشكل كامل عن انخفاض نسبة الدعم في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٥٠ من خلال إطالة الحياة العاملة فحسب؟

وسيكفي إجراء تغيير صافٍ صغير جدا في نسبة الدعم في بلدين مثل البرازيل والمكسيك (راجع الشكل ٢) - أي تأجيل طفيف لسن التقاعد يتراوح بين سنة وثلاث سنوات على التوالي. ومثل هذه التغييرات في سن التقاعد ممكنة من الناحية السياسية: فالناس أصبحوا يعيشون أطول، ولذا فمن المنطقي أن يعملوا فترة أطول. وسيطلب هذا الأمر ست سنوات في البلدان التي ستشهد شيخوخة أكبر في العقود الأربعة المقبلة، مثل فنلندا والسويد والصين، وسيطلب سبع سنوات بالنسبة للولايات المتحدة. وستحتاج البلدان التي تشهد معدلات أسرع للشيخوخة إلى تأجيل أطول أمدا للتقاعد: ثماني سنوات لليابان، وتسع سنوات في ألمانيا، وعشر سنوات في إسبانيا وكوريا. وبالنسبة لهذه البلدان تحديدا، سيقضي الأمر أن يكون تأجيل سن التقاعد خطوة من عدة خطوات أخرى. ونظرا لأن الشيخوخة في كل هذه البلدان لا تعني زيادة الأعمار فحسب ولكنها تعني أيضا تراجع الخصوبة - مما يسبب بطء النمو السكاني - فإن الزيادات في سن التقاعد لتعويض شيخوخة السكان قد تكون أكبر أو أصغر من الزيادة البسيطة المقدرة في متوسط العمر المتوقع.

الشكل ٣

كيف تتفق أكثر مما تكسب

يقوم كبار السن في معظم الاقتصادات بتمويل مرحلة شيخوختهم باستخدام الأصول والتحويلات العامة.



المصدر: دراسة Lee and Mason (على وشك الصدور). ملاحظة: نسب الاستهلاك مطروحا منها دخل العمل، والتي تُمول من التحويلات العامة وتحويلات الأسر والأصول. وتشير الرموز الشكلية الملونة إلى القارة التي ينتمي إليها كل اقتصاد.

الهاريون الكبار

ربما يكون كبار السن أقل استعدادا لسداد الديون السيادية

علي عليجي
Ali Alich

تقل الجدارة الائتمانية للبلدان المقترضة مع تزايد عدد الناخبين الأكبر قد سنا مقارنة بمن هم أصغر سنا في كل أنحاء العالم، مما يسفر عن تراجع الإقراض الخارجي وزيادة معدل التخلف عن سداد الديون السيادية. ونظرا لأن المقرضين لا يمكنهم مصادرة الأصول الحكومية بسهولة في حالة التخلف عن السداد، فلا بد لهم من الاعتماد بشكل كامل تقريبا على الجدارة الائتمانية للكيانات السيادية عند اتخاذ قرار منح القروض. ويتعين على المقرضين أن يضيفوا الشكوك إلى العوامل الكثيرة التي تؤثر على الجدارة الائتمانية لبلد ما - مثل قوة الاقتصاد الكلي وسجل سداد الديون في الماضي.

وقد بينت الدراسات أن استعداد بلد ما للسداد مهم بقدر أهمية ما إذا كانت لديه الموارد اللازمة للسداد. ويتراجع هذا الاستعداد بشدة مع تقدم الناخبين في السن نظرا لقصر الفترة المتبقية في عمرهم للانتفاع من وصول بلدهم إلى الأسواق الرأسمالية الدولية والأرجح أن يؤثر التخلف عن سداد الديون الراهنة. فضلا عن ذلك، فالناخبين الأكبر سنا يستفيدون عموما من الموارد العامة بشكل أكبر - مثل مزايا التقاعد والرعاية الصحية - والتي قد تتقلص إذا تم سداد الديون. وإذا كان المسنون يشكلون الأغلبية، فقد يفرضون التخلف عن السداد، حتى وإن لم يكن ذلك هو التوجه الأمثل للبلد ككل. وسيضع المقرضون هذا الأمر في اعتبارهم ويخفضون حجم الإقراض الجديد المقدم لبلد يتزايد فيه عدد المسنين.

وهناك بعض الأدلة التجريبية التي تستند إليها فكرة أن الشيخوخة تزيد من احتمالات التخلف عن سداد الديون السيادية، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لاستخلاص نتائج قوية. وتستخدم دراسة "Alich (2008)" سلسلة زمنية مقطعية من نحو ٧٥ بلدا شهدت واقعة واحدة على الأقل من التخلف عن سداد الديون السيادية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣، وتوضح انخفاض احتمال التخلف عن السداد في المتوسط في البلدان الشابة (التي تتمتع بنسبة عالية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة).

والآن، لو كان المسنون يتصفون بالإيثار ويهتمون بأوضاع أبنائهم قدر اهتمامهم بأنفسهم، فإنهم لن يصوتوا لصالح عدم السداد بما يصاحبه من عواقب سلبية على الأجيال القادمة. لكن دراسة Altonji, Hayashi, and Kotlikoff (1997) تبين أن الإيثار ليس من الصفات السائدة على كل المستويات في الولايات المتحدة - رغم قلة عدد من هذا النوع من الدراسات بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى.

والسؤال هنا هو: كيف تستطيع البلدان التي تتزايد فيها أعداد المسنين أن تحسن صورتها الائتمانية؟ بإمكانها تقديم ضمانات أكبر لديونها، مستخدمة أصولا في البلد المقرض أو في بلد ثالث، وخفض سقف الديون الخارجية، مما يقلل الحافز لعدم السداد، أو التحرك صوب هيكل ممول بالكامل وتقليل الاعتماد على الموارد العامة في تمويل مزايا الضمان الاجتماعي والمزايا الصحية لكبار السن. ويتعين عليها أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن - قبل أن تزداد شيخوخة سكانها!

علي عليجي خبير اقتصادي في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Alich, Ali, 2008, "A Model of Sovereign Debt in Democracies," IMF Working Paper 08/152 (Washington: International Monetary Fund).

Altonji, Joseph G., Fumio Hayashi, and Laurence Kotlikoff, 1997, "Parental Altruism and Inter Vivos Transfers: Theory and Evidence," Journal of Political Economy, Vol. 105, No. 6, pp. 1121-66.

يزيد الدخل الذي تدره الأصول في البلد الأصلي. وهذا الاتجاه نحو ارتفاع كثافة استخدام رأس المال في اقتصاد ما أو لإدراج دخل متزايد من الأصول من جراء شيخوخة السكان، يعرف بتوزيعات الأرباح الثانية.

وتقلل شيخوخة السكان المستوى القابل للاستمرار من الاستهلاك، مع تساوي كل العوامل الأخرى، كما يتضح من انخفاض نسب الدعم (راجع الشكل ٢). إلا أن كل العوامل الأخرى لن تكون متساوية.

ولننظر أولا في مسألة الأرباح الثانية. فإذا ظل معدل الادخار الوطني على حاله، فإن النمو البطيء لقوة العمل الذي يصحب شيخوخة السكان سيعني ارتفاع نصيب العامل من عائد رأس المال أو الأصول، مما يعوض جزءا كبيرا من العبء المتزايد للدعم. وقد تدفع زيادة الأعمار الأفراد ومؤسسات تقديم المعاشات إلى زيادة مدخرات دورة الحياة لتوفير تكاليف الاستهلاك خلال التقاعد الأطول أجلا، ما لم يقع الاختيار بدلا من ذلك على العمل لفترة أطول، مما يعوض الانخفاضات في نسبة الدعم. ونظرا لأن الأشخاص الذين لديهم عدد أقل من الأطفال يميلون إلى إنفاق المزيد على أنفسهم ويريدون الاستمرار في الإنفاق بنفس المستوى حتى بعد التقاعد، فتراجع الخصوبة قد يقتضي زيادة الادخار. بيد أن زيادة التزامات التحويلات العامة أو الخاصة قد تتسبب أيضا في انخفاض المدخرات الوطنية.

وفي حالة عدم كفاية هذه التصحيحات المختلفة في عرض العمل والأصول لتعويض الانخفاض في نسبة الدعم، ينبغي إجراء تصحيحات أخرى. وأحد الخيارات المتاحة هو تقليل الاستهلاك إلى مدى أبعد، وبذلك تزيد معدلات الادخار والأصول. وهناك خيار آخر هو زيادة جهد العمل إلى مدى أبعد، ربما بتأجيل سن التقاعد استجابة لتغير حوافز المعاشات العامة أو استجابة للصعوبة المتزايدة في تمويل معاشات التقاعد بالمستوى المطلوب من المدخرات الشخصية (راجع الإطار). ومع ذلك، فهناك إمكانية أخرى هي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري للعمالة. فقد كانت الخصوبة المنخفضة هي المحرك الرئيسي لشيخوخة السكان، وقد تبين في النظرية ومن خلال التحليل التجريبي أن الخصوبة المنخفضة تسير جنبا إلى جنب مع زيادة نصيب الطفل من الاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري (دراسة Lee and Mason 2010، على وشك الصدور). وفي هذه الحالة يتراجع عدد العمال بينما تزداد إنتاجية كل منهم.

والمؤكد أن شيخوخة السكان ستفرض تحديا على الموازنات العامة والخاصة من عدة أوجه، لكن الجمع بين تخفيض الاستهلاك ومد سن التقاعد وزيادة حيازات الأصول وتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يسمح بمواجهة هذا التحدي دون التسبب في عواقب كارثية. ■

رونالد لي أستاذ الديمغرافيا والاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ورئيس مركز اقتصاديات وديمغرافية الشيخوخة. وأندرو ميسون أستاذ الاقتصاد في جامعة هاواي، وزميل أقدم في مركز دراسات الشرق - الغرب.

المراجع:

Gruber, J. and D.A. Wise, 1999, "Introduction and Summary," Social Security and Retirement around the World, ed. by J. Gruber and D.A. Wise (Chicago: University of Chicago Press), pp. 437-74.

Lee, Ronald, and Andrew Mason, forthcoming, Population Aging and the Generational Economy (Cheltenham and New York: Edward Elgar).

—, 2010, "Some Macroeconomic Aspects of Global Population Aging," Demography, No. 47, Special Supplement, pp. S151-S172.

United Nations (UN), 2009, World Population Ageing, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, Working Paper ESA/P/

أبعد من

المتقاعدين

فيليب كرم، وديرك موير، وجوانا بيريرا، وأنيتا تولادار
Philippe Karam, Dirk Muir, Joana Pereira,
and Anita Tuladhar

الإنفاق على نظم التقاعد العامة منذ عام ١٩٩٠ بمقدار يعادل **زاد** ١,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في مجموعة العشرين. ومن شأن استمرار تزايد أعداد المسنين أن يؤدي إلى زيادات أخرى تبلغ في المتوسط نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على مدار السنوات العشرين القادمة (انظر الشكل ١). وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي لم تغير بصورة جوهرية نظمها التقليدية لمعاشات التقاعد القائمة على الخصم من المنبع فمن المتوقع أن تشهد زيادات أكبر في الإنفاق مقارنة بالاقتصادات المتقدمة التي قامت بسن تشريع لإصلاح المعاشات.

ومن بين الاقتصادات الصاعدة، يتوقع للاقتصادات ذات مستويات الإنفاق المرتفعة نسبيا في عام ٢٠١٠ أن تشهد أكبر زيادة في مخصصات التقاعد على مدار السنوات العشرين القادمة. أما في البلدان التي لا تغطي قطاعا كبيرا من المسنين، مثل الصين والهند، فإن الزيادة المتوقعة تكون أقل بكثير، لكن يمكن أن ترتفع بشكل أسرع إذا توسعت نظمها لتغطي نسبة أكبر من السكان. وعلاوة على ذلك، تشهد الاقتصادات المتقدمة نموا حادا في عدد السكان المسنين حاليا، لكن ذلك سيتغير بعد عام ٢٠٣٠، عندما تشهد الاقتصادات الصاعدة وتيرة أسرع للشيخوخة.

وقد أجرى عدد من البلدان بالفعل إصلاحات في نظم التقاعد، ويبدو أن ضغوط الإنفاق ستجبر المزيد منها على القيام بذلك بلا ريب. وعلى مستوى العالم، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما مقارنة بالسكان في سن العمل (نسبة إعالة المسنين) بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٥٠، مما يضع ضغوطا ضخمة على نظم المعاشات العامة، وهي عموما نظم قائمة على الخصم من المنبع يمولها العمال الحاليون، الذين يتوقعون أن تمول الأجيال المقبلة معاشاتهم التقاعدية.

ويبدو أن إجراء مزيد من الإصلاحات بات أمرا محتما. ومن ثم، فإن كيفية تنفيذ البلدان الإصلاحات وتوقيتها ليسا من الأمور المتعلقة فقط بإنصاف المتقاعدين في الحاضر والمستقبل، فالاختيار سيؤثر تأثيرا بالغا على الاقتصادات - على المستويين الوطني والعالمي. وإضافة لذلك، فإن مسألة ما إذا كانت البلدان ستجري هذه الإصلاحات فرادى أو بالتنسيق مع بلدان أخرى، هي مسألة مهمة أيضا لأداء الاقتصاد الكلي؛ نظرا لروابط التجارة والاستثمار عبر الحدود.

ما الذي يمكن عمله؟

هناك ثلاث طرق أساسية يمكن أن تستخدمها البلدان لتغيير نظم التقاعد لخفض التكلفة:

- رفع سن التقاعد: تخفيض الاستحقاقات المدفوعة مدى الحياة للمتقاعدين، مما يشجع العاملين على البقاء في قوة العمل لفترة أطول، مما يسمح لهم بتحقيق كسب أكبر على مدى الحياة. وقد تؤدي زيادة الدخل على مدى الحياة إلى اتجاه العمال لخفض الإسراع وزيادة الإنفاق خلال سنوات عملهم. وإضافة لذلك، فإن

تتأثر صحة الاقتصاد العالمي تأثرا كبيرا بطريقة تغيير نظم التقاعد في البلدان المختلفة ومدى مراعاة هذه البلدان الاتساق في إجراء التغيير

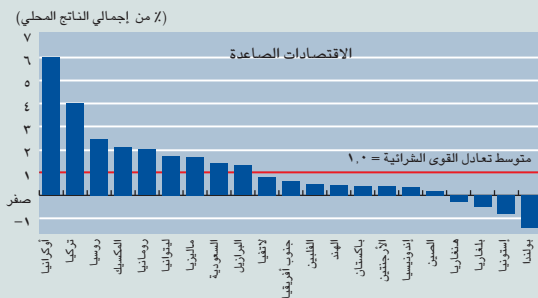
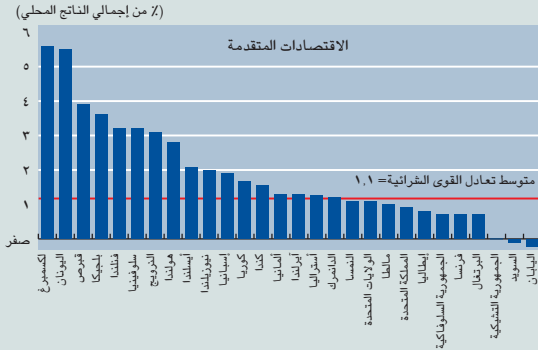
زيادة وفورات المالية العامة من تخفيض مدفوعات التقاعد، سيكون لها آثار إيجابية طويلة المدى على نمو إجمالي الناتج المحلي وذلك بخفض تكلفة رأس المال وتشجيع الاستثمار.

- خفض استحقاقات التقاعد: لتجنب حدوث تخفيض حاد في الدخل والاستهلاك عند التقاعد، من المحتمل أن يقوم العمال بزيادة مدخراتهم.

الشكل ١

تكلفة الشيخوخة

مخصصات التقاعد العامة ستنمو بمتوسط يربو قليلا على ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠ في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.



المصادر: السلطات القطرية، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: البيانات محسوبة باستخدام أسعار صرف تعادل القوى الشرائية، ومتوسط تعادل القوى الشرائية هو متوسط مخصصات التقاعد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بين مختلف البلدان، مرجحا بقيمة إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوى الشرائية وليس بالدولار.



وسينخفض الاستهلاك في الأجل القصير إلى المتوسط، ويزيد الاستثمار على المدى الطويل.

• **زيادة نسب اشتراكات العاملين:** نظرا لأن زيادة نسب الاشتراكات تخفض الدخل، فقد يقل حافز الأسر المعيشية على العمل، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل على حد سواء.

ونستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل لصندوق النقد الدولي لقياس آثار الإصلاح على نظم التقاعد العامة بالخصم من المنبع على النطاق العالمي. ويحتوي النموذج على نوعين من الأسر المعيشية- الأسر التي تعاني من نقص السيولة وتعيش على الكفاف؛ والأسر الميسورة التي تعظم إمكاناتها بما لديها من مدخرات- ويفترض أن المدى الزمني للأسر التي لديها خطط للمدخرات يمتد ٢٠ عاما (انظر الإطار). ونظرا لأن النموذج يحتسب سندات الدين التي تصدرها الحكومات باعتبارها مدخرات، فإنه يتيح المجال لمناقشة هادفة حول انعكاسات خيارات الإصلاح المختلفة على الاقتصاد الكلي في الأجلين القصير والمتوسط، وقد قسمنا العالم إلى خمس مناطق واسعة هي: الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، وآسيا الصاعدة (بما في ذلك الصين والهند وكوريا)، وباقي العالم.

رفع سن التقاعد

في هذا السيناريو ترفع البلدان سن التقاعد بما يكفي لتثبيت الإنفاق على معاشات التقاعد على مدار العقود الثلاثة أو الأربعة التالية عند نفس نسبة إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ١). وتنبع الفروق في الزيادات المطلوبة في سن التقاعد من مصدرين، هما: توقعات الفجوة بين التمويل المتاح وما هو مطلوب لنظم التقاعد العامة وتدابير الإنفاق والضرائب المطلوبة لتثبيت نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي حتى لا تمتص مدفوعات الفائدة مبالغ كبيرة من إيرادات الحكومة. وفي حالة اليابان، فهي لن تحتاج لإصلاحات إضافية.

نظرة على النموذج

يستخدم النموذج النقدي والمالي المتكامل لصندوق النقد الدولي على نطاق واسع كإطار لتحليل آثار إصلاح نظم التقاعد العامة قصيرة وطويلة الأجل (راجع دراسة Kumhof and others, 2010). والنموذج مبني بطريقة تسمح للباحثين بتحليل كيفية تصحيح السياسات الحكومية لتحقيق الاستمرارية في أوضاع المالية العامة في البلدان التي تواجه تغيرات ديمغرافية. ويحدد ذلك الآثار متوسطة وطويلة الأجل للديون الحكومية على الاستثمار الخاص ويرصد أنماط دخل دورة الحياة المهمة، بما في ذلك إنتاجية العمالة على أساس العمر.

ويتيح هيكل النموذج متعدد الأقطار للاقتصاديين تحليل الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي وآثاره. وفي هذا النموذج، يتكون العالم من الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، وآسيا الصاعدة، وباقي العالم. وهناك مصدران رئيسيان للروابط الدولية: فأولا، هناك محاسبة كاملة عن التجارة بين كل إقليم. وثانيا، يسمح تدفق السلع للنموذج بأن يحدد الحسابات الجارية، وهي ببساطة تدفقات المدخرات والاستثمارات العالمية، التي يوازنها في المدى الطويل سعر الفائدة العالمي. ولدى كل منطقة ما يلي:

• مجموعتان من الأسر المعيشية: الأسر «التي تعاني من نقص السيولة» ومدخراتها محدودة، أو معدومة، ولا تستطيع أن تستهلك إلا من دخل عملها

الجدول ١

تأجيل التقاعد

تثبيت الإنفاق على معاشات التقاعد عند مستوى نسبية المئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ سيقضي رفع سن استحقاق المعاش التقاعدي الكامل في كل المناطق عدا اليابان.

| الولايات المتحدة | اليابان | منطقة اليورو | آسيا الصاعدة | باقي العالم |
|------------------|---------|--------------|--------------|-------------|
| ٢٠١٥-٣٠ | ٠ | ١.٥+ | ١.٠+ | ٣.٠+ |
| ٢٠٣٠-٥٠ | ٠ | ٠.٥+ | ٠.٥+ | ١.٥+ |

المصادر: صندوق النقد الدولي (٢٠١٠). وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: يحدد الجدول عدد السنوات التي يجب زيادتها على سن التقاعد في الفترة الزمنية المحددة.

ويوضح الشكل ٢ بعض الآثار على الولايات المتحدة، بما في ذلك التخفيضات المتزامنة في الإنفاق الحكومي، إذا كان هذا البلد هو الوحيد الذي سيرفع سن التقاعد. فأولا، يعني تأخير التقاعد أن الناس سيعملون لفترة أطول. ويؤدي هذا الزيادة دخل الأسر المعيشية، مما يفرض ضغطا رافعا على الاستهلاك. وإضافة لذلك، فإن المستوى الأعلى من العمل المتاح يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل.

ثانيا، يتحسن عجز الميزانية الحكومية بدرجة ملاحظة، بما يقرب من ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بعد ٣٠ سنة وبمقدار ٢.٢ نقطة مئوية في المدى الطويل. ويعني هذا انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو ٤٣ نقطة مئوية في المدى الطويل. ويزيد عرض المدخرات على النطاق العالمي، مما يؤدي لخفض تكاليف الاستثمار ممثلة في سعر الفائدة الحقيقي العالمي.

كذلك ينشط الاستثمار على النطاق العالمي، وترتفع القدرة الإنتاجية العالمية. ثالثا، يخفض العاملون وأسرههم مدخراتهم وطلبهم على الأصول خلال سنوات عملهم، في حين يزدون الاستهلاك. وهناك بعض التأثيرات التي تعوض ذلك، فانخفاض الديون الحكومية يعد انخفاضا في صافي الثروة بالنسبة للأسر التي تدخر، وانخفاض الاستحقاقات يؤدي إلى خفض الاستهلاك، وإذا ما نظرنا للاستهلاك مقترنا بالضغوط الراجعة نتيجة ارتفاع الدخل، فإنه لا يرتفع إلا بصورة طفيفة عنه فيما قبل تنفيذ الإصلاحات.

الحالي. وفي الاقتصادات المتقدمة، يندرج نحو ٢٥٪ من الأسر المعيشية تحت هذه الفئة، وفي باقي العالم، تصل النسبة إلى ٥٠٪ من هذه الأسر الفقيرة. والأسر «التي تعظم المنفعة» والتي يمكنها الادخار واختيار ساعات عملها ومستوى استهلاكها (وبالتالي معدل ادخارها). ويفترض أن هذه الأسر تخطط لمدى زمني يمتد إلى ٢٠ عاما في المتوسط، وهي إضافة لذلك تواجه انخفاضا في إنتاجية العمل مع تقدمها في العمر. وبالنسبة للجيل الحالي، فإن دين الحكومة يمثل ثروة- وهو ليس معنيا بالادخار من أجل الأجيال القادمة لسداد الديون الحكومية المتركمة حاليا. وهذا يعني أن زيادة الديون الحكومية ستخفض المدخرات العالمية، الأمر الذي سيؤثر في المدى الطويل على ميزان المدخرات والاستثمارات العالمية ويزيد أسعار الفائدة العالمية.

• شركات تدار وفق ما يفضلها مالكوها: وهم أصحاب نظرة مستقبلية، لكنهم لا يخططون إلا للأعوام العشرين القادمة.

• حكومة تشمل بنكا مركزيا، يتبع في الغالب الأعم نوعا ما من سياسة تثبيت الأسعار، وربما تثبيت العمالة، وذلك بممارسة الرقابة على سعر الفائدة. وتحاول الحكومة استهداف مستوى معين من الديون في الأجل الطويل، في حين تسعى لتثبيت الاقتصاد خلال دورة النشاط الاقتصادي بالسماح للعجز بالهبوط مع ازدياد قوة إجمالي الناتج المحلي وزيادة قوته (والعكس صحيح).

بالادخار، ولكن بشكل تدريجي بدرجة أكبر؛ لأن رصيدها المتوقع من ثروة العمر أقل. وستخفف هذه الأسر المعيشية الاستهلاك وفقا لذلك.

ومع خفض استحقاقات التقاعد، تخفض الحكومة حجم العجز مما يعني ضمنا زيادة صافي المدخرات العالمية أيضا. ومن ثم، ينخفض سعر الفائدة الحقيقي العالمي على نحو معتدل، بدءا من السنة العاشرة، قبل أن يصل إلى مستوى القاع عندما يقترب من -٤,٠ نقطة مئوية بعد ٤٠ سنة. وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي العالمي يعني أن تشهد كل البلدان استثمارا أقوى وزيادة دائمة في إجمالي الناتج المحلي.

ومثلما هو الحال في رفع سن التقاعد، عندما أجرت المناطق الثلاث الأخرى الإصلاح نفسه، حققت النتائج ذاتها، ولكن بدرجات مختلفة، حسب حجم الأثر الذي يخلفه تخفيض معين في الاستحقاقات في منطقة ما على سعر الفائدة الحقيقي العالمي.

زيادة معدلات الاشتراكات

أما الإصلاح الثالث المحتمل، وهو زيادة معدلات الاشتراكات، فيعادل زيادة معدل ضريبة دخل العمل في إطار عملنا. ومع زيادة ضرائب العمل ينخفض الدخل الذي تنفقه الأسر. وينخفض هذا الإنفاق أكثر في المناطق التي تمثل فيها الأسر المعيشية ذات المدخرات المحدودة أو المدومة، حصة أكبر في الاقتصاد؛ لأنها لا تستهلك إلا من دخلها بعد خصم الضريبة. أما الأسر الأفضل حالا القادرة على الادخار فتستطيع أن تصحح تدفقات دخلها اعتمادا على حصيلة مدخراتها. وتأثير زيادة معدلات الاشتراكات على الدخل يكون مماثلا لتأثير تخفيض الاستحقاقات- ففي كلا السيناريوهين يقل إنفاق الأسر المعيشية. بيد أن ضرائب دخل العمل تشوه أيضا قرارات أكثر أهمية، مثل مدى رغبة الأسر المعيشية في العمل. فزيادة الضرائب تجعل الأسر المعيشية أقل رغبة في العمل، مما يخفف القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم خفض إجمالي الناتج المحلي.

وبالتالي فإن زيادة معدلات الاشتراكات تؤدي إلى خسارة أكبر في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى القصير مقارنة بخفض الاستحقاقات. وبالنسبة للولايات المتحدة، يتراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو ٠,٧٪ بحلول العام العاشر. وهناك خسائر كبيرة طويلة الأجل بسبب التأثير السلبي على الناتج المحتمل نتيجة فرض هذه الضرائب. وإضافة لذلك، عندما ترفع الحكومات معدلات الاشتراكات، فإن الانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الفائدة الحقيقي العالمي لا يكون دوره على نفس المستوى من الفعالية في زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأجل الطويل، وينخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٤,٠٪ بدلا من أن يرتفع بنفس المقدار عند تخفيض استحقاقات التقاعد. وتصدق القصة نفسها على منطقة اليورو، وآسيا الصاعدة، والبلدان الأخرى.

إجراء الإصلاحات في مختلف الأنحاء

لم ننظر حتى الآن في الإصلاحات التي جرت في كل منطقة من مناطق العالم إلا بمعزل عن غيرها. ورغم أنه من مصلحة كل منطقة أن تنتهج الإصلاحات بغض النظر عما تفعله

ولدى تنفيذ الإصلاح في كل من المناطق الثلاث الأخرى التي تتعرض نظم التقاعد فيها لتحديات كبيرة- وهي منطقة اليورو، وآسيا الصاعدة، وباقي العالم- تكون النتائج متماثلة. بيد أن الآثار تتباين حسب مقدار الزيادة التي يتعين إضافتها لسن العمل، والمدخرات التي تحققها الحكومة عندما تخفض إنفاقها على نظم التقاعد، وآثار الزيادة في المدخرات العامة على مقدار المدخرات المتاحة على النطاق العالمي، مع تأثيرها الذي يضعف سعر الفائدة الحقيقي العالمي.

خفض استحقاقات التقاعد

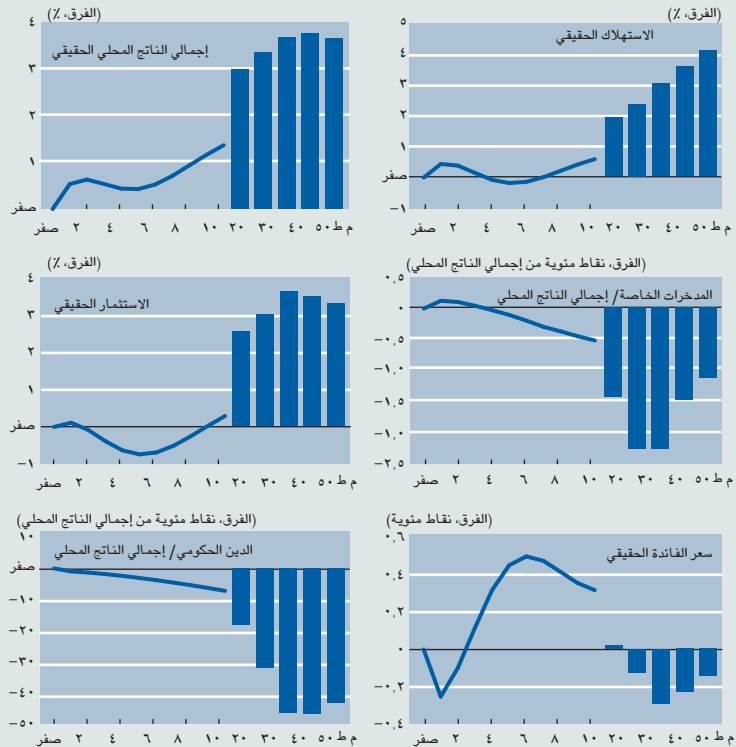
إذا أقرت الحكومات خفض مدفوعات استحقاقات التقاعد، فإن الثمار الاقتصادية لهذا الأمر ستظهر للعيان على مر الزمن- بعد الضريبة الأولية قصيرة الأجل من التشديد المالي على الطلب الكلي. وعلى الرغم من أن الاستهلاك في الولايات المتحدة ينخفض بنحو ١٪ في الأجل القصير، فإن هذا تعوضه، إلى حد كبير، المزايا الدائمة لخفض أسعار الفائدة الحقيقية وحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، الذي يستقر عند مستوى أعلى في المدى الطويل، بنحو ٠,٥٪.

ولخفض الاستحقاقات تأثير سلبي مباشر على الاستهلاك، ويحدث فوراً بالنسبة للأسر المعيشية التي تملك مدخرات محدودة أو ليس لديها شيء منها، لأنها تستهلك من الدخل الجاري. وتتأثر حتى الأسر المعيشية الأغنى التي تقوم

الشكل ٢

العمل لفترة أطول يعزز الاقتصاد

إذا رفعت الولايات المتحدة وحدها سن التقاعد بمقدار ٢,٥ سنة، فإن آثار ذلك على الاقتصاد ستكون كبيرة مقارنة بالحالة التي لا يحدث فيها تغيير في سن التقاعد.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: تبين الأشكال حدوث تغير مستمر في ستة مؤشرات للعشر الأولى بعد حدوث زيادة في سن التقاعد، ثم في السنوات 20 و 30 و 40 و 50، وعلى المدى الطويل م ط = على المدى الطويل.

الجدول ٢

قيمة أكبر للتقود

لدى قيام البلدان أو المناطق برفع سن التقاعد بصورة متزامنة لاحتواء تكاليف التقاعد، فإن الآثار الاقتصادية النافعة على المدى الطويل تكون أكبر مما لو عملت كل منطقة بصورة مستقلة. واليابان ليست في حاجة لرفع سن التقاعد.

| الولايات المتحدة | اليابان | منطقة اليورو | آسيا الصاعدة | باقي العالم |
|------------------|---------|--------------|--------------|-------------|
| كلها معا | | | | |
| ٥.٤ | ٧.٩ | ٢.١ | ٧.٢ | ١٣.٥ |
| ٠.٧- | ٠.٧- | ٠.٧- | ٠.٧- | ٠.٧- |
| ٥٣.٦- | ٦٤.٨- | ٠.٠ | ٢١.٢- | ٧٧.١- |
| الولايات المتحدة | | | | |
| ٣.٦ | ٠.٣ | ٠.٤ | ٠.٥ | ٠.٥ |
| ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- |
| ٤٣.٠- | ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ |
| منطقة اليورو | | | | |
| ٠.٤ | ٥.٧ | ٠.٤ | ٠.٦ | ٠.٨ |
| ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- |
| ٠.٠ | ٤٧.٤- | ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ |
| آسيا الصاعدة | | | | |
| ٠.١ | ٠.١ | ٠.١ | ٣.٤ | ٠.٢ |
| ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- | ٠.١- |
| ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ | ١٣.٥- | ٠.٠ |
| باقي العالم | | | | |
| ١.٠ | ١.٣ | ٠.٩ | ٢.٢ | ١١.٧ |
| ٠.٢- | ٠.٢- | ٠.٢- | ٠.٢- | ٠.٢- |
| ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ | ٠.٠ | ٦٧.٠- |

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يبين الجدول حجم التغيير عن السيناريو الأساسي حيث لم يرفع أي بلد سن التقاعد. وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي هما النسبة المئوية للفرق بين السيناريو الأساسي والسيناريو المحدد. وتمثل نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الفرق بالنقاط المئوية لإجمالي الناتج المحلي بين السيناريو الأساسي والسيناريوهات المختلفة. وتمثل السنوات بعد عام ٢٠٥٠ المدى الطويل.

المناطق الأخرى، فإن هناك ميزة واضحة للتعاون على مستوى السياسات العالمية. فعندما تعمل البلدان فرادى، فإن آثار تدابير سياساتها تتسرب عادة عبر حدودها، الأمر الذي يمكن أن يفيد مناطق أخرى ولكنه يخفف تأثيرها المحلي. وعندما تجري كل البلدان الإصلاحات في الوقت نفسه، فإن التسرب يفيد بدلا من ذلك في تعظيم آثار الإصلاحات.

وتجدر الإشارة إلى أن تعظيم آثار الإصلاح المتزامن لنظم معاشات التقاعد العامة في كل المناطق توضحه على خير وجه حالة رفع سن التقاعد. ويبين الجدول ٢ تأثير الإصلاح على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي. وتكون الآثار على المجالات الثلاثة جميعها أفضل عند التعاون على مستوى السياسات (مجموعة الصفوف الأولى)، مقارنة بالعمل بصورة منفردة (مجموعات الصفوف من الثاني إلى الخامس).

وعندما يتزامن إصلاح نظم التقاعد، يتغير سعر الفائدة الحقيقي العالمي عبر الزمن على نحو أكبر مقارنة بالإصلاح المنفرد في المناطق المذكورة، الأمر الذي يؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث آثار أكبر على تراكم رأس المال ومستويات الناتج المحتملة والفعلية. ويعد سعر الفائدة الحقيقي الأقل محركا أساسيا لتحسين الأوضاع المالية العالمية.

وتتوقف النتائج التي توصلنا إليها على افتراضات عديدة بشأن طبيعة الإصلاحات والنموذج نفسه. وفيما يلي ثلاثة أمثلة لنتائج مختلفة توصلنا إليها:

- إذا حدثت زيادة أقل في العمل المعرض استجابة لرفع سن التقاعد، فإن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستقبلا ستكون أقل هي الأخرى.
- وإذا افترضنا مدى زمنيًا أقل للتخطيط من أجل الأسر المعيشية، فسيحدث انخفاض أولي أكبر في الاستهلاك، لكن سينشأ مستوى أعلى من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأجل المتوسط، مدفوعا بتعزيز الاستثمار الناتج عن الزيادة في العمل.
- إذا كان مدى التخطيط أطول، يصبح سعر الفائدة الحقيقي العالمي أقل استجابة بصورة كبيرة لمستوى المدخرات. ولا تتغير سلوكيات الاستهلاك بدرجة كبيرة على المدى القصير ولا المدى الطويل، وتكون القدرة الإنتاجية بدورها أقل استجابة. ويؤدي ضعف الاستجابة من خلال أسعار الفائدة إلى الحد من المنافع المالية للسياسة العالمية المنسقة.

عندما تجري كل البلدان الإصلاحات بصورة متزامنة، فإن التسرب يفيد بدلا من ذلك في تعظيم آثار الإصلاحات.

الآثار المتواتية

إن إصلاح نظم التقاعد الذي يحقق أكبر آثار اقتصادية إيجابية على المدى الطويل هو الذي يطيل سنوات عمل الناس. ورفع سن التقاعد يزيد بصورة فعالة من حجم قوة العمل النشيطة مقارنة بالمتقاعدين. ويساعد كذلك في تعزيز الطلب المحلي في الأجل القصير وإن كان يخفف أيضا الضغوط على الحكومات لخفض استحقاقات التقاعد - الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة المدخرات الخاصة ويخفض أكثر الطلب المحلي الهش في الأجل القصير - أو زيادة معدلات الاشتراكات - مما قد يحبط الرغبة في العمل. وقد توصلنا أيضا إلى أن أثر اعتماد منهج تعاوني إزاء الإصلاح المالي المرتبط بالعمر على إجمالي الناتج المحلي أكبر مقارنة باضطلاع منطقة واحدة فقط بالإصلاح. وفيما يتعلق بالموارد العامة، تبين النتائج التي توصلنا إليها بصفة عامة أن تثبيت حصة الإنفاق المرتبط بالعمر في إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض كبير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومن شأن الإجراءات الجريئة لخفض الإنفاق المرتبط بالعمر (ويفضل أن يتم ذلك برفع سن التقاعد) أن تحقق تحسنا ملموسا في استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، خاصة إذا سُنَّت هذه الإصلاحات بطريقة تعاونية. ■

فيليب كرم هو مساعد مدير في معهد صندوق النقد الدولي، وديريك موير اقتصادي أول في إدارة البحوث في الصندوق، وجوانا بيريرا خبيرة اقتصادية في إدارة نصف الكرة الغربي في الصندوق، وأنيثا تولادار خبيرة اقتصادية أولى في الإدارة الأوروبية في الصندوق.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2010, "From Stimulus to Consolidation: Revenue and Expenditure Policies in Advanced and Emerging Economies," Departmental Paper 10/03 (Washington: International Monetary Fund).

Kumhof, Michael, Douglas Laxton, Dirk Muir, and Susanna Mursula, 2010, "The Global Integrated Monetary and Fiscal Model (GIMF)—Theoretical Structure," IMF Working Paper 10/34 (Washington: International Monetary Fund).



إلى أي حد يوجد استعداد كاف للمتقاعدين؟

مؤشر جديد لتقييم البلدان يقيس الأكثر استعداداً والأقل استعداداً لتلبية احتياجات المتقاعدين

نيل هو، وريتشارد جاكسن

Neil Howe and Richard Jackson

الشيخوخة العالمية من مؤشرين فرعيين منفصلين، هما: مؤشر استمرارية أوضاع المالية العامة، ومؤشر كفاية الدخل. ويستند هذان المؤشران الفرعيان بدورهما إلى مؤشرات مجمعة في فئات متميزة، يتعامل كل منها مع بُعد مختلف من التحدي.

وعلى جانب المالية العامة، يتضمن مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية ثلاث فئات من المؤشرات، هي: العبء العام، والحيز المالي المتاح، والاعتماد على الاستحقاقات. وتقيس فئة العبء العام الحجم المتوقع لإجمالي المستحقات التي تقدمها الحكومة لكبار السن، وهم كبار السن الذين يبلغون ٦٠ سنة أو أكثر. وتقيس فئة الحيز المالي قدرة البلدان على تحمل الأعباء المتنامية لإعالة كبار السكان فيها، عن طريق زيادة الضرائب، أو تخفيض أنواع الإنفاق الأخرى، أو الاقتراض، أو توليفة من كل ذلك. وتقيس فئة الاعتماد على المستحقات درجة اعتماد كبار السن على المنافع الحكومية في مختلف البلدان. ويُفترض أنه كلما زاد اعتماد كبار السن على تلك الاستحقاقات ارتفع احتمال المقاومة السياسية لسن إصلاحات جديدة تقلل التكاليف أو حتى لمواصلة الإصلاحات التي سُنّت بالفعل ولكنها لم تطبق بعد بشكل كامل.

وعلى جانب الكفاية، هناك أيضاً ثلاث فئات من المؤشرات هي: الدخل الإجمالي، وتعرض الدخل للمخاطر، ودعم الأسرة. وتقيس فئة الدخل الإجمالي المستوى الكلي لمستوى معيشة كبار السن والاتجاه السائد فيه مقارنة بغير المتقدمين في السن في كل بلد، وذلك استناداً إلى توقعات تعكس تأثير التغيرات التي تطرأ على برامج الاستحقاقات الحكومية، وتوفير المعاشات الخاصة، ومعدلات مشاركة القوى العاملة. وتقيس فئة تعرض الدخل للمخاطر المستوى النسبي لمستوى معيشة كبار السن متوسطي الدخل واتجاهه، وهي مجموعة

العالم على أعتاب تحول ديمغرافي مذهل ناجم عن انخفاض معدل الخصوبة وارتفاع العمر المتوقع. وتندثر الشيخوخة العالمية بالتأثير على كل أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية- من شكل الأسرة إلى شكل النظام العالمي. وربما كان ما يندثر بأشد السوء هو أن هذا الأمر يمكن أن يثير التساؤل حول قدرة بلدان كثيرة على توفير مستوى معيشة لائق لكبار السن بدون فرض عبء ساحق على الشباب.

فأي البلدان أكثر استعداداً للتصدي للتحدي؟ وأي البلدان أقل استعداداً لذلك؟ يوفر مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية (Global Aging Preparedness Index)، الذي استحدثه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (راجع دراسة Jackson, Howe, and Nakashima, 2010) أداة تحليل جديدة لتقييم التقدم الذي تحرزه البلدان على النطاق العالمي في الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية، خاصة ذلك البعد من التحدي المتعلق بإعالة كبار السن نظراً لاستمرار نمو عدد كبار السن مقارنة بالسكان في سن العمل. ويخلص المؤشر المذكور إلى أنه فيما عدا استثناءات قليلة، فإن البلدان الأفضل استعداداً للوفاء بالوعود التي تقطعها للمتقاعدين هي تلك التي قدمت لهم أقل الوعود.

نظرة على ٢٠ بلداً

يغطي مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية ٢٠ بلداً، تشمل أكبر الاقتصادات المتقدمة ومجموعة منتقاة من الأسواق الصاعدة المهمة من الناحية الاقتصادية. وتمتد التوقعات حتى عام ٢٠٤٠ لترصد التأثير الكامل للتحول الديمغرافي الذي يكتسح العالم، ويتكون المؤشر الكلي للاستعداد لمواجهة

بكل من بعدي الاستعداد للشيخوخة (راجع الجدول ١). وجاءت ثلاثة من البلدان السبعة الأعلى مرتبة في مؤشر استمرارية أوضاع المالية العامة (وهي: المكسيك، والصين، وروسيا) من بين البلدان السبعة الأدنى مرتبة في مؤشر كفاية الدخل. وهناك أربعة بلدان من البلدان السبعة الأعلى مرتبة في مؤشر كفاية الدخل (وهي: هولندا، والبرازيل، وألمانيا، والمملكة المتحدة) تدخل بين البلدان السبعة الأدنى مرتبة في مؤشر استمرارية أوضاع المالية العامة. ولا غرو أن البلدان المتقدمة، بما فيها دول الرعاية المتوسعة، هي التي تسجل في الغالب مستوى من كفاية رأس المال أفضل مما تسجله في مجال استمرارية أوضاع المالية العامة. وفي الاقتصادات الصاعدة - التي تمثل فيها البرازيل استثناء بارزاً - فإن المفاضلة تسير في الاتجاه العكسي عادة.

وسجل بلدان - هما: فرنسا، وإيطاليا - درجات تقرب من أدنى مستوى للمؤشرين الفرعيين. ولكبح جماح ارتفاع تكلفة وعودهما بمستحقات كبار السن التي تُخصم من المنبع، سنّ هذان البلدان إصلاحات للمعاشات قللت بصورة

معظم الاقتصادات المتقدمة ... يجب أن تقلل كثيراً من سخاء نظم استحقاقات كبار السن لتضادي حدوث كارثة في المالية العامة.

كبيرة من سخاء «الصفقة» العامة التي يمكن لمن سيتقاعدون مستقبلاً أن يتوقعوا تلقيها. وحسب توقعات مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية، فإن دخل كبار السن متوسطي الدخل في هذين البلدين من المتوقع أن ينخفض بنحو ١٥٪، مقابل دخل البالغين في سن العمل ذوي الدخل المتوسط عبر العقود الثلاثة القادمة. غير أن فرنسا وإيطاليا تنفقان مبالغ طائلة على استحقاقات كبار السن والحيز المالي المتاح لديهما لاستيعاب نمو الاستحقاقات مستقبلاً ضئيل بحيث إنهما، حتى بعد إجراء الإصلاحات، ستظلان على مسار غير قابل للاستمرار على صعيد المالية العامة: فكلما البلدين يتحركان نحو نظم للتقاعد غير كافية ولا يمكن تحمل تكلفتها في آن واحد.

أما الأنباء الطيبة فهي أن هناك بضعة من البلدان تتصدى للتحدي بنجاح. فاستراليا، التي لديها نظام حكومي لدعم دخل المسنين من خلال قياس القدرة المالية، يقترن بنظام خاص واسع النطاق وإلزامي وممول بالكامل للمعاش التقاعدي، تحتل ترتيباً في النصف الأعلى من قائمتي المؤشرين الفرعيين على السواء. وينطبق الأمر نفسه على شيلي، التي لديها مزيج مماثل من سياسات التقاعد.

وإضافة لذلك، تتحرك بلدان أخرى عديدة في الاتجاه السليم. فقد وضعت ألمانيا والسويد، على غرار ما قامت به إيطاليا وفرنسا، جدولاً زمنياً لإجراء تخفيضات جمة في سخاء تقديم الحكومات للمعاشات في المستقبل. ولكنهما على خلاف فرنسا وإيطاليا، تسيران على طريق سدّ الفجوة الناجمة في دخل كبار السن وذلك بزيادة مدخرات المعاشات التقاعدية الممولة وإطالة الحياة العملية. ورغم استمرار الارتفاع في أعبائهما المالية، فقد تمكننا من تقليصها إلى ما دون ما كانت ستصبح عليه بدون تقويض مستوى معيشة كبار السن.

ويشير هذا التناقض إلى درس حاسم، وهو أن معظم الاقتصادات المتقدمة - وكذلك قلة من الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل وكوريا - يتعين عليها أن تقلل من سخاء نظمها لاستحقاقات كبار السن بصورة كبيرة لتفادي حدوث كارثة في المالية العامة. ولكن ما لم توفر الإصلاحات مصادر أخرى لدعم الدخل بغية سدّ الفجوة الناجمة عن ذلك في دخل كبار السن، فمن غير المرجح أن يكتب لهذه التخفيضات الاستمرارية اجتماعياً وسياسياً. ويصدق هذا بصفة خاصة في أوروبا، حيث يرتفع مستوى اعتماد كبار السن على الاستحقاقات العامة بصورة

ستتأثر على نحو غير متناسب من جراء التغيرات في سخاء نظم دخل التقاعد. وتراعي هذه الفئة أيضاً مدى فقر كبار السن في كل بلد. أما فئة دعم الأسرة فتقيس قوة شبكات دعم الأسر، التي تؤدي دوراً حاسماً في ضمانات التقاعد في كثير من الأسواق الصاعدة وبعض البلدان المتقدمة.

ويقاس المؤشران الفرعيان أداء البلدان مقارنة ببعضها بعضاً وليس بالنسبة لمعيار مطلق «للاستعداد». وقد فكرنا في استحداث مثل هذا المعيار، ولكننا خلصنا إلى أن أي مقياس مرجعي سيكون جرافياً. وليس هناك أي توافق حقيقي في الرأي داخل البلدان، ناهيك عن التوافق عبر البلدان، حول حجم العبء المقبول لمنافع كبار السن الواقع على كاهل العاملين أو مستوى المعيشة المقبول للمتقاعدين. بيد أن الجميع تقريباً سيتفقون على أنه كلما قل العبء على العاملين وارتفع مستوى المعيشة النسبي للمتقاعدين، كان هذا البلد أكثر استعداداً. وبالنسبة لكل مؤشر فرعي، يتم حساب مراتب البلدان كالاتي: في البدء، جدولنا النتائج الخاصة بالمؤشرات المنفردة، مرتبة من ١ (الأفضل) إلى ٢٠ (الأسوأ). ثم حولنا نتائج المؤشرات إلى قيم للمؤشرات، وجمعنا قيم المؤشرات في درجات للفئات. وأخيراً، جمعنا درجات الفئات في درجات كلية وحددنا المراتب بالنسبة لكل من المؤشرين الفرعيين.

درس حاسم

ينطوي مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية على بعض الأنباء الطيبة وبعض الأنباء السيئة.

والأنباء السيئة هي أن بلدانا قليلة جدا سجلت درجات جيدة فيما يتعلق

الجدول ١

مستعدون أم لا

يقيم مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية مدى جودة استعداد ٢٠ بلداً كبيراً للحفاظ على مستوى معيشة لائق للمتقاعدين مستقبلاً بدون تحميل العاملين أعباء مفرطة.

| مؤشر استمرارية أوضاع المالية العامة | مؤشر كفاية الدخل |
|--|--|
| يرتب هذا المؤشر البلدان حسب العيب المتوقع لنظم استحقاقات كبار السن فيها. | يرتب هذا المؤشر البلدان حسب مستوى معيشة كبار السن المتوقع. |
| ١ الهند | ١ هولندا |
| ٢ المكسيك | ٢ البرازيل |
| ٣ شيلي | ٣ الولايات المتحدة |
| ٤ الصين | ٤ ألمانيا |
| ٥ روسيا | ٥ المملكة المتحدة |
| ٦ بولندا | ٦ أستراليا |
| ٧ أستراليا | ٧ السويد |
| ٨ اليابان | ٨ شيلي |
| ٩ كندا | ٩ إسبانيا |
| ١٠ السويد | ١٠ الهند |
| ١١ الولايات المتحدة | ١١ كندا |
| ١٢ كوريا | ١٢ اليابان |
| ١٣ سويسرا | ١٣ بولندا |
| ١٤ ألمانيا | ١٤ سويسرا |
| ١٥ المملكة المتحدة | ١٥ روسيا |
| ١٦ إيطاليا | ١٦ فرنسا |
| ١٧ فرنسا | ١٧ إيطاليا |
| ١٨ البرازيل | ١٨ الصين |
| ١٩ هولندا | ١٩ كوريا |
| ٢٠ إسبانيا | ٢٠ المكسيك |

المصدر: دراسة (2010) Jackson, Howe, and Nakashima.

ما الذي يتعين على بلد ما عمله؟

من أجل موازنة المفاضلة بين استمرارية أوضاع المالية العامة وكفاية دخل كبار السن، يتعين على بلدان كثيرة إجراء تغييرات في السياسات. وتتباين أهمية تلك التغييرات وإلحاحها من بلد لآخر.

مفتاح دليل الإصلاح: ● = لا يمثل أولوية ● = أولوية منخفضة ● = أولوية كبيرة ● = أولوية مرتفعة

| | تخفيض استحقاقات معاشات التقاعد العامة | الحد من نمو تكاليف الرعاية الصحية | إطالة الحياة العملية | زيادة مدخرات المعاشات التقاعدية الممولة | دعم الحد الأدنى للفقر وزيادة معدلات الخصوبة | زيادة الهجرة |
|------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|----------------------|---|---|--------------|
| أستراليا | ●● | ●●● | ●● | ●●● | ●●● | ● |
| البرازيل | ●●●● | ●● | ●● | ●●● | ●● | ●● |
| كندا | ●● | ●●● | ●● | ●● | ●● | ●● |
| شيلي | ●● | ●● | ●● | ●● | ●● | ●● |
| الصين | ●● | ●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●● |
| فرنسا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| ألمانيا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| الهند | ●● | ●● | ●● | ●●● | ●●● | ●● |
| إيطاليا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| اليابان | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| كوريا | ●● | ●● | ●● | ●●● | ●●● | ●● |
| المكسيك | ●● | ●● | ●● | ●●● | ●●● | ●● |
| هولندا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| بولندا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| روسيا | ●● | ●● | ●● | ●●● | ●●● | ●● |
| إسبانيا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| السويد | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| سويسرا | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| المملكة المتحدة | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |
| الولايات المتحدة | ●●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● | ●●● |

المصدر: دراسة Jackson, Howe, and Nakashima (2010).

الهروب من المفاضلة بين استمرارية أوضاع المالية العامة وكفاية الدخل أو على الأقل التخفيف منها، كما أنهما تمثّلان الوسيطتين الأفضل - بل الوحيدتين - اللتين تستطيع البلدان أن تحافظ بهما على مستوى معيشة الكبار أو تحسّنه بدون فرض عبء ضريبية جديدة أو عبء أسري على الشباب.

ومع استمرار إصابة مناطق كثيرة في العالم بحالة من عدم التوازن من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، قد يخلص كثيرون من قادة السياسات إلى أن الوقت ليس مناسباً حالياً للتصدي لتحدي الشيخوخة العالمية طويل الأجل، وسيكون ذلك من الخطأ. فالأزمة الاقتصادية جعلت التصرف في الوقت المناسب أمراً أكثر إلحاحاً، فقد قللت بشدة الحيز المالي المتوافر لمعظم البلدان لاستيعاب تكاليف استحقاقات كبار السن المتزايدة، في حين تركت كثيرين من الأشخاص كبار السن معرضين للمخاطر، كما أن هناك أيضاً القضية الملحة بشأن الثقة. فعامة الناس وكذلك الأسواق يشعرون بقلق متزايد من فقدان الحكومات للسيطرة على مستقبلها المالي. وفي ضوء ذلك، فإن اتخاذ خطوات تتسم بالمصداقية للتصدي لتحدي الشيخوخة طويل الأجل قد يمثل جزءاً ضرورياً من ضمان التعافي قريب الأجل أيضاً. ■

نيل هو، وريتشارد جاكسن هما على التوالي مساعد أول، وزميل أول في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

المراجع:

Jackson, Richard, Neil Howe, and Keisuke Nakashima, 2010, *The Global Aging Preparedness Index* (Washington: Center for Strategic and International Studies and Prudential plc).

كبيرة. ففي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، يأتي ما يربو على ٧٠٪ من دخل كبار السن في شكل شيك حكومي.

السياسة دور مهم

توضح نتائج مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية أيضاً أن الديمغرافيا ليست قدراً محتوماً. فاتجاه الشيخوخة في فرنسا، التي لديها معدل من أعلى معدلات الخصوبة في أوروبا، ليس أقوى منه في أستراليا أو كندا، ومع ذلك فإن فرنسا تحتل مرتبة قرب قاع كلا المؤشرين الفرعيين. ويرد ترتيب اليابان - رغم الموجة الهائلة من هذه الفئة العمرية - في منتصف كلا المؤشرين، وذلك لأن نصيب الفرد فيها من استحقاقات المعاشات الحكومية متواضع، مما يساعد في التقليل لأدنى حد من العبء المالي على كاهل الشباب، ونظراً لوجود نسبة كبيرة من كبار السن الذين لا يزالون يعملون أو يعيشون في أسر متعددة الأجيال، التي تساعد على تعزيز دخل الكبار.

والخلاصة هي أن للسياسة دور مهم. ويشمل مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية إرشادات للإصلاح تُقَيِّم مدى الإلحاح والمردود المحتمل لسبع إستراتيجيات رئيسية للإصلاح في كل بلد، من تخفيض استحقاقات المعاشات التقاعدية الحكومية والحد من نمو تكلفة الرعاية الصحية إلى إطالة الحياة العملية، مما يزيد مدخرات التقاعد الممولة، وتدعيم الحد الأدنى للفقر بين كبار السن، وزيادة معدلات الخصوبة والهجرة (راجع الجدول ٢). ومعظم البيانات المستخدمة لتقييم الأهمية النسبية للإستراتيجيات السبعة تأتي من نموذج مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية. بيد أن الفروق بين مستويات الأولوية المختلفة تستند إلى حكمنا الشخصي.

ونخلص إلى أن إستراتيجيتين على وجه التحديد، هما: إطالة الحياة العملية، وزيادة مدخرات المعاشات الممولة، لهما أهمية خاصة، لأنهما تتيحان للبلدان

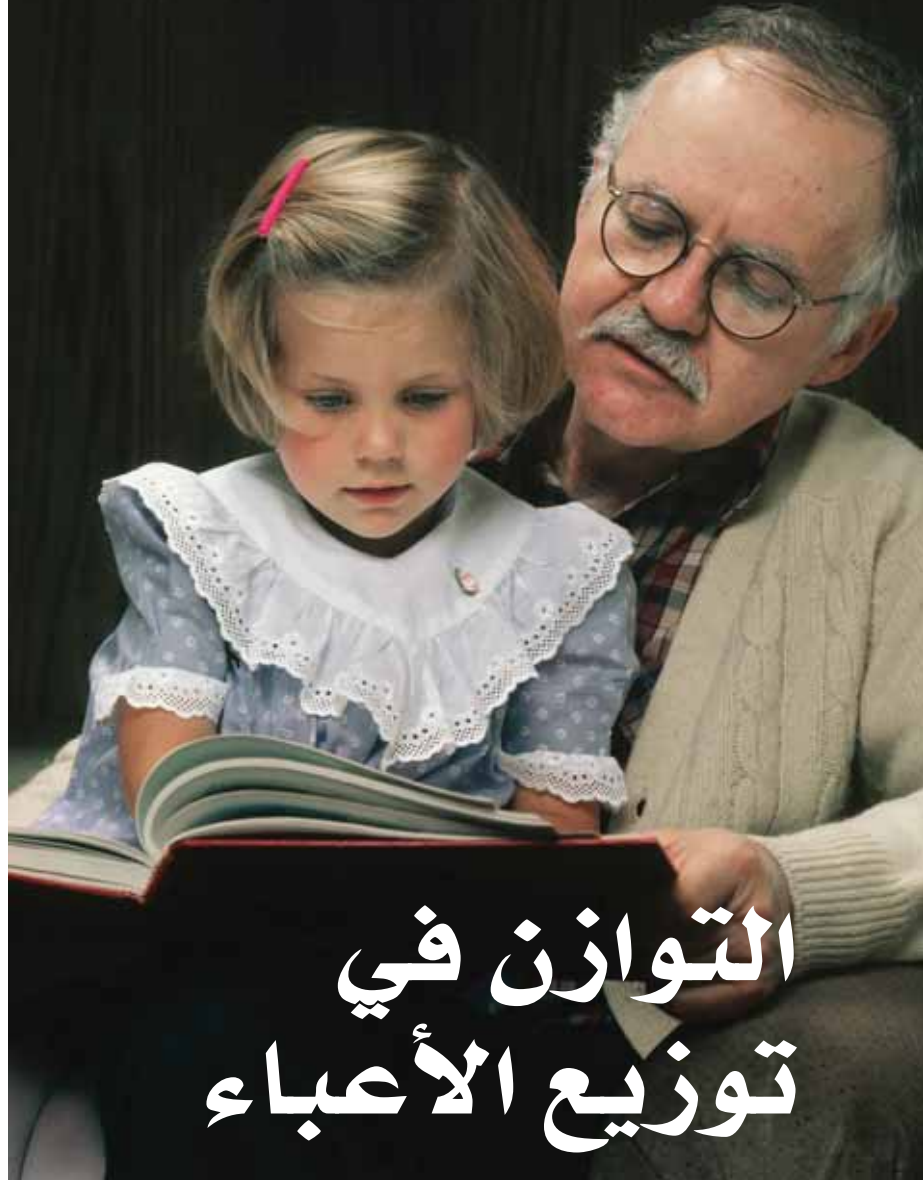
تصاعد نسبة كبار السن، يتزايد احتمال أن يدفع العاملون الحاليون وأبناؤهم (وكذلك أبناؤهم الذين لم يولدوا بعد) مبالغ متزايدة من دخولهم مدى الحياة لكبار السن الحاليين، في حين يقل احتمال تمتعهم بمزايا مماثلة عندما يتقدمون في السن.

وقد نزع التحليل التقليدي لتكاليف الإنفاق المتعلق بالسن إلى التركيز على جوانبه المالية وسيناريوهات تفجر نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي تصاحبها. وقد حصلت انعكاسات الشيخوخة على الإنصاف بين الأجيال على اهتمام أقل. وهناك سبب رئيسي لذلك هو صعوبة حساب تكلفة الزيادة في الإنفاق المتعلق بالسن لكل جيل. ومن الصعب إجراء هذه الحسابات لأن جانبا كبيرا من التزامات الإنفاق في بلد ما يتكون من التزامات بتحويلات تتم مستقبلا (بموجب برامج المستحقات)، وهو ما يمكن أن يتغير. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمؤشرات المالية التقليدية - مثل عدم التوازن الراهن بين إيراد بلد ما وإنفاقه أو رصيد الدين الحكومي - أن تقيس ما إذا كانت الأجيال القادمة ستتحمل عبئا ماليا مساويا لعبء الجيل الحالي أو الماضي.

قياس الإنصاف بين الأجيال

يمكن حساب مقدار ما كسبه كل فرد من الأجيال السابقة أو الحالية أو القادمة أو خسره من خلال إنفاق بلد ما ونظام الضرائب فيه، وذلك بحساب الفرق بين كل الضرائب التي دفعها ذلك الفرد خلال حياته وكل التحويلات الحكومية التي تلقاها أو سيتلقاها. ويسمى هذا المنهج «المحاسبة الجيلية»، وهو مفهوم استحدثه في الأصل كل من Laurence J. Gokhale في عام ١٩٩١، ويفترض عدم تغير الضرائب والمزايا بالنسبة للأجيال الحالية على مدى بقية حياتها وأن أحدهم (أي الأجيال المقبلة) لا بد له أن يدفع في النهاية مقابل إسراف البلاد (أي أن البلد لن يتعرض للإعسار مطلقا).

ويمكن استخدام هذه الحسابات الجيلية لتقييم العبء المالي الذي تضعه الأجيال الحالية على كاهل الأجيال القادمة، وتمثل بديلا عن استخدام عجز الموازنة الاتحادية لقياس سياسة ما بين الأجيال. كما يمكن استخدام الحسابات الجيلية لمعرفة تغيرات السياسة المطلوبة لوضع سياسة مالية (للإنفاق والضرائب) متوازنة فيما بين الأجيال - ومن ثم قابلة للاستمرار، وهي سياسة تفرض معدلات ضريبية صافية متساوية مدى الحياة على المولودين حديثا الآن وعلى الأجيال القادمة. ويبدأ إعداد الحسابات الجيلية بفكرة مفادها أن مجموع إنفاق الحكومة على الاستهلاك في المستقبل يتعين أن يكون مساويا لكل الضرائب الصافية مستقبلا (أي الضرائب مخصوما منها التحويلات، وكلها معدلة لتعكس قيمة المدفوعات المستقبلية بالقيم الراهنه) بالإضافة إلى صافي ثروة الحكومة الراهنه. ويمكن باستخدام بيانات من المسوح الرسمية، تقدير الحسابات الجيلية المنفردة - أي القيمة بالقيم الدولارية الحالية للضرائب المنفردة ناقصة التحويلات لكل من الجيل الراهن والجيل القادم، وتختلف الحسابات بالنسبة للرجال عادة بصورة



التوازن في توزيع الأعباء

تكاليف المزايا التي يحصل عليها المتقاعدون الحاليون تتحملها الأجيال الأمريكية القادمة أكثر من الأجيال

الإيطالية القادمة

نيكوليتا باتيني، وجيوفاني كاليجاري
Nicoletta Batini and Giovanni Callegari

ربما يسعدنا أن نعيش عمرا أطول، لكن مع تقدم السكان في السن، تكتشف المجتمعات المنظمة عيبين كبيرين للعيش عمرا أطول. العيب الأول هو العيب المالي، إذ ترتفع تكاليف الرعاية الصحية والتقاعد مع زيادة عدد الأشخاص الذين تزيد سنهم على ٦٥ سنة بوتيرة أسرع من زيادة عدد السكان في سن العمل. وتعني هذه الزيادة فيما يسمى نسبة إعالة المسنين أن هناك أشخاصا أقل عددا في سن العمل يدفعون مقابل المزايا الصحية واستحقاقات المعاشات الخاصة بالسكان المتزايدين الأكبر سنا. وفي الأونة الأخيرة تفاقمت نسبة إعالة المسنين بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الرعاية الصحية والأدوية، والتي يتوقع أن تستمر في الارتفاع على النطاق العالمي بمعدلات تزيد كثيرا على النمو المتوقع في الدخل الاسمي. أما العيب الثاني فيتعلق بالإنصاف بين الأجيال. فالشيخوخة تشوه صافي المساهمات التي يدفعها المواطنون الأصغر والأكبر سنا لخزانة البلاد. ومع

● في ظل السياسات الجارية، فإن اختلال التوازن كبير في الولايات المتحدة. فالأجيال الحالية متلقٍ صافٍ للموارد العامة، في حين يتوقع أن تسد الأجيال القادمة من الأمريكيين الفاتورة.

● والطريق الوحيد لتقليل العبء عن كاهل الأجيال القادمة هو أن يدفع الأمريكيون الحاليون قدرا أكبر من الضرائب وأن يتلقوا قدرا أقل من المزايا المستحقة (مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي). ومن شأن ذلك أن يقلل الزيادة المتوقعة في العجز ويوزع التصحيح على نحو متساو بين الأجيال. وإن لم تطبّق هذه التغييرات سريعا، فقد يواجه الأمريكي العادي في المستقبل معدلات ضرائب صافية تزيد عما هي عليه حاليا بمقدار ٢١,٥ نقطة مئوية على الأقل. وكلما تأخرت التغييرات، زاد حجم التصحيحات المطلوبة.

● في ظل الظروف الراهنة (بافتراض عدم تغير الضرائب أو قانون الاستحقاقات)، تتمثل الدوافع الرئيسية للاختلال بين الأجيال في الولايات المتحدة في تخفيضات الضرائب التي تمت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ (وتم مد أجلها مؤخرا إلى عام ٢٠١٢) والزيادة السريعة المتوقعة في الإنفاق على الرعاية الصحية. وتظهر التقديرات أنه كان للآزمة المالية العالمية تأثير جد محدود على هذا الاختلال. وعلى النقيض من ذلك، فإن التسارع المتوقع في نمو الإنفاق على المستحقات وانخفاض إيرادات الضرائب سيصبحان دأمنين ما لم تتغير القوانين. وفي حين يؤدي إصلاح الرعاية الصحية في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ إلى تغيير الاختلال ككل بصورة طفيفة، فإنه يؤدي إلى إعادة توزيع ضخمة بالنسبة للأجيال العاملة الحالية لأنه يزيد التكاليف على الشباب والأجيال القادمة.

وتبين هذه النتائج حدوث زيادة هائلة في العبء الملقى على عاتق الأجيال القادمة مقارنة بالتقديرات السابقة للحسابات الجيلية الأمريكية (راجع على سبيل المثال دراسة (Gokhale, Page and Sturrock, 1999).

وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى تدهور الموارد العامة الأمريكية عقب تخفيض الضرائب في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، وتوسيع نطاق منافع برنامج التأمين الصحي الفيدرالي في عام ٢٠١٠ ليشمل الدواء بموجب الوصفات الطبية.

ما الذي يتعين على الإيطاليين دفعه؟

تبين النتائج في إيطاليا وجود درجة مرتفعة من عدم العدالة بين الأجيال، وذلك استنادا إلى بيانات عام ٢٠٠٦، وهي آخر البيانات المتوافرة. لكن تدهور الموارد الإيطالية كان أقل بكثير منه في موارد الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، ولم يكن للآزمة المالية تأثير كبير على الموازن المالية والجيلية في الولايات المتحدة. ومن ثم، تشير البيانات إلى وجود اختلال أقل بكثير منه في الولايات المتحدة (راجع دراسة (Rizza and Tommasino 2008).

● وإذا عبرنا عن الحسابات الجيلية من حيث معدلات الضرائب الصافية الضمنية مدى الحياة، سيتعين على الأجيال القادمة في إيطاليا أن تدفع معدلا

الجدول ١

من يحصل على ماذا؟

الأفراد على قيد الحياة اليوم في الولايات المتحدة سيدفعون ضرائب أقل مما يتلقونه من مزايا، في حين سيدفع الثمن من لم يولدوا بعد.

| صافي الدخل الحقيقي المتلقى السن في ٢٠١٠ (مليارات الدولارات) | ٠ | ٥ | ١٠ | ١٥ | ٢٠ | ٢٥ | ٣٠ | ٣٥ | ٤٠ | ٤٥ | ٥٠ | ٥٥ | ٦٠ | ٦٥ | ٧٠ | ٧٥ | ٨٠ | ٨٥ | ٩٠ |
|--|---|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ١١١.٠ | ٠ | ٩٢.٣ | ٧٥.٠ | ٥٢.٦ | ٣٠.٤ | ١٩.٦ | ٢١.٤ | ٥٦.٧ | ٨٩.٥ | ١٢٤.٣ | ١٦٩.٦ | ٢٢٩.٧ | ٢٩١.٨ | ٣٣٢.٧ | ٣٠٥.٠ | ٢٦٨.٦ | ٢٣٦.١ | ٢٠٣.٢ | ١٦٤.٧ |

الأجيال القادمة -٣٨٧.٩-

المصادر: مكتب الموازنة التابع للكونغرس في الولايات المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: تستند التقديرات إلى سعر فائدة حقيقي ثابت يبلغ ٣٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٨٤ ويفترض بقاء السياسات الحالية سارية. ويمثل صافي الدخل المزايا المتلقاة مخصوما منها الضرائب المدفوعة مدى الحياة، بالقيمة الدلالية لعام ٢٠١٠.

كبيرة عن تلك الخاصة بالنساء بسبب أن الرجال يكسبون في الغالب نقودا أكثر، ويدفعون بالتناسب ضرائب أعلى، ويتلقون تحويلات أقل موجهة للأطفال. ويعيش الرجال حياة أقصر ويصابون بالمرض أكثر من النساء. وتؤثر هذه الفروق في الدخل والصحة على المزايا المتلقاة عند كبر السن، خاصة مزايا الرعاية الصحية، وتتسبب في ظهور صور مختلفة لنسبة الضرائب والتحويلات حسب الجنس والسن. وتتطلب الخطوة الأخيرة في إعداد الحسابات الجيلية تحويل هذه الأنماط إلى الحساب على أساس نصيب الفرد. وللقيام بذلك، يتم تجميع توقعات السكان مع توقعات الضرائب والتحويلات طويلة الأجل لاستخلاص نصيب الفرد مدى الحياة من صافي أعباء الضرائب حسب السن والجنس.

ويستخدم هذا المقال منهج المحاسبة الجيلية- اعتمادا على تقديرات من مكتب الموازنة التابع للكونغرس في الولايات المتحدة ومكتب الإحصاءات الوطنية الإيطالي- في بحث الوضع في الولايات المتحدة وإيطاليا، وهما بلدان بهما مستويات متماثلة من التنمية ولكن بدرجات مختلفة من شيخوخة السكان. فعلى سبيل المثال: ● حتى الآن، تعرضت إيطاليا لتغير ديمغرافي أقوى بدرجة كبيرة مما حدث في الولايات المتحدة. وتبين توقعات الأمم المتحدة أن نسبة إعالة المسنين في الولايات المتحدة التي تبلغ حاليا ٠,٢٢، يقدر أن تبلغ ٠,٣٨ في ٢٠٥٠؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن تلك النسبة التي تبلغ حاليا في إيطاليا ٠,٣٣، ستتمو إلى ٠,٦٦ بحلول ٢٠٥٠.

● في الولايات المتحدة، يتعمق عدم التوازن بين الأجيال من جراء استمرار الانخفاض في الإيرادات الحكومية. ونظرا لأن هذا الانخفاض لا يساير انخفاض في الإنفاق، فإنه يندرج إعادة توزيع الضرائب من الأجيال الحالية إلى الأجيال القادمة. ويتفاقم الوضع من جراء الزيادة السريعة (الفعلية والمتوقعة على حد سواء) في تكاليف الرعاية الصحية.

● وشرعت إيطاليا منذ أمد بعيد في إجراء إصلاحات واسعة المدى لبرامج المستحقات فيها، الأمر الذي زاد قدرة البلاد على سداد تكاليفها، لكن لا يزال يتعين على الولايات المتحدة أن تغير الإنفاق الإلزامي بطرق تفضي إلى تحقيق الملاءة المالية.

ويمكن القول بأن الولايات المتحدة وإيطاليا تجدان نفسيهما ليس فقط في مراحل مختلفة من عملية الشيخوخة، وإنما أيضا في أطوار مختلفة من حل المشكلات التي تأتي بها الشيخوخة. والمتوقع أن يكون لقضايا الشيخوخة في الولايات المتحدة (بما في ذلك النمو السريع لتكاليف الرعاية الصحية) أشد الأثر على العجز مستقبلا. أما إيطاليا، من الناحية الأخرى، فهي بالفعل في قلب المشكلة. ويُتوقع ثبات الإنفاق المرتبط بالسن في إيطاليا في الأجلين القصير والمتوسط، تقريبا في الوقت الذي ستشهد فيه الولايات المتحدة تفجر التكاليف فيها.

المحاسبة في الولايات المتحدة

نتبين بتطبيق طريقة المحاسبة الجيلية على الولايات المتحدة (راجع الجدولين ١ و٢)، عدة رسائل مهمة (دراسة (Batini, Callegari and Guerreiro, 2011).

للضرائب أعلى بمقدار ٨,٣ نقطة مئوية عما تدفعه الأجيال الحالية، مقارنة بمعدل ٢١,٥ نقطة مئوية في الولايات المتحدة.

● وعلى خلاف الولايات المتحدة – حيث تفسر إيرادات الضرائب المنخفضة نسبيا حاليا والزيادة الحادة المتوقعة في الإنفاق على الرعاية الصحية معظم الاختلال بين الأجيال – فإن الدافع الأساسي للاختلال في إيطاليا هو الإنفاق على المعاشات، الذي يرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة إعالة كبار السن. ففي عام ٢٠١٠، كان هناك ثلاثة إيطاليين في سن العمل مقابل كل إيطالي من كبار السن. وستقلص هذه النسبة إلى ١,٥ بحلول عام ٢٠٥٠. ويوجد حاليا ٤,٦ أمريكي في سن العمل مقابل كل أمريكي كبير السن، وعلى الرغم من أن هذه النسبة ستتناقص هي أيضا، لتصل إلى ٢,٦ مقابل ١ في ٢٠٥٠، فإنها ستكون على مستوى قابل للاستمرار أكثر منه في إيطاليا. وعلى الرغم من أن تكاليف الرعاية الصحية مهمة بالقيم المطلقة، مقارنة بالولايات المتحدة، فإنها قضية ثانوية نسبيا في إيطاليا من وجهة النظر المالية والجيلية. ولولم تكن إيطاليا تواجه شيخوخة السكان، لما تعين عليها أن تزيد الضرائب لتحقيق التوازن بين الأجيال، والواقع أن تخفيضها في الضرائب قدره ٤,٤٪ سيكون مطلوبا لضمان التوازن بين الأجيال.

● وقد تباين تقدير الاختلال بين الأجيال في إيطاليا كثيرا بمرور الوقت؛ إذ انخفض التصحيح المطلوب في معدل الضرائب الصافي كثيرا بعد إصلاحات المعاشات التي اعتمدت خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، والتي انطوت على رفع سن استحقاق المعاش، والعودة إلى النظام المستند إلى المساهمات، وإدخال نظم التأمين الخاصة الطوعية. لكن ذلك التصحيح زاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي لأن إيطاليا أخفقت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تحقيق بعض أهدافها المالية، مما جعل الديون الحكومية تنخفض على نحو أبطأ من المتوقع. كما كان هناك تأخير في تنفيذ إصلاح المعاشات.

الجدول ٢

عواقب فرض الضرائب

في ظل السياسات الراهنة، سيحظى مواليد اليوم في الولايات المتحدة بمعدل ضرائب صافٍ سالب (أي أنهم يتلقون مدفوعات مثل الضمان الاجتماعي وخدمات برنامج التأمين الصحي الفيدرالي تفوق ما يدفعون من ضرائب). وستدفع الأجيال القادمة معدل ضريبة مرتفعا جدا نتيجة لذلك – أكثر بمقدار ٢١,٥ نقطة مئوية. ويمكن أن تؤثر التغييرات في السياسات والأحداث على ذلك الفرق.

| الفرق (نقاط مئوية) | الذين لم يولدوا بعد (%) | المولودون توا (%) | |
|--------------------|-------------------------|-------------------|---|
| ٢١,٥ | ١٦,٧ | ٤,٨- | السياسات الراهنة |
| ٢١,٥ | ١٦,٦ | ٥,٠- | استبعاد آثار إصلاح الرعاية الصحية |
| ٢١,٤ | ١٦,٦ | ٤,٨- | استبعاد آثار الأزمة المالية العالمية |
| ١٨,٠ | ١٥,٤ | ٢,٧- | لا مد لأجل التخفيض عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، وخفض الضرائب العقارية |
| ٧,٨ | ١٢,١ | ٤,٤ | لا يوجد نمو مفرط في تكاليف الرعاية الصحية |

المصادر: مكتب الموازنة التابع للكونغرس في الولايات المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: تفترض التوقعات بلوغ سعر الفائدة الحقيقي ٣٪ في كل البنود. ويتم حساب معدل الضريبة الصافية على أساس نسبة مئوية من القيمة الحالية الصافية للدخل من العمل. والفرق بين معدل الضريبة الصافية «لمن ولدوا توا» ومعدل الضريبة الصافية «لمن لم يولدوا بعد» هو العبء فيما بين الأجيال. وعدم وجود نمو مفرط في تكاليف الرعاية الصحية يعني أن معدل نمو نصيب المستفيد من الإنفاق على الرعاية الصحية ليس أكبر من نمو نصيب الفرد من الناتج.

ويتضح في إيطاليا أنه يمكن عمل الكثير لمواجهة الإنفاق المرتبط بالسن، حتى عندما يشيخ السكان سريعا. ويعد الالتزام بإجراء الإصلاح جزءا مهما من الحل. ونظرا لأن إصلاحات المعاشات تمتد عبر الأجيال، فإن سياسات تقليل عدم العدالة التي تفرضها نظم رفاهية معينة على بعض الأجيال ينبغي أن تكون مدرجة في آليات مؤسسية قوية. ويمكن أن تنطوي تلك الآليات على قواعد مالية تفرض الملاءة المالية لنظم المعاشات بمراعاة شيخوخة السكان والمؤسسات المستقلة التي تضمن تنفيذ الإصلاحات بمرور الوقت وتغيير التشريع. وتبين تجربة إيطاليا أن هذه الآليات يمكن أن تصمد أمام التغييرات في الحكومة والسلطات السياسية، بما في ذلك التي تملئها التغييرات في متوسط عمر الناخب.

يتضح في إيطاليا أنه يمكن عمل الكثير لمواجهة الإنفاق المرتبط بالسن، حتى عندما يشيخ السكان سريعا.

ولا تزال المناقشة الداخلية الدائرة حول كيفية إصلاح برامج المستحقات بطريقة قابلة للاستمرار اقتصاديا وممكنة سياسيا في مهبها في الولايات المتحدة، وينبغي للولايات المتحدة أن تعي الدروس التي تعلمتها البلدان التي لديها سكان أكبر سنا، مثل إيطاليا، وأن تبحث عن أفضل الممارسات الدولية بشأن طريقة احتواء الإنفاق على الرعاية الصحية لسكان يطعنون في السن. بل إن التكاليف الطبية الأخذة في الارتفاع تمثل قضية أكثر تنبيها للهمة وينبغي التصدي لها على الفور. والواقع، أن تحليل الحسابات الجيلية في الولايات المتحدة يبين أن تكلفة الانتظار لتنفيذ إصلاحات الرعاية الصحية يمكن أن تكون مرتفعة جدا. ■

نيكوليتا باتيني، خبير اقتصادي أول في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، وجيوفاني كاليغاري كان خبيرا اقتصاديا في إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق في وقت كتابة المقال.

المراجع:

Auerbach, Alan J., Jagadeesh Gokhale, and Laurence J. Kotlikoff, 1991, "Generational Accounts: A Meaningful Alternative to Deficit Accounting," Tax Policy and the Economy, Vol. 5, ed. by David F. Bradford (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).

Batini, Nicoletta, Giovanni Callegari, and Julia Guerreiro, 2011, "An Analysis of U.S. Fiscal and Generational Imbalances: Who Will Pay and How?" IMF Working Paper 11/72 (Washington: International Monetary Fund).

Gokhale, Jagadeesh, Benjamin Page, and John Sturrock, 1999, "Generational Accounts for the United States: An Update," Generational Accounting around the World, National Bureau of Economic Research project report, ed. by Alan J. Auerbach, Laurence J. Kotlikoff, and Willi Leibfritz (Chicago: University of Chicago Press).

Rizza, Pietro, and Pietro Tommasino, 2008, "Will We Treat Future Generations Fairly? Italian Fiscal Policy through the Prism of Generational Accounting," paper presented at the 20th meeting of the Italian Society for Public Economics, Pavia, Italy, September 25–26.

الكبح المالي من

الحكومات تتلمس طرقا جديدة
للتلاعب بالأسواق لاحتواء
تكلفة تمويل الديون

كارمن راينهارت،

وجاكوب كيركغارد،

وماريا بيلين سبرانسيا

Carmen M. Reinhart،

Jacob F. Kirkegaard، and

M. Belen Sbrancia

وتساعد أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة في تقليل تكاليف خدمة الديون، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية السالبة يصفى القيمة الحقيقية للديون الحكومية أو يقللها. ولا يقتضي الأمر أن يفاجئ التضخم المشاركين في السوق كلية ولا يتطلب أن يكون مرتفعا جدا (بالمعايير التاريخية).

وصول الديون العامة والخاصة إلى أرقام قياسية أو إلى ما يقرب من المستويات القياسية، يرجح أن يظل تخفيض معدلات العجز والديون العامة في صدارة المناقشات بشأن السياسات في معظم الاقتصادات المتقدمة في المستقبل المنظور (راجع دراسة 2010 Reinhart and Rogoff). وعلى امتداد التاريخ، كان يتم تخفيض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمجموعة من الطرق بما في ذلك:

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- إجراء تصحيحات مالية جوهرية (في الإنفاق والضرائب)، مثل خطط التقشف؛

- عدم السداد الصريح للدين أو إعادة هيكلة الديون الخاصة و/ أو العامة؛
- حدوث انفجارات مفاجئة في التضخم (مما يقلل القيمة الحقيقية للدين)؛
- الكبح المالي - أي السياسات الرسمية التي توجه أموالا لاستخدام الحكومة كانت ستذهب لمقترضين آخرين (وذلك عادة بأقل من سعر السوق) (راجع الإطار ١).

ونظرا لأن قنوات تخفيض الديون هذه ليست متنافية (يمكن استخدام أكثر من واحدة في الوقت ذاته)، فإن عمليات تخفيض الديون تجمع عادة بين أكثر من وسيلة من هذه الوسائل. وقد أدى الكبح المالي دورا مهما في تقليل نسب الديون إلى إجمالي الناتج المحلي بعد الحرب العالمية الثانية، وعاود الظهور مؤخرا، إلى جانب الزيادات الهائلة في الديون العامة في الاقتصادات المتقدمة. والكبح المالي أكثر نجاحا في تصفية الديون عندما يقترن بجرعة مطردة من التضخم، وهو كالتضخم وحده، لا يعمل إلا في حالة الديون المقومة بعملة محلية.

الإطار ١

سمات الكبح المالي

يحدث الكبح المالي عندما تنفذ الحكومات سياسات لتوجه لنفسها أموالا كانت ستذهب إلى جهات أخرى في مناخ الأسواق المتحررة من القيود التنظيمية. وتشمل تلك السياسات الإقراض الموجه للحكومات من جمهور محلي حصري (مثل صناديق معاشات التقاعد والبنوك المحلية)، ووضع سقف صريحة أو ضمنية لأسعار الفائدة، وتنظيم تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود (وبصفة عامة) إقامة ارتباط أكثر إحكاما بين الحكومة والبنوك، إما صراحة من خلال الملكية العامة لبعض البنوك، أو من خلال «ضغط معنوي» قوي. ويقترن الكبح المالي أحيانا بشروط عالية نسبيا بشأن الاحتياطيات (أو شروط السيولة)، أو الضرائب على المعاملات في الأوراق المالية، أو حظر شراء الذهب، أو طرح مقادير ضخمة من الديون الحكومية غير القابلة للتداول. وفي مناقشات السياسات الراهنة، ترد قضايا الكبح المالي تحت المظلة العريضة فيما يخص «التنظيم الاحترازي الكلي»، الذي يشير إلى جهود الحكومة لضمان صحة النظام المالي بأسره.

جديد

الكبح المالي أسعار فائدة حقيقية سالبة (أسعاراً اسمية أقل من معدل التضخم)، فإنه يقلل الديون القائمة أو يضيفها ويصبح معادلاً لفرض ضريبة - أي التحول من دائنين (مدخرين) إلى مقترضين، بما في ذلك الحكومة (راجع دراسة Reinhart and Sbrancia, 2011).

لكن ضريبة الكبح المالي هذه تختلف عن ضرائب الدخل أو الاستهلاك أو المبيعات. فسرعاها يتحدد حسب التنظيم المالي وأداء التضخم، وهما مبهمان مقارنة بالتدابير المالية البادية للعيان على نحو أكبر والمسيمة بدرجة كبيرة. ونظراً لأن تخفيض العجز ينطوي عادة على تخفيضات في الإنفاق و/ أو زيادة في الضرائب لا تحظى بالقبول، قد تجد الحكومات الساعية لتقليل الديون القائمة أن ضريبة الكبح المالي المستترة مستساغة أكثر من الناحية السياسية.

تختلف ضريبة الكبح المالي تلك عن ضرائب الدخل أو الاستهلاك أو المبيعات.

وقد بلغت تنظيمات أسواق رأس المال المفتوحة وحرية حركة رأس المال الدولي ذروتها في ظل قاعدة الذهب قبل الحرب العالمية الأولى. لكنها بدأت تزوي بعد الحرب العالمية الأولى، ودق كل من الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية المسمار الأخير في نعش العمل المصرفي الحر. فبعد الحرب العالمية الثانية طبقت اتفاقات بريتون وودز الخاصة بأسعار الصرف الثابتة والأسواق الرأسمالية الدولية والمحلية الموجهة بصورة محكمة. وكانت المحصلة توليفة من أسعار الفائدة الاسمية بالغة الانخفاض وتعاضلاً مفاجئاً في التضخم بدرجات مختلفة عبر الاقتصادات المتقدمة (التي تشمل هنا: أستراليا، وبلجيكا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، ونيوزيلندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة). وجاءت أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء سالبة إلى حد كبير - سواء على

ونلمح إلى أن الديون العامة والخاصة الكبيرة في الاقتصادات المتقدمة والأخطار المتوقعة من جراء اختلال أسعار صرف العملات والمغالاة في تقييم العملات في الأسواق الصاعدة التي تواجه موجات عارمة من تدفقات رأس المال الوافدة تتفاعل فيما بينها لإحداث «تحيز للاستثمار المحلي» في التمويل وعودة الكبح المالي للظهور. وفي حين أن الأسواق الصاعدة قد تلجأ على نحو متزايد إلى التدابير التنظيمية المالية لإبقاء رأس المال الدولي في الخارج، فالاقتصادات المتقدمة لديها مجموعة حوافز لإبقاء رأس المال في الداخل، وإيجاد جمهور محلي حصري لتمويل الديون العامة القائمة. وإن يتناب القلق اقتصادات السوق الصاعدة بشأن احتمالات فورة النشاط الاقتصادي، وارتفاع الضغوط التضخمية، وقضايا القدرة التنافسية ذات الصلة، فإنها عاكفة على تغيير أطرها التنظيمية لمنع المستثمرين الأجانب من سعيهم الأبدى للحصول على عوائد أعلى. ويوفر هذا الأمر لاقتصادات الأسواق المتقدمة والصاعدة أرضية مشتركة للاتفاق على فرض تنظيم و/ أو قيود متزايدة على تدفقات رأس المال الدولية، وبصورة أوسع، العودة إلى مناخ محلي منظم على نحو أكثر إحكاماً - وهو بعبارة أخرى، الكبح المالي. وبالطبع لا تطلق الحكومات على هذه الإجراءات اسم الكبح المالي، وإنما تصفها بأنها جزء من «التنظيم الاحترازي الكلي» المصمم لضمان الصحة الكلية للنظام المالي.

الحفاظ على المعدلات منخفضة

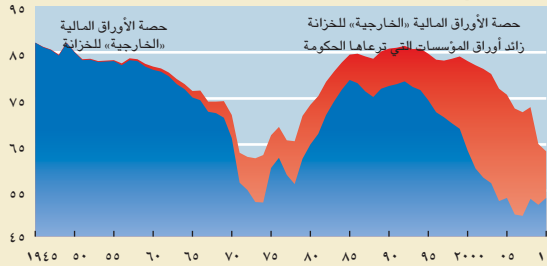
إن الحفاظ على أسعار الفائدة الاسمية عند مستويات أكثر انخفاضاً مما ستكون عليه في أسواق أكثر تنافسية يمثل أحد الأهداف الرئيسية للكبح المالي. ومع تساوي العوامل الأخرى، فإن هذا الأمر يقلل مصروفات الفوائد التي تدفعها الحكومة على رصيد معين من الدين، ويسهم في تقليل العجز. بيد أنه حينما ينتج

الشكل ٢

تراجع الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص

الأطراف الفاعلة الرسمية، وهي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأجنبية بصفة أساسية، تشتري حصة متزايدة من الأوراق المالية للخزانة الأمريكية القابلة للتداول وكذلك تلك التي تصدرها مؤسسات ترعاها الحكومات مثل فاني ماي وفريدي ماك.

(% من الإجمالي)



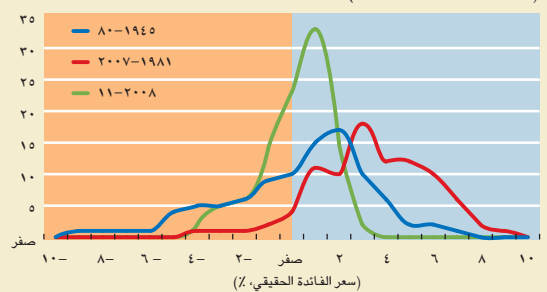
المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، تقرير «تدفق الأموال»، وحسابات المؤلفين. ملاحظة: يشمل الرصيد القائم من الأوراق المالية للخزانة الأمريكية بالإضافة إلى المشروعات التي ترعاها الحكومة أدوات سوق الائتمان الخاصة بالخزانة الأمريكية (من كمبيلات، وسندات إنديت، وسندات) بالإضافة إلى إصدارات المؤسسات التي ترعاها الحكومة مضافاً إليها مجتمعات الرهون المدعومة من المؤسسات التي ترعاها الدولة مطروحاً منها سندات الادخار والأوراق المالية لجهاز الموازنة. والأوراق المالية الخارجية القابلة للتداول هي تلك التي تسجل فوق الحيازات المخصصة من باقي العالم وبنك الاحتياطي الفيدرالي.

الشكل ١

الأسعار الحقيقية

في الثلاثة عقود ونصف العقد التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والسنوات الثلاثة التي مرت منذ الأزمة العالمية، كانت الأسعار الحقيقية سالبة في المتوسط، كما تجسدها تلك المستحقة على سندات الخزانة الصادرة في الاقتصادات المتقدمة.

(الحصة من المشاهدات، %)



المصادر: دراسة (Reinhart and Sbrancia, 2011)، وصندوق النقد الدولي، «تقرير الإحصاءات المالية الدولية»، وحسابات المؤلفين.

ملاحظة: الاقتصادات الممثلة هنا هي: أستراليا وبلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتعكس أسعار الفائدة لعام 2011 مشاهدات شهرية حتى فبراير.

الولايات المتحدة. ويبين ذلك تطور حصة الأوراق المالية الخارجية للخزانة الأمريكية القابلة للتداول بالإضافة إلى الأوراق المالية للمؤسسات التي ترعاها الحكومات، مثل فاني ماي وفريدي ماك (Fannie Mae and Freddie Mac) من عام ١٩٤٥ حتى عام ٢٠١٠. والأوراق المالية الخارجية هي أساسا تلك التي لا تحوزها حكومات أخرى أو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقد أدى مزيج من مشتريات بنك الاحتياطي الفيدرالي من الأوراق المالية، بل الأهم تلك المشتريات القياسية من الأوراق المالية للخزانة الأمريكية وللمؤسسات التي

نشوب الأزمة المالية الأخيرة جعل أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة سائلة على نحو متزايد مرة أخرى.

ترعاها الحكومة من جانب بنوك مركزية أجنبية (خاصة الصين، وأيضاً آسيا الصاعدة واقتصادات صاعدة أخرى) إلى بلوغ حصة الأوراق المالية الخارجية للخزانة القابلة للتداول حتى عام ٢٠١٠ نحو ٥٠٪ من إجمالي الأوراق المالية المصدر بدون إدراج المؤسسات التي ترعاها الدولة، ونحو ٦٥٪ عند إدراج هذه المؤسسات.

وتلك أدنى حصة منذ موقف السياسة النقدية الأمريكية التوسعية خلال انهيار نظام بريتون وودز في مطلع السبعينات. وكانت حبة ما بعد بريتون وودز (مثل الوقت الحالي)، حبة ارتفاع أسعار النفط والذهب والسلع الأساسية، وأسعار الفائدة الحقيقية السالبة، والاضطراب النقدي، وأخيراً ارتفاع معدل التضخم. والواقع أن الوضع مماثل في المملكة المتحدة. فسياسات التيسير الكمي التي انتهجها بنك إنجلترا منذ الأزمة - (حيث اشترى البنك المركزي ديون الحكومة البريطانية، وكذلك أصولاً مالية أخرى)، مقترنة بالاشتراط الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٩ بحيازة البنوك التجارية حصة أكبر من الأوراق المالية للمملكة المتحدة (سندات الدرجة الأولى) للوفاء بمعايير السيولة الأكثر تشدداً - أدت إلى انخفاض حصة سندات الدرجة الأولى الخارجية إلى نحو ٧٠٪ من الإجمالي القائم. ولو

سندات الخزانة (راجع الشكل ١)، أو أسعار الخصم لدى البنك المركزي، أو الودائع، أو القروض - وظلت أدنى بصورة مستمرة (سالبة في المتوسط) خلال العقود الثلاثة ونصف العقد التالية. وقد أغرت سقف أسعار الفائدة الملزمة على الودائع (التي أبقت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع أقل حتى من الأسعار الحقيقية السالبة على أذن الخزانة) المدخرين المحليين بالاحتفاظ بالسندات الحكومية. والحقيقة أن حدوث ذلك الأمر في كل مكان تقريباً في ذلك الوقت قد ساعد على تأخير ظهور تسرب المستثمرين الباحثين عن عوائد أعلى.

وعلى الرغم من بدء حبة جديدة أكثر حرية في حركة رأس المال تقريباً في عام ١٩٨٠، فإن نشوب الأزمة المالية الأخيرة جعل أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة تصبح سالبة على نحو متزايد مرة أخرى. ففي السنوات الأربع الماضية، كانت الأسعار الحقيقية في ٢١ اقتصاداً متقدماً سالبة على امتداد نصف هذه المدة تقريباً وأقل من ١٪ في نحو ٨٢٪ من المدة نفسها. وقد حدث هذا التحول الشامل إلى أسعار فائدة حقيقية ذات مستوى أدنى على الرغم من مطالبة المستثمرين بتطبيق أسعار أعلى على الأوراق المالية في عدة بلدان كانت تترنح على شفا الإعسار أو إعادة الهيكلة. كذلك كانت الأسعار الحقيقية للخصم في البنوك المركزية والأسعار المدفوعة على الودائع في البنوك أدنى مستوى بصورة ملاحظة منذ عام ٢٠٠٧.

قوى غير سوقية

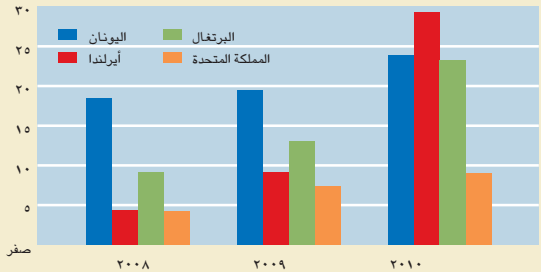
لا ريب أن السياسة النقدية التوسعية المجازفة (وبصفة أعم، تدخل البنك المركزي رسمياً) في كثير من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة إبان الأزمة كانت عاملاً مهماً في تفسير زيادة نسبة انتشار أسعار الفائدة الحقيقية السالبة. ويثير هذا الأمر سؤالاً عاماً عن المدى الذي تعكس به أسعار الفائدة الحالية موقف الأطراف الفاعلة الرسمية الكبيرة في الأسواق المالية وليس أحوال السوق. وتتمثل إحدى السمات الأساسية للكبح المالي في قيام القوى غير السوقية بدور كبير في تحديد سعر الفائدة.

ويوضح الشكل ٢ الدور المتزايد للأطراف الفاعلة الرسمية - أي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو أي بنك مركزي أجنبي - (أو بالعكس الدور المتقلص للأطراف الفاعلة الخاصة أو القائمة خارج السوق) في سوق سندات الخزانة في

الشكل ٣
الشراء المحلي

تحت ضغوط حكومية، زادت البنوك اليونانية والأيرلندية والبرتغالية والبريطانية بصورة حادة حيازاتها من سندات الديون العامة المحلية.

(٪ من إجمالي الدين العام للبلد المعني)



المصادر: دراسة Kirkegaard and Reinhart (2011)، وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ملاحظة: تشمل الحيازات كلا من القروض والأوراق المالية للحكومة العامة. ولا تشمل المجاميع مشتريات البنك المركزي الأوروبي من السندات اليونانية والأيرلندية والبرتغالية - والتي مثلت حتى مارس ٢٠١١ نحو ١٢٪ من مجموع ديون الحكومة العامة للبلدان الثلاثة. ولا تشمل المجاميع حيازات صناديق معاشات التقاعد من الديون الحكومية.

القضاء على الدين

يمكن للكبح المالي أن يحوو مقادير ضخمة من الديون الحكومية فيما يُسمى أثر التصفية، مما له أثر مكافئ لزيادة الإيرادات الحكومية، وقد استخدمته الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة.

| البلد | الفترة | إجمالي الناتج المحلي | إيرادات الضرائب |
|------------------|---------------------|----------------------|-----------------|
| الأرجنتين | ٧٤-١٩٤٤ | ٣.٢ | ١٩.٣ |
| أستراليا | ١٩٧٨، ١٩٧١، ٦٨-١٩٤٥ | ٥.١ | ٢٠.٣ |
| بلجيكا | ٧٤-١٩٤٥ | ٢.٥ | ١٨.٦ |
| الهند | ٨٠-١٩٤٩ | ١.٥ | ٢٧.٢ |
| أيرلندا | ٩٠-١٩٦٥ | ٢.٠ | ١٠.٣ |
| إيطاليا | ٧٠-١٩٤٥ | ٥.٣ | ١٢٧.٥ |
| جنوب إفريقيا | ٧٤-١٩٤٥ | ١.٢ | ٨.٩ |
| السويد | ٩٠-١٩٨٤، ٦٥-١٩٤٥ | ٠.٩ | ٦.٥ |
| المملكة المتحدة | ٨٠-١٩٤٥ | ٣.٦ | ٢٦.٠ |
| الولايات المتحدة | ٩٠-١٩٤٥ | ٣.٢ | ١٨.٩ |

المصدر: دراسة Reinhart and Sbrancia (2011).

اتخذت الحكومات في الاقتصادات المتقدمة خطوات كثيرة في السنوات الأخيرة لإيجاد الطلب على الدين العام أو تنميته للوصول مباشرة إلى المدخرات الخاصة، ومن بين هذه الحكومات:

فرنسا، ٢٠١٠: تم تحويل صندوق احتياطي المعاشات إلى مشتر حصري للديون الرسمية الفرنسية. وقامت الحكومة الفرنسية بتصفية صندوق الاحتياطي من أجل المتقاعدين، المصمم لتوفير دعم مالي طويل الأجل لنظام المعاشات، وحولت الصندوق الذي تبلغ قيمته ٣٧ مليار يورو لدفع ٢,١ مليار يورو سنويا للوكالة الحكومية المسماة صندوق استهلاك الدين الاجتماعي من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٤. وفي عام ٢٠٢٤، سيتم تحويل كل الأصول الباقية في صندوق الاحتياطي من أجل المتقاعدين إلى صندوق استهلاك الدين الاجتماعي. وكان هذا يعني تحولا جذريا في تخصيص أصول صندوق الاحتياطي من أجل المتقاعدين من أدوات أطول أجلا إلى أدوات أقصر أجلا، وجعل صندوق الاحتياطي، لفترة أجله الزمني، مشتريا حصريا لسندات الحكومة الفرنسية.

أيرلندا، ٢٠١٠: تم استخدام احتياطي المعاشات الوطنية لإعادة رسملة البنوك، ونتيجة لأزمة البنوك، ربما كان من المتعين على الصندوق الوطني لاحتياطي المعاشات في أيرلندا أن يسهم بما يصل إلى ١٧,٥ مليار يورو لإعادة رسملة بنوك أيرلندا. وقد أقيم الصندوق المذكور في عام ٢٠٠١ للمساعدة في تمويل التكاليف طويلة الأجل للرفاهية الاجتماعية في أيرلندا ومعاشات الخدمة العامة بعد عام ٢٠٢٥. بيد أن قانونا صدر في عام ٢٠١٠ وجه الصندوق نحو الاستثمار في الأوراق المالية للحكومة الأيرلندية ومنح سلطة قانونية للحكومة الأيرلندية لتمويل الإنفاق الرأسمالي من الصندوق الوطني لاحتياطي المعاشات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. كما اقترحت الحكومة الأيرلندية تمويل برامج للوظائف من خلال ضريبة قدرها ٠,٥٪ على صناديق المعاشات الخاصة.

اليابان، ٢٠١٠: إلغاء خصخصة هيئة البريد في اليابان وزيادة سقف الودائع. فألغت الحكومة الجديدة خطة عام ٢٠٠٧ لخصخصة هيئة البريد الياباني، وهو مكتب البريد الوطني الذي يدير أيضا نظاما هائلا للمدخرات هو أكبر مجمع مالي عالمي، بأصول تربو على ٣٠٠ تريليون ين. كذلك ضاعف القانون الجديد المبلغ الذي يستطيع المودعون ادخاره في بنك البريد الياباني إلى ٢٠ مليون ين ورفع حدود تغطية التأمين على الحياة في شركة التأمين اليابانية من ١٣ مليون

ين إلى ٢٥ مليون ين. ونظرا لأن بريد اليابان يخصص بصورة تقليدية نحو ٧٥٪ من أصوله لسندات الحكومة اليابانية، ونظرا لأن المستهلكين يرجح أن يحولوا الودائع إلى شركة معينة للتمتع بضمانات حكومية، فإن إلغاء خصخصة هيئة بريد اليابان يزيد قدرة المستهلك الحصري لديون الحكومة اليابانية.

البرتغال، ٢٠١٠: إعادة صندوق معاشات التقاعد الخاص بشركة البرتغال للاتصالات السابق خصصته إلى الحكومة البرتغالية. واستطاعت الحكومة فورا أن تحقق ٢,٨ مليار يورو من الإيرادات الإضافية، أي نحو ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. ونتيجة لذلك، ضيقت الحكومة البرتغالية فجوة عجز ميزانيتها في عام ٢٠١٠ بما يكفي لكي تبدو مسايرة لأهداف تخفيض العجز في الاتحاد الأوروبي. إسبانيا، ٢٠١٠: وضع سقف لأسعار الفائدة على الودائع. فطلبت وزارة المالية المؤسسات التي تقدم أسعار فائدة على الودائع تجد الوزارة أنها تزيد على أسعار السوق - بمضاعفة إسهاماتها في صندوق ضمان الودائع.

المملكة المتحدة، ٢٠٠٩: زيادة الحيازات المطلوبة من سندات الحكومة فطلبت هيئة الخدمات المالية بنوك المملكة المتحدة، وبنوك الاستثمار، والشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية أو فروعها بحيازة مزيد من الأوراق المالية الحكومية عالية الجودة وتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل بمقدار ٢٠٪ في العام الأول وحده. ٢٠١١: خصخصة البريد الملكي. من المتوقع أن تتلقى وزارة الخزانة بالمملكة المتحدة تحويلا قدره ٢٣,٥ مليار جنيه إسترليني من الأصول قبل الخصخصة و٢٩,٥ مليار جنيه إسترليني من الخصوم.

ومنذ عام ٢٠٠٨، اتخذ كثير من بلدان الأسواق الصاعدة خطوة أو أكثر للسيطرة على تدفق رأس المال الأجنبي إلى اقتصاداتها، بما في ذلك البرازيل في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛ والجمهورية التشيكية في عام ٢٠٠٨؛ وهنغاريا في عام ٢٠١١؛ وإندونيسيا في عام ٢٠١٠؛ وكوريا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛ وبيرو في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛ والفلبين في عام ٢٠١٠؛ وبولندا في عام ٢٠١١؛ وروسيا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١؛ وجنوب إفريقيا في عام ٢٠١٠، وتايلاند في عام ٢٠١٠؛ وتركيا في عام ٢٠١٠.

المصادر: دراستنا (Kirkegaard and Reinhart (2011); and Maguda, Reinhart, and Rogoff (2011)).

أثر التصفية

أجرينا تحديدا كميا لمقدار نحو الكميات الهائلة من الديون العامة بعد الحرب العالمية الثانية في الاقتصادات المتقدمة بقياس ما يسمى أثر التصفية، وهو مقدار تخفيض الديون الحكومية الناجم عن الكبح المالي (راجع دراسة Reinhart and Sbrancia 2011).

ولتحديد مقدار الدين الذي تمت تصفيته بسبب الكبح المالي، يتعين إعادة إنشاء نمط الدين الحكومي بمرور الوقت. وإعادة الإنشاء هذه مطلوبة بسبب الهيكل المعقد للديون الحكومية، الذي يتباين بصورة ضخمة عبر البلدان وداخلها بمرور الوقت. وتحدد التكلفة الكلية لتمويل الدين بالنسبة للحكومة بفعل الفروق في سعر فائدة الكوبون وأجل الاستحقاق وتوزيع الديون القابلة للتداول وغير القابلة للتداول، والدين المورق مقابل القروض من مؤسسات مالية.

وينبغي أن تعكس حافطة الديون المعاد إنشاؤها الحصص الفعلية من الديون على مستوى طائفة من آجال الاستحقاق وكذلك حصص الديون القابلة للتداول مقابل تلك الديون غير القابلة للتداول. وينبغي أيضا أن تتضمن حساب سعر فائدة اسمي كلي وسعر فائدة حقيقي (معدلا حسب مؤشر أسعار المستهلك).

أضيفت الحيازات الرسمية الأجنبية (المملوكة للبنوك المركزية)، لأصبحت حصة سندات الدرجة الأولى الخارجية أدنى كثيرا وغدت أقرب إلى تلك الخاصة بسوق الخزانة الأمريكية.

وفي السياق نفسه بلغ إجمالي مشتريات سندات البنك المركزي الأوروبي من الديون التي أصدرتها اليونان وأيرلندا والبرتغال أكثر من ١٠٠ مليار دولار في الفترة بين مايو عام ٢٠١٠ ومارس عام ٢٠١١ وهو ما يمثل نحو ١٢٪ من إجمالي ديون الحكومة العامة لهذه البلدان السبائية الثلاثة التي تعاني من متاعب. وقد أصبحت البنوك المركزية أطرافا فاعلة بدرجة أكبر منها في أي وقت مضى في شراء الديون الحكومية - وهو وضع يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى. والخوف من رفع قيمة عملة هذه البلدان (وهو ما سيكون له تأثير سقيم مصاحب يحيق بالقدرة على المنافسة الدولية) دفع البنوك المركزية في أسواق صاعدة كثيرة إلى شراء سندات الحكومة الأمريكية على نطاق واسع. وبعبارة أخرى، تمثلت أسواق السندات الحكومية على نحو متزايد بأطراف فاعلة غير سوقية، مما يثير التساؤل عن المحتوى المعلوماتي الخاص بأسعار السندات مقارنة بنمط مخاطرها الأساسية، وتلك سمة مشتركة في النظم الخاضعة للكبح المالي.

والسنة التي تحدث فيها التصفية هي سنة يكون فيها سعر الفائدة الحقيقي في المحفظة سالبا. وذلك تعريف متحفظ. ويتضمن التعريف الأشمل فترات كان فيها سعر الفائدة الحقيقي على الديون الحكومية دون سعر السوق الحقيقي. ويرصد هذا التعريف المدخرات التي تتوافر للحكومة من وجود سعر فائدة حقيقي سالب على الديون الحكومية. ويمكن اعتبار هذه المدخرات مكافئا لإيرادات الحكومة، ويمكن التعبير عنه، مثل إيرادات الموازنة العادية، كحصة من إجمالي الناتج المحلي أو كحصة من إيرادات الضرائب المسجلة/ لتوفير مقاييس معيارية لأثر التصفية عبر البلدان وبمرور الوقت. وتساوي المدخرات (أو الإيرادات) التي تتوافر للحكومة من أثر التصفية - سعر الفائدة الحقيقي (السالب) مضروبا في الوعاء الضريبي. والوعاء الضريبي في هذه الحالة هو رصيد الدين الحكومي المحلي القائم.

وقع أثر التصفية على الأقل في ربع السنوات الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠ في الولايات المتحدة وعلى نحو أكثر تواترا بكثير في البلدان الأخرى.

وقد وقع أثر التصفية على الأقل في ربع السنوات الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠ في الولايات المتحدة وعلى نحو أكثر تواترا بكثير في البلدان الأخرى (راجع الجدول). وكان حجم المدخرات المتوافرة للحكومة كبيرا عادة ولم يكن ضئيلا مطلقا.

وبالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بلغ أثر التصفية السنوي في المتوسط ما بين ٣٪ و ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا. وسرعان ما يتراكم تخفيض العجز السنوي بهذا الحجم (حتى بدون أي مضاعفة) على مدى عقد من الزمن. وبالنسبة لأستراليا وإيطاليا، اللتين سجلتا معدلات تضخم أعلى، كان أثر التصفية أكبر (نحو ٥٪ سنويا). وتلقي هذه التقديرات - وهي متحفظة - الضوء على الدور الكبير للكبح المالي في تخفيض الديون خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية.

الكبح المالي حاليا

سندات الديون الحكومية هي الشيء الوحيد الموجود بوفرة في الاقتصادات المتقدمة حاليا، مع التحدي المصاحب لها الذي يواجهه السياسات والمتعلق بالعثور على مشترين محتملين. وكما أُشير، فإن شراء البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم لكميات ضخمة من الديون الحكومية، أبقى على أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية منخفضة. وإضافة لذلك، فإن أحدث معايير دولية لتنظيم البنوك (اتفاقية بازل ٣) تشجع البنوك على حيازة سندات الديون الحكومية بمنح معاملة تفضيلية لتلبية اشتراطات رأس المال.

وقد تتسم المناهج الأخرى لإيجاد الطلب على سندات الديون الحكومية أو توسيعها بأنها مباشرة بصورة أكبر (راجع الإطار ٢). فعلى سبيل المثال، كانت بنوك المملكة المتحدة مطالبة في ذروة الأزمة المالية بحيازة حصة أكبر من

سندات الدرجة الأولى في حواظها. وقد قامت بنوك اليونان وأيرلندا والبرتغال بالفعل بتصفية جانب كبير من أصولها الأجنبية واستخدمت الحصيلة في شراء سندات ديون عامة محلية (راجع الشكل ٣). وهكذا، يجري بالفعل في عدة بلدان أوروبية إحلال الديون بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق في صناديق المعاشات وغيرها من المؤسسات المالية المحلية الحصرية بدرجة أكبر. وقد عادت إسبانيا مؤخرا إلى تطبيق شكل واقعي من سقوف سعر الفائدة على ودائع البنوك. وتتطور اتجاهات مماثلة في أوروبا الشرقية.

وإضافة إلى ذلك، فاستخدام الأسواق الصاعدة لضوابط رأس المال على أمل السيطرة على التدفقات الوافدة المزعزعة للاستقرار (رؤوس الأموال المتنقلة)، وعلى فورة النشاط الاقتصادي المحتملة، والضغط التضخمي المتصاعدة، وقضايا القدرة على المنافسة ذات الصلة - لاقى قبولا في المجتمع الدولي أكبر بكثير من أي وقت منذ انهيار نظام بريتون وودز. والواقع أن كثيرا من الأسواق الصاعدة بدأ بالفعل في اتباع مثل هذه السياسات.

وتقييم المزايا النسبية لهذه السياسات شديدة التنوع يتجاوز نطاق هذا المقال، لكنه يستحق بلا ريب مزيدا من البحث.

ما الذي يخبئه الغد؟

أسهم الكبح المالي في التخفيض السريع للديون عقب الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت الحالي، تسجل مستويات الديون العامة في كثير من الاقتصادات المتقدمة أعلى مستوياتها منذ ذلك الوقت. ويواجه بعض الحكومات احتمال إعادة هيكلة الديون. وقد بلغ الاقتراض الخارجي العام والخاص (وهو مصدر التمويل متقلب نسبيا) أعلى مستوى تاريخيا. ويبدو من المحتمل أن يشغل صناع السياسة لبعض الوقت في الفترة القادمة بتخفيض الديون، وإدارة الديون، وبذل الجهود للإبقاء على تكاليف خدمة الديون عند مستوى معقول. وفي هذا الإطار، فإن الكبح المالي بهدفه المزدوجين المتمثلين في الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة وإيجاد جمهور محلي حصري أو الإبقاء عليه، سيظل محل ترحيب متجدد، والمرجح ألا تكون التدابير والتطورات التي وصفناها وناقشناها سوى قمة جبل جليد ضخم جدا. ■

كارمن راينهارت، وجاكوب كيركغارد، زميلان في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، وماريا بيلين سبرانسيا طالبة دراسات عليا في جامعة ميريلاند.

المراجع:

Kirkegaard, Jacob F., and Carmen M. Reinhart, 2011, "The Return of Financial Repression in the Aftermath of the Great Recession," forthcoming Peterson Institute Working Paper (Washington: Peter G. Peterson Institute for International Economics).

Magud, Nicolas E., Carmen M. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff, 2011, "Capital Controls: Myth and Reality—A Portfolio Balance Approach," Peterson Institute Working Paper 11-7 (Washington: Peter G. Peterson Institute for International Economics, February).

Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, 2010, "From Financial Crash to Debt Crisis," NBER Working Paper 15795 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research); forthcoming in American Economic Review.

Reinhart, Carmen M., and M. Belen Sbrancia, 2011, "The Liquidation of Government Debt," NBER Working Paper 16893 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, March).

الارتباط وثيق بين
مناورات الأروقة
التي تمارسها
الصناعة المالية
وإصدار التشريعات
المالية الموازية



جماعات الضغط في كابيتول هيل، واشنطن العاصمة.

بناء الصداقات

دنيز إيجان، وبراتشي ميشرا
Deniz İgan and Prachi Mishra

في نهاية عام ٢٠٠٧- وفي ظل صراع الأسواق مع المراحل المبكرة لما أصبح أسوأ أزمة مالية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وكسادا شديدا حاق باقتصاد الولايات المتحدة- أوردت صحيفة وول ستريت جورنال أن اثنتين من أكبر مؤسسات الإقراض العقاري في الولايات المتحدة أنفقتا ملايين الدولارات على الهبات السياسية، والمساهمات في الحملات، وأنشطة جماعات الضغط من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ (راجع دراسة Simpson, 2007). وأوردت الصحيفة أن مؤسستا أمريكويست مورتغيدج (Ameriquest Mortgage) وكانترى وايد فاينانشال (Countrywide Financial) وافتتا ضد إصدار تشريع لمحاربة الإقراض الجائر في جورجيا ونيو جيرسي، وقاومتا قوانين مماثلة في ولايات أخرى وعلى المستوى الفيدرالي. وبعبارة أخرى، لقد حاربت الصناعة المالية وهزمت تدابير ربما كانت ستسمح باستجابة تنظيمية

في الوقت المناسب إزاء بعض ممارسات الإقراض المتهورة وما يلي ذلك من ارتفاع حالات التخلف عن السداد وحبس الرهن الذي تعتقد الغالبية أنها أدت دورا محوريا في إشعال الأزمة. وربط مركز النزاهة العامة- وهي منظمة غير هادفة للربح معنية بإعداد تقارير استقصائية ومقرها واشنطن العاصمة- في عام ٢٠٠٩ بين المقرضين عاليي المخاطر، وقد أفلس معظمهم حاليا، وتكوين جماعات ضغط لمقاومة وضع تنظيم أكثر إحكاما لسوق الرهن العقاري (Center for Public Integrity, 2009). والواقع أن البنوك استمرت في تكوين جماعات ضغط بصورة مكثفة لمقاومة التنظيمات الأكثر إحكاما والإصلاح المالي التنظيمي، حتى والصناعة تصارع ماليا وتعاني من الدعاية السلبية المتعلقة بدورها في الأزمة الاقتصادية (راجع دراسة Labaton, 2009).

ومثلما توحى هذه الحكايات، فإن الإخفاق التنظيمي، الذي أدى فيه النفوذ السياسي للصناعة المالية دورا، ربما أسهم في انهيار عام ٢٠٠٧ في سوق الرهن

العقاري في الولايات المتحدة، الذي تصاعد بحلول خريف عام ٢٠٠٨ من أزمة محلية في الولايات المتحدة إلى أسوأ فترة من فترات عدم الاستقرار المالي العالمي منذ «الكساد الكبير» في ثلاثينات القرن الماضي.

ولتجاوز الحكايات والمضي إلى دراسة منهجية لمدى تأثير تكوين جماعات الضغط والمساهمات في الحملات على التشريع المالي الأمريكي في السنوات التي سبقت الأزمة، فقد أعدنا مجموعة بيانات جديدة عن أنشطة الشركات المالية الأمريكية ذات الأهداف السياسية خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٦ (دراسة Igan and Mishra، على وشك الصدور). ووجدنا أن الإنفاق على تكوين جماعات ضغط من قِبَل الصناعة المالية الأمريكية ارتبط بصورة مباشرة بكيفية تصويت المشرعين على مشروعات قوانين رئيسية في السنوات السابقة للأزمة - وكانت احتمالات الموافقة على مشروعات القوانين التي تقترح تنظيمًا وتعتبرها الصناعة غير مواتية أقل كثيرًا من احتمالات الموافقة على مشروعات قوانين تقترح إلغاء القيود التنظيمية المالية. واخترتنا أن نركز على الولايات المتحدة ليس لأن تكوين جماعات الضغط لا يجري في البلدان الأخرى، وإنما لأن قوانين الشفافية في الولايات المتحدة تجعل في الإمكان جمع التفاصيل اللازمة لهذا التحليل عن الإنفاق السياسي، وتكوين هذه الجماعات.

تكوين جماعات الضَّغط والتشريع

إن التساؤلات التي تثار عن دور التنظيم وغيرها من الأنشطة الحكومية في الأزمات المالية ليست جديدة. ومن ناحية نظرية، فإن للتنظيم الحكومي للقطاع المالي ما يبرره تمامًا كرد فعل لإخفاق الأسواق الذي يقع نتيجة خطر أخلاقي أو معلومات غير متسقة أو مخاطر نظامية (راجع دراسة Gohhart and others, 1998). ومع ذلك، ففي التطبيق يحاج كثيرون بأن مثل هذه الأعمال الحكومية تسهم في حدوث نوبات عدم الاستقرار المالي، بدلا من أن تخففها، وذلك لأن السياسة والضغوط السياسية عادة ما تتدخل في تصميم تنظيمات معينة وتنفيذها، مما يفضي إلى نتائج غير مقصودة (راجع دراسة Johnson, 2009؛ ودراسة Calomiris, 2009). وبعبارة أخرى، يمكن لقوى القطاع الخاص الفاعلة أن تغير مسار العمل الحكومي وتتلاعب بصنع السياسة للحصول على أرباح ليس لها مبرر، وتصميم المشهد التنظيمي المالي وفق احتياجاتها. ولكن قد يكون من الصعب غالبا دراسة هذه الضغوط الخارجية داخل إطار رسمي يستخدم عينة واسعة من فترات الأزمات المالية في غياب معلومات

تفصيلية عن الأنشطة السياسية للقطاع المالي. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك سوى القليل من الدراسات المنهجية للعلاقة بين الاقتصاد السياسي والفشل التنظيمي المزعوم الذي ربما يكون قد أسهم في حدوث الأزمات المالية. وتمثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة فرصة جيدة لإلقاء نظرة أدق على هذه العلاقة بفضل المعلومات المفصلة المتوافرة عن الولايات المتحدة، مركز الأزمة الأخيرة. وقد نظرنا في عمل أخير مع زميلنا تييري تريسل (Thierry Tressel) في الارتباط بين أنشطة تكوين جماعات الضغط وتحمل المؤسسات المالية للمخاطر في المرحلة السابقة للأزمة (دراسة Igan, Mishra and Tressel، على وشك الصدور). ووجدنا أن المقرضين الذين كونوا جماعة ضغط بصورة مكثفة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ نزعوا إلى الانخراط في ممارسات للإقراض محفوفة بالمخاطر بكثافة أكبر من المؤسسات الأخرى على مدار الفترة نفسها وعانوا من أسوأ العواقب خلال الأزمة. وتناقش دراسة (Mian, Su and Trebbi, 2001a) أنماط التصويت في الكونغرس بشأن نصين أساسيين من التشريع شكلا رد الفعل التنظيمي بعد الأزمة. ودرسوا ستة مشروعات قوانين قبل الأزمة وتوصلوا إلى أن إجمالي المساهمات في الحملات من الصناعة المالية قد أدى دورا كبيرا في نتائج التصويت على مشروعات القوانين المذكورة (راجع دراسة Mian, Su and Trebbi, 2010b).

التوصل للحقائق

نحن نستخدم مجموعة بيانات شاملة عن أنشطة الشركات المالية ذات الأهداف السياسية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وعلى وجه التحديد، فإننا نطرح السؤال التالي: هل أدى نشاط تكوين جماعات الضغط من جانب صناعات التمويل والتأمين والعقارات إلى التأثير بصورة مباشرة على سلوك السياسيين في عملية التصويت، ومن ثم، إصدار مشروعات قوانين التنظيم المالي؟ وبعبارة أخرى، هل الأنشطة ذات الأهداف السياسية التي تمارسها هذه الصناعات ساعدتها في تحقيق النتيجة المرجوة بشأن مشروعات القوانين المقترحة ومن ثم أسهمت في الفشل التنظيمي المزعوم؟ وإضافة لذلك، هل أدت صلات المشرعين بالصناعة المالية، والتي نسميها وول ستريت (Wall Street)، وجماعات الضغط، والتي نسميها كي ستريت (K Street) (حيث تقع مكاتب كثير من جماعات الضغط) - إلى تغيير سلوكهم في التصويت؟

وفي هذا الصدد، جمعنا المعلومات التالية:

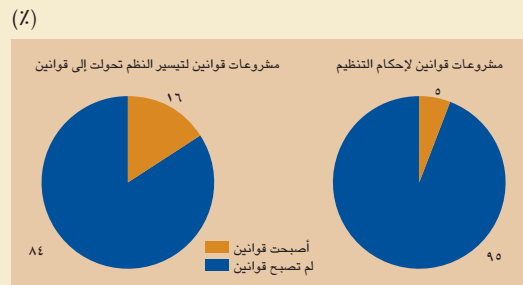
- بيانات على مستوى الشركات عن الإنفاق على تكوين جماعات الضغط الموجهة نحو مشروعات محددة وكيانات حكومية بعينها؛
- معلومات تفصيلية عن ٥١ مشروع قانون تتعلق بالتنظيم المالي، بما في ذلك ما إذا كانت قد أصدرها مجلس النواب، أو مجلس الشيوخ، أو كلاهما معا؛ وما إذا كانت قد سُنَّت في شكل قانون؛ وما إذا كان المشرعون المستهدفون قد صوتوا لصالحها أو ضدها؛
- معلومات عن الخلفيات المهنية للمشرعين وجماعات الضغط، لتحديد شبكات اتصالاتهم التي يكونونها من خلال التوظيف والمدارس محل الاهتمام وغيرها.

ثم نظرنا في التشريع، وبحثنا أولا احتمال ما إذا كان سيتم في النهاية التوقيع على مشروع قانون ما ليصدر في شكل قانون، اعتمادا على ما إذا كان موافقا أو غير موافق للصناعة المالية. ودرنا مشروعات القوانين بالتفصيل وصنفنا كلا منها باعتبارها «غير محكم» - أي يشجع إلغاء القيود التنظيمية - أو «محكما» - أقل موافقة للصناعة المالية. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، كان احتمال أن يتحول مشروع قانون أقل موافقة للصناعة المالية إلى قانون أقل ثلاث مرات من مشروع قانون يعزز إلغاء القيود التنظيمية (راجع الشكل ١). والأهم من ذلك هو التوقيع على نصين تشريعيين أساسيين عززا الإقراض غير المحكم في سوق الرهن العقاري - قانون ملكية المنازل والفرص الاقتصادية لعام ٢٠٠٠،

الشكل ١

التجاح أو الفشل

من بين ١٩ مشروع قانون أساسي سعت إلى إحكام التنظيم المالي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، أصبح ٥٪ منها فقط قوانين، في حين تم توقيع ١٦٪ من ٢٢ مشروع قانون جعلت التنظيم المالي أقل صرامة وتحولت إلى قوانين.



المصدر: دراسة Igan and Mishra (على وشك الصدور).

ملاحظة: تعتبر مشروعات القوانين غير محكمة أو محكمة استنادا إلى القواعد التي ستفرضها على المؤسسات المالية في مجالات مثل معايير المحاسبة، وإجراءات إشهار الإفلاس، ومبادرات للنهوض بملكية المنازل (بما في ذلك شروط الدفوعات المقدمة)، وتقييد الإقراض الجائر، وإصلاح النظام الفيدرالي لتمويل المساكن.

على مستوى الشركات حسب مشروعات القوانين. وقد تحققنا للتأكد من مدى سلامة الاستنتاجات في ظل افتراضات مختلفة عن أسلوب تخصيص الشركات لنفقات تكوين جماعات الضغط من أجل مشروعات قوانين بعينها. ثانياً، قد يؤثر قيام مجموعات ضغط ذات مصالح أخرى غير الصناعة المالية بتكوين جماعات ضغط على سلوك التصويت. ومن ثم، أدرجنا في التحليل إنفاق منظمات المستهلكين. وأخيراً، يتم غالباً تخفيف أحكام مشروعات القوانين الأصلية بصورة كبيرة خلال العملية التشريعية. ولا ندرج معلومات عن تكوين جماعات الضغط وكيف يؤدي إلى إدخال تغييرات في أحكام مشروعات القوانين - تضعفها في معظمها.

وتدعم هذه الاستنتاجات الاعتقاد بأن تكوين جماعات الضغط وشبكة الصلات أدى دوراً مهماً في تشكيل مشهد التنظيم المالي. ومن ثم، ينبغي عدم النظر في مقترحات الإصلاح المالي بعيداً عن هذه العوامل السياسية. ويتوقف رد الفعل السياسي الدقيق على الدوافع الكامنة وراء تكوين جماعات الضغط. وتطرح النظرية الاقتصادية فكرة مفادها أن تكوين جماعات الضغط قد يكون مدفوعاً بالسعي لتحقيق الربح أو رغبة في كشف معلومات. ولكن استناداً إلى الاستنتاجات التي توصلنا إليها، من الصعب تحقيق الدقة في تحديد الدافع الذي يحرك جهود الصناعة المالية لتكوين جماعات ضغط. فعلى سبيل المثال، إذا تخصص أعضاء جماعات الضغط في أنشطة السعي لتحقيق الربح كالحصول على معاملة تفضيلية لعملائهم، فسيكون هناك مبرر للحد من تكوين جماعات الضغط بسبب عواقبها الاجتماعية غير المرغوب فيها. بيد أنه إذا كان المقرضون جماعة ضغط أساساً لتقديم معلومات لصناع السياسة والنهوض بالابتكار، يجب اعتبار تكوين جماعات الضغط وسيلة مفيدة اجتماعياً لمساعدة صناع القانون على اتخاذ قرارات مستنيرة. ■

دنيان إيغان، وبراتشي ميشرا، خبيران اقتصاديان في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Calomiris, Charles, 2009, "The Subprime Turmoil: What's Old, What's New, and What's Next," Journal of Structured Finance, Vol. 15, No. 1, pp. 6-52.

Center for Public Integrity, 2009, "Who's Behind the Financial Meltdown?" (Washington).

Goodhart, Charles, Philipp Hartmann, David Llewellyn, Liliana Rojas-Suarez, and Steven Weisbrod, 1998, Financial Regulation: Why, How, and Where Now? (London: Routledge).

Igan, Deniz, and Prachi Mishra, forthcoming, "Three's Company: Wall Street, Capitol Hill, and K Street," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

—, and Thierry Tresselt, forthcoming, "A Fistful of Dollars: Lobbying and the Financial Crisis," NBER Macroeconomics Annual (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Johnson, Simon, 2009, "The Quiet Coup: How Bankers Took Power and How They're Impeding Recovery," The Atlantic (May).

Labaton, Stephen, 2009, "Ailing, Banks Still Field Strong Lobby at Capitol," The New York Times, June 4.

Mian, Atif, Amir Sufi, and Francesco Trebbi, 2010a, "The Political Economy of the U.S. Mortgage Default Crisis," The American Economic Review, Vol. 100, No. 5, pp. 196-98.

—, 2010b, "The Political Economy of the Subprime Mortgage Credit Expansion," NBER Working Paper 16107 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Simpson, Glenn, 2007, "Lender Lobbying Blit Abetted Mortgage Mess," The Wall Street Journal, December 31.

(American Homeownership and Economic Opportunity Act of 2000) وقانون مقدم الحلم الأمريكي لعام 2003 (American Dream Downpayment Act of 2003) - كقانونين خلال تلك الفترة.

وبعد ذلك، تقصينا ما إذا كان تصويت المشرعين المنفردين على مشروع قانون معين يرتبط بالإنفاق على تكوين جماعات الضغط من جانب الشركات التي تتأثر بمشروع القانون وبشبكة علاقات صناع القانون هؤلاء بجماعات الضغط والصناعة المالية. وظهرت ثلاثة استنتاجات أساسية من هذا التحليل التجريبي (راجع الشكل ٢).

أولاً، كان هناك ارتباط واضح بين الأموال التي تنفقها الشركات المالية المتأثرة على تكوين جماعات الضغط وطريقة تصويت المشرعين على مشروعات القوانين الأساسية التي نُظرت قبل الأزمة. وكلما زادت كثافة تكوين جماعات الضغط، زاد احتمال تصويت المشرعين المحافظين لصالح إلغاء القيود التنظيمية. وإضافة لذلك، كان الاحتمال أكبر في أن تكتسب جماعات الضغط أصواتاً لصالح إلغاء القيود التنظيمية من المشرعين المحافظين.

وثانياً، كذلك أثرت شبكة العلاقات بين السياسيين وجماعات الضغط الذين ينكبون على مشروع قانون بعينه على أنماط التصويت. فإذا كان أحد أفراد جماعات الضغط قد عمل لصالح أحد المشرعين في الماضي، فالمرجح جداً أن يصوت هذا المشرع لصالح التنظيم غير المحكم.

وثالثاً، مما يدعو للدهشة ما يبدو من أن مبالغ الأموال التي تنفق على ضم أحد المشرعين الذي له صلات قوية بالفعل مع كي ستريت (K Street) إلى جماعة الضغط، تؤثر بصورة طفيفة على احتمال التصويت لصالح إلغاء القيود التنظيمية. فقد كان إنفاق دولار إضافي على تكوين جماعات الضغط أقل فعالية إن كان عضو جماعة الضغط على صلة بالفعل بصناع القانون. ويبين هذا الأمر أن إنفاق المزيد على تكوين جماعة الضغط لا يساعد كثيراً الشركات التي لديها جماعات ضغط قوية الصلات.

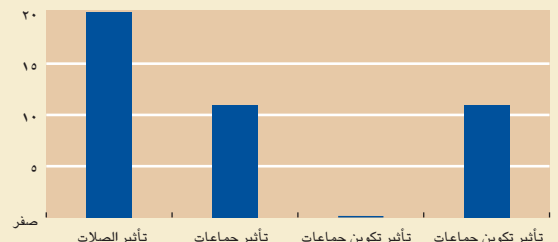
وتجدر بنا الإشارة إلى أوجه قصور معينة في البيانات والتحليل التجريبي. فنحن نعترف أولاً بأنه ليس لدينا مقياس دقيق لجهود تكوين جماعات ضغط على مستوى مشروعات القوانين - فليس هناك تقسيم للإنفاق على تكوين الجماعات

الشكل ٢

ترجيح الميزان

أدى حجم تكوين جماعات الضغط ومستوى الصلات بين المشرعين والصناعة المالية إلى زيادة احتمال موادة التصويت لمواقف الصناعة المالية. ولم يكن هناك أي تأثير على التصويت، إلا عندما زاد تكوين جماعات الضغط التي يقوم بها أعضاء هذه الجماعات الذين لديهم صلات بالفعل.

(زيادة احتمال التصويت المواتي لموقف الصناعة المالية، ٢٠٠٠-٢٠٠٦)



المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: تستند النتائج إلى مجموعة بيانات تشمل ٧٨٧ عضواً في مجلس الشيوخ و/ أو في مجلس النواب (لم يكن جميعهم في مناصبهم في الفترة كلها) و ٥٠٠ عضو من أعضاء جماعات الضغط والتصويت المواتي هو تصويت يعارض تشريعاً بتشديد التنظيمات المفروضة على الصناعة المالية، والتصويت غير المواتي هو الذي يأتي في صالح الكبح المالي. أما أعضاء جماعات الضغط ذوو الصلات فهم الذين كانوا قد عملوا من قبل لصالح أحد المشرعين.

روح العملة

دوغلاس إروين

Douglas A. Irwin

صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يتضامنا لتسوية نزاعات سياسة سعر الصراف

العالمية بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٢ وأضعفت نمو التجارة على امتداد الفترة المتبقية من العقد.

ومع ذلك، تتباين البلدان كثيرا في المدى الذي تزيد به الرسوم الجمركية وتفرض حصص الاستيراد. وربما مما يدعو للدهشة أن درجة معاناة بلد ما من انخفاض الناتج وارتفاع معدل البطالة، لم تكن عاملا أساسيا في تحديد استجابة سياسته التجارية، وإنما كان العامل الأساسي هو سياسته الخاصة بسعر الصرف في ظل قاعدة الذهب (راجع دراسة، Irwin, 2010; Eichengreen and Irwin, 2012). فبموجب قاعدة الذهب، كانت سياسة البلد النقدية تتحدد إلى حد كبير حسب مقدار احتياطيات الذهب التي يحتفظ بها بنكه المركزي، ومع تحديد كل بلد قيمة عملته المحلية بمقاييس الذهب، فإن البلدان التي طبقت قاعدة الذهب ثبتت أيضا أسعار الصرف مع بعضها البعض.

وفي أواخر عشرينات القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة وفرنسا تستقطبان الذهب من باقي العالم، لكن بنكهما المركزيين لم يزيديا عرضهما من الأموال وهما يكديسان الاحتياطيات. وشكل هذا الأمر صدمة انكماشية للاقتصاد العالمي أسهمت في حدوث الكساد الكبير. وواجهت بلدان أخرى خيار تقليل تدفقات الذهب الخارجة

ما يُعد النظام النقدي الدولي والنظام التجاري الدولي كيانين مميزين يؤديان وظائف مختلفة. لكن سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية مترابطتان فيما بينهما بدرجة عالية. وقد تبعد التوترات بينهما على امتداد التاريخ- مثلما حدث إبّان الكساد الكبير وحقبة بريتون وودز- وقد تزداد جلاء في السنوات القادمة. ويتعين على أعضاء صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن يعملوا معا لحل المنازعات حول سياسة سعر الصرف- بين الولايات المتحدة والصين بصفة أساسية- والتي يمكن أن تنتشر تداعياتها وتؤثر سلبا على العلاقات التجارية.

النزعة الحمائية في حقبة الكساد

إن الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي هو أحد الأمثلة الرئيسية- وإن كان من النادر الاعتراف بذلك- على كيفية إثارة سياسات سعر الصرف للمصاعب أمام السياسة التجارية. وقد شهد هذا العقد تفشيا خبيثا للسياسات الحمائية التجارية التي أسهمت في انهيار التجارة العالمية. والواقع أن زيادة الحواجز التجارية كانت مسؤولة عن نحو نصف الانخفاض الذي بلغت نسبته ٢٥٪ من حجم التجارة

الصرف الثابتة كانت ضرورية لتحقيق الاستقرار النقدي وتفايدي تحركات تتسم بالفوضى لسعر الصرف. وقد حذر كتاب راغانر نوركس (Ragnar Nurkse's) واسع التأثير وعنوانه «تجربة العملة العالمية» (*International Currency Experience*) الذي نشرته عصبة الأمم في عام ١٩٤٤، من أن تعويم سعر العملة سيزعزع الاستقرار ويشيع الفوضى بصورة خطيرة في التجارة الدولية. وقد كان جون ماينارد كينز يشك في أن تعديل سعر الصرف يمكن أن يقضي على اختلال المدفوعات، لذا فقد اقترح فرض قيود كمية على الواردات للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

سياسة ما بعد الحرب

جعلت هذه التصورات المسؤولين الحكوميين في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ ينشئون نظام أسعار الصرف «الثابتة لكنها قابلة للتعديل» حتى لا يتكرر الاضطراب الذي وقع في ثلاثينات القرن الماضي. وسلم اتفاق بريتون وودز بأن البلدان قد تضطر إلى تغيير قيمة عملتها في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات المستمرة، ومن ثم كانت أسعار الصرف قابلة للتعديل من حيث المبدأ. لكن مثل هذه التغييرات أُحبطت وعزفت البلدان عن تغيير تعادل عملاتها في التطبيق العملي. وتم إنشاء صندوق النقد الدولي لتزويد البلدان بتمويل قصير الأجل حتى

سعى صناع السياسة بعد الحرب للجمع بين أسعار الصرف الثابتة وتحرير التجارة، حتى على الرغم من تضارب هاتين السياستين في الماضي.

لا تلجأ إلى إجراء تغييرات مربكة في سعر الصرف عندما تلاقي صعوبات في ميزان المدفوعات. وقد طالبت مواد اتفاقية تأسيس الصندوق البلد العضو أن «يتجنب التأثير على أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي للحيلولة دون إجراء تعديل فعال في ميزان المدفوعات أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة تميزه عن سائر البلدان الأعضاء».

وفي الوقت نفسه، كانت الحكومات تريد التخلص من التدابير الحمائية التي أوقفت تدفق التجارة العالمية. ولمنع تكرار النزعة الحمائية المدمرة التي شهدتها حقبة ثلاثينات القرن الماضي، قادت الولايات المتحدة نحو أربعة وعشرين بلداً آخر في وضع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٤٧. وحدد الاتفاق قواعد إدارة السياسة التجارية، وتفاوضت البلدان المشاركة بشأن أول تخفيضات متعددة الأطراف للحواجز الجمركية بعد الحرب.

وهكذا، سعى صناع السياسات بعد الحرب للجمع بين أسعار الصرف الثابتة وتحرير التجارة، حتى على الرغم من تضارب هاتين السياستين في الماضي عندما كانت البلدان تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات. وقد أثار هذا الأمر توترات متأصلة بين النظام النقدي الدولي، ممثلاً في صندوق النقد الدولي والنظام التجاري الدولي ممثلاً في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

منها ومعالجة الصعوبات التي واجهت ميزان مدفوعاتها، إما بتغيير سعر صرف عملتها أو بفرض ضوابط على الواردات. واعتماداً على التزامها بقاعدة الذهب، اختارت البلدان إما الإبقاء على سعر الصرف ثابتاً وتقييد التجارة، أو ترك سعر الصرف حراً والإبقاء على التجارة مفتوحة.

وعلى سبيل المثال، تبنت بلدان مثل فرنسا- التي أثرت الإبقاء على قاعدة الذهب- قيوداً على التجارة أكثر مما فعلت بلدان أخرى. وإضافة لذلك، فنظراً لأنه كان يتعين على البنوك المركزية في البلدان التي تأخذ بنظام سعر الصرف الثابت أن تحافظ على تعادل سعر الصرف، فقد عجزت عن استخدام السياسة النقدية لعكس مسار الانكماش وتخفيف العسر المالي في تلك الفترة- ومن ثم أطالت فترة الكساد الكبير.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي تخلت عن قاعدة الذهب وسمحت لعملتها بأن تنخفض- السويد مثلاً- لم تستطع تجنب النزعة الحمائية المدمرة في تلك الفترة فحسب، وإنما توافرت لها الحرية أيضاً في استخدام السياسات النقدية التوسعية للمساعدة في إنهاء الكساد.

دروس خاطئة

لسوء الحظ، لم يستخلص مهندسو النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية دائماً الدروس الصحيحة من تلك الفترة. وبدلاً من أن يدركوا أن أسعار الصرف المرنة كانت تسمح باستجابة نقدية مستقلة إزاء الأوضاع الاقتصادية الوطنية، فإن معظم الاقتصاديين وصناع السياسة نكسوا عما كانوا قد اعتبروه اضطراباً للعملة في ثلاثينات القرن الماضي. ونظراً لتخلي البلدان عن قاعدة الذهب في أوقات مختلفة، فقد كانت التغيرات في أسعار الصرف كبيرة ومفاجئة، مما أربك الأسواق التجارية والمالية العالمية. ولأن أسعار الصرف الثابتة كانت تُعد عرفاً سائداً، فإن هذه التغييرات أصبحت تسمى «تخفيضاً تنافسياً لقيمة العملة»، مما يعني ضمناً أنها كانت سياسة إفقار الجار التي استخدمتها البلدان لتحسين وضعها التنافسي على حساب الآخرين.

ولكن تسمية هذه التغيرات تخفيضاً تنافسياً لقيمة العملة يعرض التجربة التاريخية بصورة خاطئة. فلم تقلل البلدان عمداً قيمة عملتها في ثلاثينات القرن الماضي لإكساب صادراتها ميزة تنافسية. وبدلاً من ذلك، قاومت البلدان ضغوط سوق الصرف على عملتها برفع أسعار الفائدة واقتراض احتياطات الطوارئ من بنوك مركزية أخرى في جهد وشجاعة لرفع قيمة عملتها. وإن واجهت معظم البلدان خسارة هائلة في احتياطات الذهب، فقد اضطرت في النهاية للسماح بتخفيض قيمة عملتها أو فرض ضوابط على الصرف لوقف خسارة احتياطات الذهب والنقد الأجنبي.

على سبيل المثال، لم يكن قرار بنك إنجلترا في سبتمبر ١٩٣١ بالتخلي عن قاعدة الذهب والسماح بهبوط قيمة الجنيه الإسترليني - خطوة اختارها عمداً لمنح المصدرين البريطانيين ميزة في التجارة العالمية، بل إن البنك قاوم ضغوط البيع الواقعة على الجنيه الإسترليني أسابيع عديدة، لكنه قرر في النهاية أن تلك معركة خاسرة. وخلص المسؤولون إلى أن المعركة الدائرة للإبقاء على تعادل الجنيه مع الذهب لم تعد جديرة بفقد مزيد من احتياطات الذهب والنقد الأجنبي. كذلك، شاركت بلدان أخرى بريطانيا عزوفها عن السماح لقيمة عملتها بالهبوط. وللأغراض العملية، فإن فكرة انخراط البلدان في تخفيض تنافسي لقيمة عملتها خلال ثلاثينات القرن الماضي هي ببساطة فكرة خاطئة. ومع ذلك، فإن الدرس الذي تواتر استخلاصه من تلك الفترة هو أن أسعار

والتجارة. وبتشبث تغيير أسعار الصرف، دفع نظام بريتون وودز البلدان نحو فرض قيود على الواردات لتسهيل تصحيح ميزان المدفوعات. وتسلم المادة ١٢ من الاتفاقية بأنه يجوز للبلدان أن تفرض قيودا على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، مشيرة إلى أن «أي طرف متعاقد يجوز له أن يقيد كمية السلع المسموح باستيرادها أو قيمتها، بغية حماية مركزه المالي الخارجي وميزان مدفوعاته... ولا تزيد قيود الاستيراد التي يتم وضعها، أو الإبقاء عليها، أو تشديدها بواسطة طرف متعاقد عما هو ضروري: (١) لمنع التهديد الوشيك، أو إيقاف الانخفاض الخطير في احتياطياته النقدية؛ و(٢) لتحقيق معدل زيادة معقول في الاحتياطيات في حالة بلد متعاقد ولديه احتياطيات نقدية منخفضة جدا».

ثبت أن الرسوم الإضافية على الواردات غير فعالة في توفير حل طويل الأجل لمشكلة ميزان المدفوعات الأساسية.

حدود للواردات

مثلما تبين هذه النصوص، فإن رغبة صندوق النقد الدولي في الحد من تغيرات أسعار الصرف فاقت رغبة اتفاقية الغات في تقليل الحواجز التجارية. وبالتالي، عزفت البلدان عن تغيير قيمة عملاتها إبان خمسينات وستينات القرن الماضي واتجهت عادة بدلا من ذلك إلى تقييد الواردات. وفيما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧١، استخدمت تسعة اقتصادات متقدمة - منها: كندا وفرنسا والسويد والمملكة المتحدة - الرسوم الإضافية على الواردات لعلاج مشكلات ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، فرضت بريطانيا في أكتوبر من عام ١٩٦٤ رسما إضافيا على الواردات قدره ١٥٪ للدفاع عن سعر الصرف الثابت. وتم تخفيض هذا الرسم إلى ١٠٪ في فبراير من عام ١٩٦٥، وألغى نهائيا في نوفمبر من عام ١٩٦٦. وعلى النقيض من ذلك، فرضت الولايات المتحدة في أغسطس من عام ١٩٧١ رسما إضافيا قدره ١٠٪ على الواردات - ألغى بعد أربعة أشهر - لفرض تغيير في سعر الصرف وعلاج تقييم العملات الأجنبية بأقل من قيمتها مقابل الدولار.

وعلى الرغم من أن تلك التدابير كانت مؤقتة، إذ امتدت من بضعة أشهر قليلة إلى سنوات عدة، فإن الرسوم الإضافية على الواردات كان لها تأثير جم على التجارة. وكانت تتكون عادة من رسوم جمركية تتراوح بين ٥٪ و١٥٪ على واردات منتقاة أو خاضعة للرسوم الجمركية. وعلى النقيض من ذلك، فبموجب مفاوضات جولة كينيدي لاتفاقية الغات - والتي تعكس التخفيضات الجمركية الكبيرة الوحيدة التي تم التفاوض عليها خلال فترة بريتون وودز (١٩٦٣ - ١٩٦٧) - لم تخفض الجماعة الاقتصادية الأوروبية (سلف الاتحاد الأوروبي) متوسط الرسوم الجمركية على الواردات غير الزراعية الخاضعة للرسوم الجمركية إلا بنحو ٥ نقاط مئوية. وبالطبع، كانت الرسوم الإضافية على الواردات مؤقتة، في حين كانت تخفيضات جولة كينيدي دائمة، لكن ظلت الرسوم الإضافية تثير انتقادا حادا وكانت مصدر احتكاك بين الشركاء التجاريين.

وإضافة إلى ذلك، أثبتت الرسوم الإضافية على الواردات أنها غير فعالة في توفير حل طويل الأجل لمشكلات ميزان المدفوعات الأساسية. فقد أجلت عادة تخفيض قيمة العملة في النهاية، ولكنها لم تتفادها مطلقا. وتشمل الأمثلة

تخفيض قيمة العملة الفرنسية في عام ١٩٥٨، وتخفيض قيمة العملة البريطانية في عام ١٩٦٧، وتخفيض قيمة العملة الفرنسية مرة أخرى في عام ١٩٦٩. ولحسن الحظ، فنظرا لأن السياسات كانت بدائل لبعضها البعض، ألغيت الرسوم الإضافية على الواردات بمجرد أن ساعدت تغيرات سعر الصرف على تحسين مركز ميزان المدفوعات في البلدان المعنية.

المفاضلة

منذ عام ١٩٧٣، عمل معظم العملات الرئيسية إلى حد كبير بنظام سعر الصرف المعموم وفيه تحدد سوق النقد الأجنبي أسعار مختلف العملات. غير أن اقتصادات نامية كثيرة أثرت الإبقاء على أسعار صرف ثابتة أو مربوطة بعملة أخرى. فكانت تجربة الاقتصادات النامية فيما يخص السياسة التجارية بعد الحرب وفي ظل أسعار الصرف الثابتة، أكثر إثارة للمشكلات حتى مما كانت عليه بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من أن هدف الأسعار الثابتة كان يتمثل في توفير الانضباط النقدي والحد من التضخم، فإنها غالبا ما فعلت ذلك على نحو غير كامل، مما أسفر عن الإفراط في تقدير قيمة العملة. وعندئذ اتجهت الاقتصادات النامية إلى ضوابط للحد من الواردات، مثل فرض القيود الكمية وضوابط الصرف، لتعويض المغالاة في تقدير قيمة العملات وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات (راجع دراسة Schatz and Tarr, 2002). وعلى الرغم من أن مثل هذه الضوابط نزعت إلى التراكم بمرور الوقت ونجحت في تقييد الواردات، فقد فشلت على نحو دائم تقريبا في منع تقييم العملة بأقل من قيمتها في النهاية. وكان من المتوقع أن يتيح تخفيض قيمة العملة إلغاء ضوابط الاستيراد، لكن الضوابط ظلت في الغالب موجودة لفترة ممتدة بسبب حمايتها لبعض المنتجين المحليين الذين أصبحت لهم حينذاك مصلحة في استمراريتها.

وفي تسعينات القرن الماضي، واجهت الاقتصادات التي كانت تمر بمرحلة تحول في شرق أوروبا المفاضلات نفسها بين سياستها لسعر الصرف وسياساتها التجارية. وعمدت البلدان الشيوعية السابقة وهي بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا إلى تثبيت أسعار صرفها الاسمية، لكنها فشلت في احتواء التضخم المحلي أو تحسين إنتاجيتها. ونتيجة لذلك، أصبحت عملتها مقومة بأكثر من قيمتها. وبدلا من تعديل سعر الصرف الاسمي، لجأت هذه البلدان إلى فرض رسوم إضافية على الواردات وغيرها من القيود التجارية. وأشاعت هذه السياسات الاضطراب في تجارتها الخارجية بدون أن تحل مشكلات ميزان المدفوعات الأساسية التي ثارت بسبب اختلال سعر صرف (راجع دراسة Drabek and Brada, 1998).

حروب العملة

مع حدوث تعاف اقتصادي غير متكافئ في الوقت الراهن بعد الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، هناك مخاوف من أن يؤدي «التلاعب بالعملة» إلى إثارة «حروب العملة». والصين هي المصدر الأساسي لهذا القلق، حيث أدى تكديسها لما يربو على ٣ تريليون دولار من احتياطيات العملة الأجنبية إلى اتهامها بأنها تتعمد تقييم اليوان بأقل من قيمته. وأدى هذا الأمر إلى نشأة ضغوط في الولايات المتحدة وأوروبا لفرض عقوبات تجارية على الصين لتقاعسها عن السماح بتعديل قيمة عملتها بما يتفق وقوى السوق. وتبين الدراسات التجريبية الأخيرة أن تقييم العملة بأقل من قيمتها يزيد احتمال نشوب المنازعات في منظمة التجارة العالمية (راجع دراسة Copelovitch and Pevehouse, 2011). والواقع أنه مما يُذكر نوعا ما بفرض الولايات المتحدة

رسوماً إضافية على الواردات في عام ١٩٧١، اقترح تشريع في الكونغرس يفرض اتخاذ إجراءات ضد البلدان التي تتلاعب بسعر الصرف مقابل الدولار لاكتساب ميزة تنافسية غير عادلة في التجارة.

ولسوء الحظ، فإن كلا من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (التي خلفت اتفاق الغات باعتبارها هيئة التحكيم التجاري العالمي في عام ١٩٩٥) ليسا مؤهلين جيداً للتصدي لمثل هذه المشكلات. ويطلب نص اتفاقية الغات بأن تدعن لمشورة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بأي قضية تخص

إذا تركت التوترات حول سياسة سعر الصرف بدون حل، فيمكنها أن تؤدي إلى العمل من طرف واحد.

ترتيبات سعر الصرف، واحتياطيات النقد الأجنبي، وميزان المدفوعات، وما إلى ذلك. وفي عام ١٩٧٧، وافق أعضاء الصندوق على أن «تدخلا واسع النطاق وطويل الأمد في اتجاه واحد في أسواق الصرف» قد يشكل دليلاً على أن بلداً ما يتلاعب بالعملة. وفي الماضي، كان إشراف الصندوق على أمور سعر الصرف ضعيفاً، لأن المسؤولين كانوا عازفين عن انتقاد سياسات سعر الصرف في بلدان أعضاء مهمة (راجع دراسة 2008، Mussa). ويشير أحدث تقرير لخبراء الصندوق عن الصين (IMF، 2010) إلى أن قيمة اليوان «أقل بصورة كبيرة من المستوى الذي يتسق مع الأساسيات متوسطة الأجل» وأن «الأمر يتطلب وجود يوان أقوى». ولكن حتى إذا تم التوصل إلى انتهاك اتفاقيات الصندوق، فليس لديه الوسائل لإنفاذ ما توصل إليه وفرض تغيير السياسات في بلد ما.

وعلى النقيض من ذلك، تتوافر لدى منظمة التجارة العالمية آلية للإنفاذ - وهي الانتقام التجاري - تنبع من نظام تسوية المنازعات فيها. وقد جعل هذا الأمر البلدان تنقب في أغوار نصوص اتفاقيات المنظمة المختلفة بحثاً عن دعم لاتخاذ إجراء ضد الآخرين على أساس منازعات سعر الصرف. ومع ذلك، لا توفر أحكام هذه الاتفاقيات سوى أمل ضئيل للبلدان الساعية إلى اتخاذ إجراء ضد سياسات سعر الصرف لدى الآخرين. وعلى الرغم من أن المادة ١٥ من اتفاقية الغات تنص على أن البلدان «لن تحبط، بأي إجراء للصرف، مغزى أحكام» الاتفاقية، فالمرجح أنها إشارة إلى ضوابط الصرف، وليس سياسة سعر الصرف. وتحظر اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بالدعم والتدابير المضادة أنواعاً معينة من دعم الصادرات، لكن سياسات الحكومات التي تؤثر على سعر الصرف ليست قابلة للتنفيذ بموجب هذه الاتفاقية. والواقع أن البند الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمعارضة «الإلغاء وإضعاف» قصد الاتفاقية الرامي إلى تحرير التجارة لا يخضع لاختبار فيما يتعلق بحالة تنطوي على أسعار صرف، لكن يبدو أيضاً أنه دعامة هزيلة أضعف من أن تقوم عليها دعوى قانونية.

ولا يعني هذا الضعف في أحكام صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بأسعار الصرف أن المشكلة الأساسية قد انقضت، بل يعني أن المنازعات حول سياسات سعر الصرف يمكن أن تتفاقم دون حل على المستوى متعدد الأطراف. ويزيد هذا الأمر بدوره احتمال تراكم الضغوط السياسية المحلية والعمل من جانب واحد بشأن التجارة، بعيداً عن البنين المؤسسي القائم، لمعالجة الموقف. فعلى سبيل المثال، وكما سلف بيانه، تقدم أعضاء الكونغرس

الأمريكي مرة ثانية بتشريع يقضي بفرض رسم جمركي إضافي طارئ على الواردات من البلدان التي يثبت أن لديها «اختلالاً أساسياً» في سعر صرف عملتها. وفي مارس من هذا العام، حذر تيموثي غاينثر (Timothy Geithner) وزير الخزانة الأمريكي من أن «عدم الاتساق في سياسات سعر الصرف يؤثر قدراً كبيراً من التوتر»، بما في ذلك «الضغوط الحمائية». وفي حين ارتفع سعر عملة الصين بالقيمة الحقيقية بفضل ارتفاع معدل التضخم المحلي، وتراجع الفائض في حسابها الجاري، فإن هذه الضغوط السياسية لم تهدأ حتى الآن، ربما بسبب التعافي الاقتصادي الأمريكي الذي يعوزه البريق. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها، فكثير من البلدان النامية تشاركها القلق من احتمال نشأة ضغوط حمائية بسبب اختلال أسعار الصرف النابتة.

وإذا تركت هذه التوترات حول سياسة سعر الصرف بدون حل، فيمكن أن تؤدي إلى العمل الأحادي. ولن يقوض هذا الأمر مصداقية المؤسسات الدولية التي تقع عليها مسؤولية في هذا المجال فحسب، لكنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عقاب مدمر يصعب احتوائه وإلحاق مزيد من الضرر باقتصاد عالمي واهن. والحل المتاح أمام المجتمع الدولي، وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هو وضع قواعد جديدة تساعد على نزع فتيل المنازعات الحالية والمستقبلية حول سياسة سعر الصرف، وتوضيح الشروط التي بموجبها يمكن اعتبار العقوبات التجارية علاجاً ملائماً. ■

دوغلاس إروين، أستاذ روبرت ماكسويل للآداب والعلوم في كلية دارتماوث، وزميل باحث في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

المراجع:

Copelovitch, Mark S., and Jon C. Pevehouse, 2011, "Currency Wars by Other Means? Exchange Rates and GATT/WTO Dispute Initiation," University of Wisconsin Department of Political Science working paper (unpublished; Madison).

Drabek, Zdenek, and Josef C. Brada, 1998, "Exchange Rate Regimes and the Stability of Trade Policy in Transition Economies," Journal of Comparative Economics, Vol. 26, No. 4, pp. 642-68.

Eichengreen, Barry, and Douglas A. Irwin, 2010, "The Slide to Protectionism in the Great Depression: Who Succumbed and Why?" The Journal of Economic History, Vol. 70, No. 4, pp. 871-97.

International Monetary Fund (IMF), 2010, People's Republic of China, Country Report No. 10/238 (Washington).

Irwin, Douglas A., 2012, Trade Policy Disaster: Lessons from the 1930s (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).

Mussa, Michael, 2008, "IMF Surveillance over China's Exchange Rate Policy," in Debating China's Exchange Rate Policy, ed. by Morris Goldstein and Nicholas Lardy (Washington: Peter G. Peterson Institute for International Economics), pp. 279-335.

Nurkse, Ragnar, 1944, International Currency Experience: Lessons of the Interwar Period (Geneva: League of Nations).

Schatz, Howard J., and David G. Tarr, 2002, "Exchange Rate Overvaluation and Trade Protection," in Development, Trade, and the WTO: A Handbook, ed. by Bernard Hoekman, Philip English, and Aaditya Mattoo (Washington: World Bank).

خفض تكلفة إرسال

تخفيض تكاليف المعاملات يمكن أن يعبئ مزيداً من المال في جيوب المهاجرين وأسرههم

تحويلات المغتربين الدولية إلى البلدان النامية ٣٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠. **بلغت** وتمثل هذه التحويلات، التي يرسل معظمها العمال المهاجرون إلى أوطانهم، واحداً من أكبر تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، وهي تمثل عادة ما يصل إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلد المتلقي. لكن إرسال الأموال إلى الوطن يتكلف كثيراً- إذ يتكلف عادة ما يصل إلى ٢٠٪ من المبلغ المرسل. ومن ثم، فإن تخفيض تكاليف تحويلات المغتربين أصبح أخيراً جزءاً من جدول أعمال اقتصادات كل من مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. ولكي تصبح عملية التسعير أكثر شفافية، أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات عن تكلفة إرسال مبالغ صغيرة من الأموال وتلقيها من بلد إلى آخر. ويتكلف إرسال ٢٠٠ دولار من تنزانيا إلى كينيا ما يربو على ٤٧٪ من المبلغ، وذلك هو الممر الأكثر تكلفة، لكن الأمر يتكلف ٤,٦٪ فحسب لإرسال المبلغ نفسه من سنغافورة إلى بنغلاديش، وهو الممر الأقل تكلفة. ولو أمكن تخفيض تكلفة إرسال تحويلات المغتربين بمقدار ٥ نقاط مئوية، فإن متلقي التحويلات قد يحصلون على مبلغ إضافي يربو على ١٦ مليار دولار كل سنة.

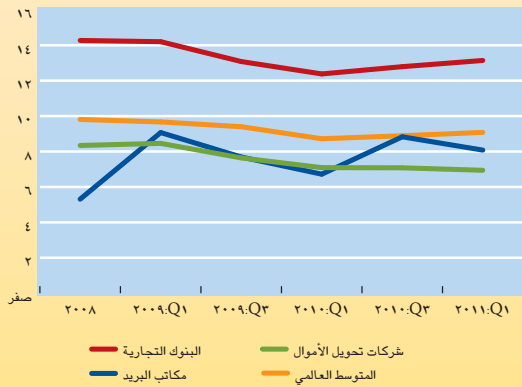


امرأة بنغالية تمسك نقوداً.

الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع

تتباين تكلفة التحويلات بصورة كبيرة بين مختلف مقدمي الخدمة. وتظل البنوك التجارية، التي تتقاضى ١٣٪، هي الخيار الأكثر تكلفة لإرسال النقود ما لم تكن لديها خدمات مخصصة لتحويلات المغتربين. وشركات تحويل الأموال المتخصصة التي تتقاضى ٧٪، هي الخيار الأرخص.

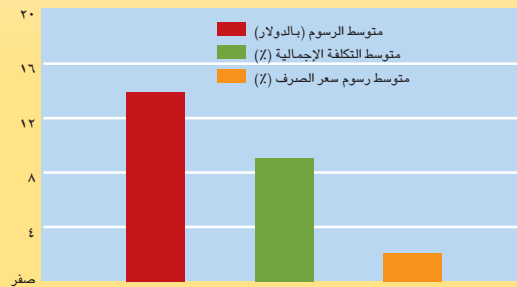
البنوك التجارية هي الأكثر تكلفة لإرسال تحويلات المغتربين.
(متوسط التكلفة الإجمالية لإرسال ٢٠٠ دولار. %)



صدمة الأسعار

الافتقار إلى الشفافية في السوق هو أحد العوامل المهمة في ارتفاع أسعار تحويلات المغتربين. ويصعب على المستهلكين مقارنة الأسعار لأن هناك عدة متغيرات تحدد أسعار التحويلات. وتتكون تكلفة معاملة تحويلات المغتربين عادة من رسم يفرضه مقدم الخدمة ورسم لتحويل العملة مقابل توفير عملة محلية للمستفيد في بلد آخر. وتشمل العوامل الأخرى عقد اتفاقيات حصرية تحد من المنافسة، وسوء تصميم القواعد التنظيمية، مما يخلق حواجز عالية أمام دخول التحويلات، وفرض قيود على الوصول إلى نظم المدفوعات.

تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار تبلغ في المتوسط ٩٪، أو ١٨ دولاراً.
(متوسط السعر العالمي، ٢٠١١: الربع الأول)

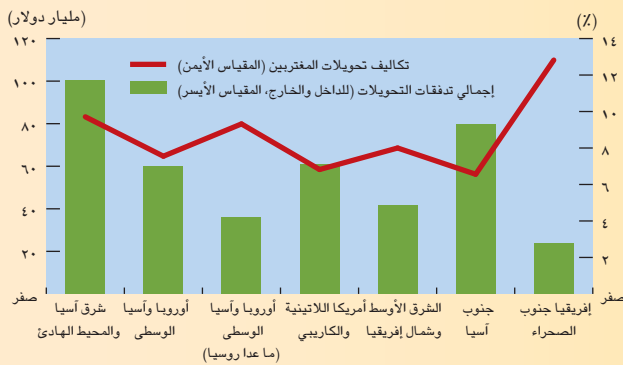


التمال إلى الوطن



بانعون في شوارع مدينة ماكينى، سيراليون.

تكاليف تحويلات المغتربين في الأسواق الكبيرة أقل مقارنة بالأسواق الصغيرة.



الأكبر هو الأفضل

غالبا ما تكون تكاليف التحويلات أقل في الأسواق الكبيرة مقارنة بالأسواق الصغيرة. وتبقى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حالة استثنائية، حيث يرتفع المتوسط نتيجة لارتفاع تكاليف إرسال الأموال إلى جزر المحيط الهادئ. بيد أن الأسواق الكبيرة في المنطقة، مثل الفلبين وإندونيسيا وتايلند وفيت نام، تقل تكاليف التحويل فيها عن ١٠٪. وتبلغ تكلفة التحويلات أقصاها في إفريقيا جنوب الصحراء. وتمتلك إفريقيا جنوب الصحراء النظم الأقل كفاءة لمدفوعات التجزئة كما أن القواعد التنظيمية تخلق حواجز عالية أمام دخول التحويلات. وإضافة لذلك، تسبب ارتفاع تقلب العملة على مدار الأشهر الستة الماضية في ارتفاع هوامش الصرف الأجنبي، مما دفع أسعار التحويلات عاليا.

المنافسة مهمة

أوجه عدم الكفاءة في أسواق كثيرة. وينبغي أن تتوازي الجهود الحكومية لإصلاح النظام مع إجراء تغييرات في السوق، مثل إدخال تكنولوجيا جديدة وإجراء تغييرات في نموذج عمل الجهات التي تقدم الخدمات.

إن تحسين المنافسة في سوق لتحويلات المغتربين من شأنه أن يقلل الرسوم كثيرا. ويقدم البنك الدولي مساعدة فنية في مجالات مثل البنية التحتية للمدفوعات والإطار القانوني والإشراف، الأمر الذي ساعد على القضاء على

إعداد كاي شميستس وإيساكو إندو من فريق تطوير نظم المدفوعات في البنك الدولي. والبيانات مستمدة من قاعدة بيانات أسعار تحويلات المغتربين على النطاق العالمي (Remittance Prices Worldwide) التي توفر معلومات عن ٢٠٠ ممر للتحويلات، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: <http://remittanceprices.worldbank.org>

سلسلة فجوة الوظائف

البطالة المرتفعة بين الشباب تساهم في انتشار
الاضطرابات في الشرق الأوسط

ياسر أبدو

Yasser Abdih

منذ

وفاة البائع المتجول التونسي محمد بوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في يناير الماضي، بدأ انتشار الاضطرابات في الشرق الأوسط يجذب انتباه العالم للمنطقة. فقد كانت مأساة انتحار بوعزيزي والاضطرابات التي أعقبته بمثابة صيحة تنبيه لصناع السياسات الذين لم يتوقعوا مثل هذه النهاية المفاجئة للوضع الراهن.

وبنظرة إلى الأحداث الماضية، يتضح أن كثيرا من مجتمعات الشرق الأوسط كان يركن إلى أساس تشيع فيه الصدوع الغائرة. وبينما كان القمع السياسي أحد أسباب هذه الاضطرابات، كانت هناك قضايا اقتصادية غير قابلة للاستمرار تضطرم تحت السطح في المنطقة أيضا، ومنها ارتفاع البطالة بين الشباب. والواقع أن بيانات سوق العمل في المنطقة قليلة للغاية، لكن الإحصاءات المتاحة التي تغطي ستة بلدان - هي مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس - تشير إلى أن متوسط البطالة ظل في حدود ١٢٪ على مدى العقدين الماضيين. وفي عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من معدل النمو الأسرع على مدار ثماني سنوات متتالية، بلغ متوسط معدلات البطالة في هذه البلدان ١١٪، وهو أعلى معدل إقليمي في العالم. وتبلغ نسبة المنضمين إلى سوق العمل في المنطقة (أي المعدل المصحح لمشاركة القوى العاملة في سوق العمل) ٤٨٪، وهي نسبة أقل بكثير منها في أي منطقة أخرى.

وأدى ارتفاع البطالة في هذه البلدان، مع انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل، إلى انخفاض كبير في نسب توظيف العمالة إلى عدد السكان في سن العمل. فقد بلغت نسبة التوظيف الفعلي أقل من ٤٥٪ من السكان في سن العمل، وهو أدنى المعدلات الإقليمية على مستوى العالم. (انظر الشكل ١).

والبطالة في المنطقة ظاهرة تتركز بين الشباب إلى حد كبير. فالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يمثلون ٤٠٪ أو أكثر من العاطلين عن العمل في الأردن ولبنان والمغرب وتونس، وما يقرب من ٦٠٪ من العاطلين عن العمل في سوريا ومصر. وبلغ متوسط معدل البطالة بين الشباب في هذه البلدان ٢٧٪ في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة أعلى من مثيلاتها في أي منطقة أخرى من العالم (انظر الشكل ٢). وعلى النقيض من معظم بلدان العالم، يميل معدل البطالة إلى الزيادة مع ارتفاع المستوى التعليمي في كثير من بلدان المنطقة، حيث يتجاوز هذا المعدل ١٥٪ للحاصلين على شهادات جامعية في مصر والأردن وتونس.

طلاب في جامعة عمان، الأردن.

وهناك تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة تنطوي عليها هذه المستويات من البطالة. فقد كانت ندرة فرص العمل في هذه البلدان أحد الأسباب وراء هجرة أعداد كبيرة من سكانها، إذ يقدر عدد العمال المهاجرين في الخارج بنحو ١٦٪ من القوى العاملة المجمعة في هذه البلدان الستة. غير أن العمالة من مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس يواجهون اليوم تراجعا في فرص العمل في الخارج نظرا للارتفاع الحاد في معدلات البطالة لدى الاقتصادات المتقدمة، والاتجاه نحو استخدام العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع تزايد الضغوط التنافسية من الأسواق الصاعدة الأخرى، تتزايد عدم قدرة المنطقة على تحمل الوضع الراهن.

وتواجه المنطقة تحديا جسيما في المستقبل. فحتى تتمكن بلدان المنطقة من توفير وظائف للعاطلين عن العمل الآن وللمنضمين الجدد إلى القوى العاملة، ينبغي أن تحقق زيادة في التوظيف تبلغ حوالي ١٨,٥ مليون فرصة عمل على أساس التفرغ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠. وحتى مع هذه الزيادة ستصبح نسبة التوظيف إلى عدد السكان في سن العمل حوالي ٤٩٪ - أي أقل من النسبة المقابلة حاليا في أي منطقة أخرى.

الأسباب الكامنة وراء البطالة

لماذا هذا الارتفاع المزمع في معدلات البطالة في هذه البلدان الستة؟

يكمن جانب من الإجابة في العوامل الديمغرافية، فعلى مدار العقد الماضي، زادت القوى العاملة المجمعة لمصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس بمعدل متوسط قدره ٢,٧٪ سنويا، أي بمعدل أسرع من أي منطقة أخرى في العالم، باستثناء إفريقيا. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو القوى العاملة بالتدريج على مدار العقد المقبل، لكنه سيظل أسرع من معدلات النمو المقابلة في معظم المناطق الأخرى. فمن المتوقع أن ينضم حوالي ١٠ ملايين جدد إلى القوى العاملة في العقد

البطالة تسجل أعلى المعدلات بين الحاصلين على أعلى مستويات التعليم. ويشير هذا إلى عدم نجاح نظم التعليم في إنتاج خريجين يمتلكون المهارات الوظيفية المطلوبة في سوق العمل.

ويساهم في ذلك أيضا تطبيق لوائح شديدة الصرامة للتعيين والفصل في معظم بلدان المنطقة. ففي مصر، على سبيل المثال، تبلغ مستحقات إنهاء الخدمة للموظفين المعيّنين (بما في ذلك تكاليف متطلبات الإخطار المسبق) ما يعادل ١٣٢ أسبوعا من قيمة آخر راتب. وتعادل هذه المبالغ ٨٠ أسبوعا في سوريا و٨٥ أسبوعا في المغرب (دراسة World Bank, 2008). وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط البالغ ٣٨,٦ أسبوع في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و٢٥,٨ أسبوع في العالم المتقدم (دراسة Dhillon and Yousef, 2009). ونظرا لهذه التكلفة العالية التي تصاحب الفصل من العمل، تصبح الشركات عازفة عن التعيين في الأساس.

وأخيرا، تأتي مشكلة القطاع العام المتضخم الذي يجذب الباحثين عن فرص العمل بما يوفره من أمان وظيفي أكبر وأجور أعلى ومزايا أكثر سخاءً. وقد أدى الدور المهيمن الذي يؤديه القطاع العام كصاحب عمل في المنطقة إلى تشويه نتائج سوق العمل وتحويل الموارد بعيدا عن القطاع الخاص الذي يمكن أن يكون أكثر ديناميكية. وتسببت ممارسات التعيين الحكومية بطبيعة الحال في تضخم الأجور المتوقعة وإضفاء قيمة أعلى على الشهادات الدراسية بدلا من المهارات الفعلية، مما أثر على خيارات التعليم وساهم في عدم الاتساق بين المهارات المتوفرة والمطلوبة.

مكاسب سريعة

كيف يمكن للحكومات أن تتعامل مع البطالة المرتفعة؟ أي عدد من الإجراءات يمكن أن يحقق أثرا فوريا، ومن شأن بعضها أن يحقق منافع طويلة الأجل.

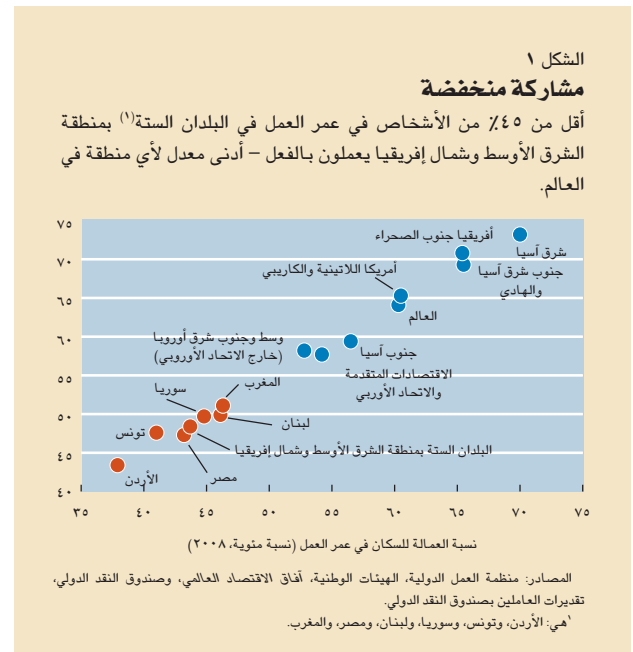
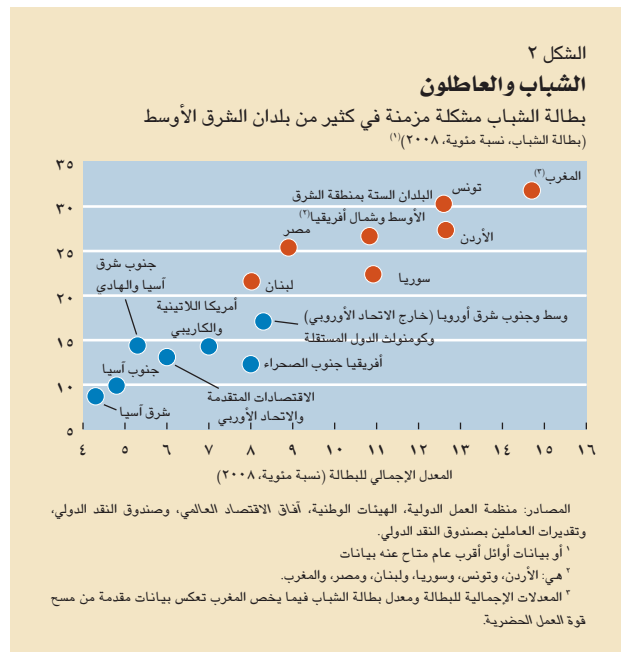
فستطيع الحكومات

• الاستثمار في البنية التحتية: الاستثمار في البنية التحتية، مثل النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة، يمكن أن يولد فرص عمل جديدة، حتى على المدى القصير. واستنادا إلى الأدلة المستقاة من تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة



المقبل، في مقابل ١٣,٥ مليون شخص في العقد المنصرم. وبعبارة أخرى، من غير المتوقع أن تقل وطأة الضغوط الديمغرافية في أي وقت قريب.

ومن الملاحظ أيضا وجود تفاوت كبير بين المهارات المتوفرة لدى الشباب والمهارات التي تتطلبها الشركات. فرغم أن هذه البلدان الشرق أوسطية تتيح التعليم لنسبة متزايدة من شبابها، نجد أن الشركات تشير دائما إلى عدم توافر المهارات الملائمة في المتقدمين للعمل باعتباره عائقا أمام توظيفهم، كما أن



الكاربيبي، يمكن على المدى القصير إنشاء عدد يصل إلى ٨٧ ألف وظيفة جديدة في مصر و١٨ ألف في تونس بإنفاق ما يعادل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على البنية التحتية. ولإحداث تأثير فوري، يمكن أن يبدأ صناع السياسات تنفيذ مشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة المزمع تنفيذها بالفعل. ولن تقتصر مكاسب هذه الاستراتيجية على توفير الوظائف للقوى العاملة على المدى القصير، إنما ستؤدي أيضا إلى تعزيز النمو طويل الأجل في البلدين من خلال المنافع التي تعود من تحسين البنية التحتية.

• **دعم نشاط القطاع الخاص:** ويمكن أيضا أن يقدم صناع السياسات حوافز ضريبية أو ضمانات على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العمالة الكثيفة، على غرار ما حدث في كثير من الأسواق الصاعدة وبلدان التحول الاقتصادي أثناء الأزمة المالية العالمية. ويمكنهم أيضا تيسير حصول هذه الشركات على القروض.

• **التوسع في برامج التدريب الواعدة:** توفر المنطقة مجموعة متزايدة من البرامج التدريبية الموجهة للشباب، مثل مؤسسة التعليم من أجل التوظيف، التي تعمل حاليا في عدة بلدان في المنطقة، منها مصر والأردن والمغرب. وتتعاون المؤسسة مع شركات وصناعات مختلفة لتقدير الطلب على المهارات وتوفير برامج تدريبية مخصصة للشباب من أجل تلبية هذا الطلب. وقد أثبتت المؤسسة نجاحها في تنمية المهارات والتوظيف على حد سواء. من خلال ما تقدمه من تدريب في قاعات الدراسة وأثناء العمل. وينبغي أن يسعى صناع السياسات للتوسع في هذه البرامج وتكرارها.

• **الاستثمار في برامج تدريبية جديدة:** لعله من المفيد أن يستثمر صناع السياسات في برامج تدريبية جديدة ومبتكرة، واضعين في الاعتبار أن جني الثمار يستغرق وقتا. ويمكنهم الاستعانة بتجار بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تتيح البرامج القائمة على الطلب فرصا للتدريب أثناء العمل، وتركز على تكوين كل من المهارات الوظيفية والاجتماعية، وتراقب الأداء، مما حسن فرص التوظيف وزيادة الدخل أمام المشاركين فيها.

تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية

غير أن الحكومات ينبغي أن تضمن عند تصميم حلول قصيرة الأجل لبطالة الشباب أن هذه السياسات لا تعوق الأهداف طويلة الأجل المتمثلة في إيجاد فرص العمل القابلة للاستمرار وتكوين المهارات الإنتاجية.

وقد تدفع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الجارية الحكومات إلى التعجل في إنشاء وظائف جديدة لا حاجة لها في القطاع العام. ومن شأن هذه الخطوة التي قد يصعب الرجوع عنها في وقت لاحق أن تتسبب في تشويه حوافز سوق العمل، وتحويل الموارد عن القطاع الخاص. أما منح إعانات للشباب المتعلم العاطل عن العمل - بالرغم من حسن النية التي ينطوي عليها والإغاثة التي يقدمها في الأجل القصير - فقد لا يؤدي إلا إلى زيادة عدم الاتساق بين مهارات الداخلين الجدد إلى سوق العمل في المستقبل والمهارات المطلوبة في السوق إذا كانت شروط الحصول على هذه الإعانات تقتصر على الشهادات والمؤهلات الدراسية.

ويمكن أن تتخذ الحكومات خطوات للإسراع في زيادة التوظيف، لكن عليها أيضا أن تضع استراتيجيات شاملة للتوظيف حتى تعالج الأسباب الجذرية وراء البطالة. وينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تشجيع النمو الذي يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع، وتعزيز تكوين المهارات، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية للعاملين والباحثين عن عمل.

والواقع أن حكومات المنطقة لديها عدد من الخيارات لتعزيز النمو الشامل، في مقدمتها إيجاد بيئة تشجع تكافؤ الفرص أمام الجميع. ويجب أن

تُتاح للمواطنين، وخاصة الشباب، فرص متساوية للحصول على تعليم جيد، والتنافس على وظائف مرموقة، وممارسة العمل الحر، والحصول على القروض، وشراء الأراضي. وبضمان مزيد من المساواة في الفرص المتاحة واقتسام منافع الإصلاح الاقتصادي على نطاق أوسع، سيصبح في الإمكان إرساء الأساس اللازم لتحسين مستويات المعيشة على أساس قابل للاستمرار.

وتستطيع الحكومات تحسين مناخ الأعمال أيضا. ومما يساهم في إطلاق إمكانات التوظيف في المنطقة أن يتم إدخال تغييرات تجعل بيئة الأعمال أكثر دعما للاستثمار والمنافسة. بما في ذلك الحد من الروتين في الإجراءات المطلوبة لبدء الأعمال الجديدة، وتعزيز قوانين حقوق الملكية، ودعم إنفاذ العقود. وعلاوة على ذلك، يساعد تحسين مناخ الأعمال على نقل العمال الشباب المتعلمين من القطاع غير الرسمي - حيث تتوفر لهم حماية محدودة ويحصلون على أجور منخفضة في العادة وينخرطون في أنشطة لا تساهم في النمو - إلى القطاع الرسمي.

وهناك أعداد كبيرة من المغتربين من المنطقة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، وكثير منهم يحملون درجات علمية متقدمة ولديهم سنوات من الخبرة في بيئات تنافسية. وسيؤدي استدعاء المغتربين المهرة وتحويل اتجاه هجرة العقول إلى زيادة عرض العمالة الماهرة، مما يساعد الاقتصادات المحلية على النمو والمنافسة عالميا. فالعائدون من الاغتراب يجلبون معهم مهارات ورؤوس أموال ومعرفة بالتسويق وأفكار مبتكرة، ويستطيعون فتح أعمال ومصانع وتوظيف عمالة من العاطلين الحاليين عن العمل. ومن شأن تحسين بيئة الأعمال ونظم الحوكمة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والمالية أن تساهم في إعادة المواهب المهاجرة من الخارج، وهو ما يمكن أن تحققه أيضا الحوافز الضريبية والمالية.

والواقع أن النشاط التجاري في المنطقة أقل بكثير من إمكاناتها. فوفقا لما جاء في تحليل صدر أخيرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تُعد السياسات التجارية في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس من بين أكثر السياسات تقييدا في العالم. فالتعريفات الجمركية في هذه البلدان - والتي تبلغ حوالي ١٢٪ في المتوسط - تقرب من ضعف التعريفات في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة. غير أن تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المحلية سيتيح للمنطقة زيادة معدل نمو الناتج والطلب على العمالة. ومن ثم، فإن خفض التعريفات الجمركية، وتنوع الأنشطة التجارية بالتركيز على الأسواق الصاعدة سريعة النمو، وزيادة التجارة البينية، كلها خطوات في الاتجاه الصحيح.

تحويل التعليم إلى عملية مثمرة

لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل، يمكن للمعلمين والحكومات القيام بما يلي:

• **تعديل المناهج الدراسية** بما يتلاءم مع احتياجات القطاع الخاص: يمكن لصناع السياسات توسيع نطاق المبادرات التي تعد الطلاب إعدادا أفضل بالمهارات والمعرفة التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص. وإحدى هذه المبادرات هي مبادرة «إنجاز» التي تمثل شراكة بين وزارات التربية والتعليم والقطاع الخاص يقوم فيها كبار رجال الأعمال بتدريس المهارات المطلوبة في سوق العمل لطلاب المدارس الثانوية والجامعات، بما في ذلك المهارات الأساسية في مجال الأعمال، والعمل الجماعي، ومهارات القيادة، وفكر العمل الحر. وقد أطلقت مبادرة «إنجاز» في الأردن في عام ١٩٩٩ ثم توسعت حتى أصبحت تشمل اثني عشر بلدا.

• **تغيير سياسات القبول في الجامعات:** يمكن أن تؤثر سياسات القبول في الجامعات على تكوين المهارات في مستويات التعليم الأدنى نسبيا، عن طريق إلزام الطلاب المحتملين بإظهار مهارات مثل الكتابة والتفكير النقدي وحل

المشكلات. ومن شأن تلك المتطلبات أن تعطي حافزا للآباء والمعلمين والطلاب كي يتجاوزوا طريقة التعلم بالاستظهار دون الفهم في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

● إصلاح ممارسات التعيين وسياسات المكافأة في القطاع العام: يجب أن يوجه القطاع العام اهتماما أكبر للمهارات والمنافسة واهتماما أقل للمؤهلات الورقية عند تعيين الموظفين. ويمكن أن تُدخل الحكومات المقابلات الشخصية وغيرها من الاختبارات التي تقيم مجموعة من المهارات تتجاوز ما يُختبر حاليا. وعلاوة على ذلك، يمكن إعطاء الشباب حافزا أكبر لتكوين المهارات المطلوبة بتوثيق الارتباط بين المكافأة والأداء وتطبيق سياسات تجعل الترتي قائما على الجدارة (دراسة Salehi-Isfahani and Dhillon, 2008).

وينبغي أن تعمل أي استراتيجية طويلة الأجل لتوظيف العمالة على توفير الحماية اللازمة للعمال مع المحافظة على مرونة سوق العمل - وهي سمة تصب في صالح العامل في آخر المطاف.

المراجع:

Dhillon, Navtej, and Tarik Yousef (eds.), 2009, Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East (Washington: Brookings Institution Press).

Noland, Marcus and Howard Pack, 2007, The Arab Economies in a Changing World (Washington: Peterson Institute for International Economics).

Salehi-Isfahani, Djavad, and Navtej Dhillon, 2008, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper.

World Bank, 2008, Doing Business 2009 (Washington, D.C.)

في صالح العامل في آخر المطاف.

فالقواعد التنظيمية المفرطة في الجمود في سوق العمل (مثل التعويضات الكبيرة مقابل إنهاء الخدمة) - وإن كان المقصود بها حماية الموظفين - تؤدي في الواقع إلى عرقلة إنشاء الوظائف في القطاع الرسمي وينتهي بها الحال إلى دفع الشركات نحو الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم، ينبغي أن يهدف صناع السياسات إلى تخفيف هذه القواعد مع الحفاظ على حق التفاوض الجماعي وتوفير الحماية الاجتماعية الفعالة، بما في ذلك تأمينات البطالة للعاملين والباحثين عن عمل. وبتخفيف هذه القواعد التنظيمية لسوق العمل، يتمكن القطاع الخاص من

في صالح العامل في آخر المطاف.

فالقواعد التنظيمية المفرطة في الجمود في سوق العمل (مثل التعويضات الكبيرة مقابل إنهاء الخدمة) - وإن كان المقصود بها حماية الموظفين - تؤدي في الواقع إلى عرقلة إنشاء الوظائف في القطاع الرسمي وينتهي بها الحال إلى دفع الشركات نحو الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم، ينبغي أن يهدف صناع السياسات إلى تخفيف هذه القواعد مع الحفاظ على حق التفاوض الجماعي وتوفير الحماية الاجتماعية الفعالة، بما في ذلك تأمينات البطالة للعاملين والباحثين عن عمل. وبتخفيف هذه القواعد التنظيمية لسوق العمل، يتمكن القطاع الخاص من

 COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2012-2013 program begins in July of 2012. Applications are due by January 1, 2012.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

هزة في العمق

التداعيات الاقتصادية بعيدة الأثر من جراء كارثة اليابان

ستيفان دانيانغر، وكينيث كانغ

Stephan Danninger and Kenneth Kang



الدمار الذي لحق باليابان إثر زلزال وتسونامي مارس ٢٠١١.

والتخصص - فجميع سيارة عصرية يتطلب ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف جزء مختلف - حتى أنه في ظل نظام «كانبان» للمخزون الرقيق الذي يهدف إلى تعويض المخزون في الوقت المناسب، فإن غياب مكون رئيسي واحد يمكن أن يتسبب في إيقاف خط إنتاج بأكمله.

وأصبحت شبكة الإنتاج في اليابان وفي مختلف أنحاء العالم أكثر تطوراً وترابطاً بدرجة كبيرة، ومن ثم أكثر تعرضاً للمخاطر من أي خلل في سلسلة العرض مقارنة بما كان عليه الحال منذ ١٥ عاماً. لذا فإن أثر العواقب الاقتصادية للزلازل والتسونامي ينتشر تدريجياً إلى منطقة أوسع.

كذلك فالإقتصادات الآسيوية متكاملة بشكل كبير من خلال شبكات الإنتاج عبر الحدود، مع اليابان التي تمثل مورداً مهماً للآلات والمعدات والمكونات الكهربائية وأشباه الموصلات. فعلى سبيل المثال، تستأثر اليابان بنحو ١٠٪ إلى ١٥٪ من منتجات القيمة المضافة في كل من ماليزيا وتايلاند ومقاطعة تايوان الصينية.

وعلى الرغم من أن اليابان تقوم بتصنيع منتجات تحتل مرتبة أعلى في سلسلة القيمة من تلك التي ينتجها المنافسون مثل كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، فثمة قلق من أنه في حال عدم تمكن الموردين اليابانيين، بمرور الوقت، من إعادة عجلة الإنتاج إلى وضعها الطبيعي، فقد تخسر اليابان من حصتها في السوق لصالح أولئك المنافسين.

ولكن حتى وإن كانت بعض الشركات تسعى جاهداً للتخفيف من حدة آثار واحدة من أكثر الكوارث الطبيعية القياسية تكلفة، فمن المرجح أن يكون تأثيرها الإجمالي على الإقتصاد العالمي محدوداً. وعلى الرغم من أن اليابان هي ثالث أكبر إقتصاد في العالم، بنصيب يبلغ نحو ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإن حصتها في التجارة العالمية أقل من ذلك إذ تقدر بنحو ٥٪.

ومن الطبيعي أن تتحمل اليابان نفسها الجانب الأكبر ليس فقط من التكاليف البشرية الباهظة للكارثة، بل أيضاً من آثارها الاقتصادية. وفور وقوع الزلزال، تهاوى الإنتاج الصناعي والصادرات بشكل كبير. كما قامت الشركات العاملة في المنطقة المنكوبة بتعليق عملياتها، وقلص المستهلكون اليابانيون حجم إنفاقهم مع تصاعد المخاوف إزاء مشكلة محطة فوكوشيما للطاقة النووية، كما ألقت المخاوف من انقطاع الكهرباء بثقلها على ثقة المستهلكين.

وبعد ثلاثة أشهر من وقوع الزلزال، بدأت تظهر علامات التعافي تدريجياً. ويتوقع المصنعون اليابانيون عودة الإنتاج إلى حالته في الأشهر المقبلة، وإن كان بوتيرة معتدلة. وقد أعادت كبرى الشركات مثل هوندا وسوني تشغيل خطوط الإنتاج في مصانعها بمستويات أدنى، كما رفعت شركة طوكيو للطاقة الكهربائية توقعاتها بشأن إمدادات الطاقة، مما خفف من حدة بعض المخاوف بشأن انقطاع

تخطو اليابان أولى خطواتها على طريق طويلة وشاقة لإعادة الإعمار والتعافي من الآثار المدمرة للزلازل وتسونامي مارس ٢٠١١، الذي أودى بحياة ما يزيد على ٢٣ ألف شخص (حسب

الوضع في ٢٣ مايو) وتسبب في خسائر مادية تقدر بما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار، فقد تمثل هذه الكارثة نقطة تحول لثالث أكبر إقتصاد في العالم.

والإحساس بالآثار الاقتصادية للكارثة أوسع نطاقاً بكثير من منطقة الجوار المباشرة للزلازل. فمثلاً، على الجهة المقابلة عبر المحيط، في مركز «داركارز» لتوزيع سيارات تويوتا في مدينة سيلفر سبرينغ بولاية ميريلاند، الذي يبعد نحو سبعة آلاف ميل عن مركز الزلزال، يفكر مدير المبيعات، قنستنتين نيكوريسكو، ملياً في احتمال نفاذ ما لديه من سيارات معروضة للبيع.

يقول نيكوريسكو: «إننا نبيع في الوقت الراهن المخزون الفائض من العام الماضي، ولكن [إذا استمرت الأمور على هذا النحو]، سينفد ما لدينا من سيارات خلال شهرين أو شهرين ونصف الشهر».

ونظراً للنقص في أنظمة الدوائر المتكاملة ووحدات التحكم الإلكترونية الدقيقة الخاصة بالسيارات - وهي أجهزة الحاسب الآلي التي تتحكم في العديد من الوظائف الإلكترونية لمحرك السيارات - اضطرت خطوط الإنتاج إلى إبطاء معدلاتها رغماً عنها. وأعلنت شركة تويوتا بالفعل أنه من غير المرجح استئناف الإنتاج بمعدلاته الطبيعية قبل شهر سبتمبر ٢٠١١.

وكان من المعتاد أن يتسلم مركز «داركارز» للتوزيع ٣٠٠ سيارة شهرياً. ولكن تم إخطاره أنه خلال الأشهر القليلة القادمة، لن يصله سوى ١٢٪ إلى ١٥٪ من الكمية المعتادة، أي نحو ٤٠ سيارة.

اليابان وسلسلة العرض العالمية

إن تأثير زلزال اليابان على خطوط إنتاج السيارات يوضح الطبيعة المتكاملة إلى حد كبير لسلسلة العرض العالمية، ودور اليابان في تلك السلسلة، وأهميتها في عدد من الصناعات الرئيسية - خاصة صناعة السيارات والإلكترونيات.

فعلى سبيل المثال، تمثل شركة رينيساس للإلكترونيات (Renesas Electronics Corporation) أكبر مورد في العالم لوحدة التحكم الإلكترونية الدقيقة وتنتج من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من وحدات التحكم الإلكترونية الدقيقة وأنظمة الدوائر المتكاملة الخاصة بالسيارات. وحيث إن الشركة لديها مصانع في أحد أهم المراكز الصناعية بالبلاد، بمنطقة توهوكو - في الجزء الشمالي الشرقي من أكبر الجزر اليابانية - فقد عانت الشركة ضربة قاسية عندما تسبب الزلزال والتسونامي في تعطيل مؤقت للعديد من مصانعها التي تنتج أشباه الموصلات. وقد أصبحت صناعة جميع السيارات على درجة كبيرة من التعقيد



التيار الكهربائي في ظل استمرار الجهود لتثبيت وضع محطة فوكوشيما المنكوبة. ومع استقرار الوضع، تحول الانتباه إلى مسائل أشمل تتعلق بالتأثير المحتمل للكارثة على الأفق الاقتصادي لليابان على المدى البعيد. فكيف سيكون شكل التعافي في مرحلة ما بعد الزلزال؟ وما المخاطر الرئيسية التي تواجه اقتصاد البلاد، وربما كان الأهم هو ما السياسات التي قد تساعد على ضمان انتعاش قوي وإرساء أسس التنمية مستقبلاً؟

العودة إلى المستقبل

يقدم لنا التاريخ بعض النماذج لنتهدى بها. فقد ضرب زلزال «كوبي» في عام ١٩٩٥ هو الآخر مركزاً مهماً من مراكز الإنتاج، وألحق الضرر بمنطقة كانت تسهم في الناتج الاقتصادي بنفس النسبة تقريبا التي تسهم بها المنطقة المتضررة من كارثة هذا العام (نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتشير تجربة زلزال كوبي وغيره من الكوارث واسعة النطاق إلى أن التعافي سيتخذ منحني على شكل «الرقم ٧»: أي تباطؤ اقتصادي حاد في البدء يتبعه تعافٍ مدعوم بالإفناق على إعادة الإعمار.

لكن الاستفادة من السوابق التاريخية والمقارنة مع زلزال كوبي محدودة. فبالرغم من الطبيعة المدمرة للعديد من الكوارث الطبيعية التي حدثت أخيراً في بلدان الاقتصادات المتقدمة، سواء إعصار كاترينا في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، أو الفيضانات التي اجتاحت أستراليا أخيراً، فإن الكارثة التي اجتاحت الساحل الشمالي الشرقي لليابان استثنائية نظراً لحجمها ونطاق تأثيرها. وبالمقارنة بزلزال كوبي، فإن الأضرار الاقتصادية التي خلفتها هذه الكارثة أكبر بكثير إذ بلغت ٣٪ إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي نحو ضعف ما سببه زلزال عام ١٩٩٥. كما تسبب زلزال هذا العام أيضاً في تعطيل إمدادات الطاقة الكهربائية بمنطقة «كانتو» حول العاصمة طوكيو والتي تسهم بنحو ٤٠٪ من اقتصاد البلاد، مما يزيد من مخاطر نقص الطاقة خلال أشهر الصيف، عندما يزيد الطلب عادة. وعلى خلاف ما تم بعد زلزال كوبي، حيث جرى علاج القيود التي تواجه سبل توفير الطاقة سريعاً، لا يزال هناك احتمال بتدهور وضع الطاقة النووية أو الكهرباء. وقد تبدأ أوجه عدم اليقين هذه في التأثير سلباً على ثقة المواطنين، ومن ثم يضعف الطلب؛ إذ قد تضطر الشركات إلى خفض الأجر أو تسريح العمالة. أما الأسر التي تواجه مخاوف مالية أكبر فقد تلجأ إلى الادخار بدلاً من الإفناق.

وتشير الأبحاث إلى أن مثل هذه الصدمات قد تتسبب في حالات ركود حاد (وحالات تعافٍ)، عندما تتوخى الشركات الحذر وسط تزايد حالة عدم اليقين. وفي ظل الظروف الخاصة للكارثة الأحدث عهداً، قد يثبت أن التعافي هذه المرة تدريجي بشكل أكبر لأن انخفاض الثقة يحبط أي بوادر للانتعاش. وتزداد هذه المشكلات تعقيداً بسبب ما عانته اليابان أخيراً من نمو ضعيف، وارتفاع معدلات الدين الحكومي، بالإضافة إلى حالة من الانكماش الطفيف.

بيد أن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الفعالة تستطيع أن تضطلع بدور محوري، ليس فقط في دعم إعادة الإعمار والحفاظ على استمرار التعافي - عن طريق تعويض أوجه الضعف الخاصة وتعزيز الثقة - ولكن أيضاً في تحديد استراتيجية ممكنة لمواجهة التحديات على المدى الأطول، ومساعدة البلاد على الإفلات من قبضة اعتلالها الاقتصادي.

وقد تبنت إدارة السلطات بوضوح عقب وقوع الزلزال مباشرة. فتتحرك بنك اليابان بسرعة للحفاظ على استقرار الأسواق المالية، في حين كفلت هيئة الخدمات المالية حصول السكان المتضررين على أموالهم وعلى الخدمات المصرفية. كذلك تحركت الحكومة بسرعة لإصدار السلسلة الأولى من الميزانيات التكميلية لإصلاح البنية التحتية المدمرة.

والآن، وفي إطار مواجهة هذه الكارثة، سيتعين على السلطات اليابانية أن توازن بدقة بين زيادة الإفناق العام على المدى القصير بهدف إصلاح البنية التحتية المدمرة من جهة، والإصلاحات على المدى الأبعد لتحسين المركز المالي للبلاد من خلال خفض مستوى ديونها المرتفعة.

وفي هذا المجال، يجب ألا يكون الهدفان متعارضين. ففي حين يرجح أن يؤدي الإفناق على إعادة الإعمار إلى زيادة عجز الموازنة، فسيكون حجمه في حدود يسهل تدبرها، وسيكون الإفناق مؤقتاً. وللحفاظ على ثقة المواطنين، سيكون من المهم ربط الإفناق على إعادة الإعمار باستراتيجية واضحة لخفض الدين العام على المدى المتوسط. وحتى بعد سداد التمويل الطارئ، ستظل اليابان في حاجة إلى تمويل ضخم لمواجهة تكاليف الضمان الاجتماعي التي تزيد بوتيرة متسارعة. ومن ثم، سيجب عليها خفض الإفناق العام، أو زيادة الضرائب، أو كلاهما.

ضريبة عالية القيمة

يتمثل أحد التدابير الممكنة لمواجهة تكاليف التعافي والمساهمة في استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى البعيد في فرض زيادة تراكمية على ضريبة الاستهلاك، وهي إحدى الخطوات المرشحة بوضوح نحو الإصلاح. واليابان التي تفرض ضريبة للقيمة المضافة قدرها ٥٪، لديها معدل من أدنى معدلات ضريبة القيمة المضافة في العالم. ويمكن لرفع هذا المعدل تدريجياً، على مدى فترة ١٠ سنوات على سبيل المثال، أن يجعل اليابان تقترب من نظيراتها الأوروبية التي تصل معدلات ضريبة القيمة المضافة فيها إلى نحو ٢٠٪.

وبالإضافة إلى انخفاض معدل هذه الضريبة حالياً، ثمة أسباب أخرى لاختيارها ضمن الإصلاحات المالية، ومن بينها الكفاءة التي تنطوي عليها (فهي ضريبة بسيطة تطبق على قاعدة عريضة وبسرعة موحدة) وتحقق العدل بين الأجيال، إذ أنه من العدل أن يسد الجيل الحالي الديون التي أوجدها بدلاً من تأجيلها لتتحملها الأجيال القادمة. وستقطع زيادة ضريبة الاستهلاك، مقترنة بإصلاحات في نظام الضمان الاجتماعي وغيره من أوجه الإفناق على الاستحقاقات، شوطاً طويلاً نحو تعزيز مركز اليابان المالي.

ولو كان هناك مثقال ذرة من العزاء يمكن التماسه من أحداث شهر مارس المدمرة، فهو أن السلطات يمكنها اغتنام هذه الفرصة للاستعانة بنظام التكافل الاجتماعي الذي يشتهر به المجتمع الياباني بغية تأمين المستقبل المالي للبلاد. وقد كشفت نتائج استطلاع للرأي أجرته صحيفة يابانية تتبنى الاتجاه السائد أن ٥٨٪ ممن أبدوا رأيهم فضلوا دفع ضرائب أعلى من أجل إعادة إعمار البلاد. والسؤال هنا هو، لماذا لا تُلقي خطط الرفاهية الاقتصادية في البلاد على المدى البعيد دعماً مماثلاً؟

لقد خلف زلزال شرق اليابان الرهيب دماراً استثنائياً، لكن الأسس القوية للاقتصاد الياباني بقيت دون تغيير: فلا تزال تنعم بتكنولوجيا متقدمة، وقوة عمل عالية المهارة، ومدخرات محلية كبيرة، ودور بارز في الاقتصاد العالمي. وليس على السياسات المعنية سوى تسخير هذه الأصول لتحقيق تعافٍ سريع ومفعم بالقوة، مقترناً في الوقت ذاته بمساعٍ مستمرة لتحقيق الإصلاح من أجل خفض الدين العام لليابان وإرساء أسس النمو القوي في المستقبل. ■

كينيث كانغ رئيس قسم، وستيفان دانينغر نائب رئيس قسم، وكلاهما من إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

مصرفيون على الشاطئ

ماريا غونزاليس، ألفريد شيبكي
Maria Gonzalez and Alfred Schipke

بين الصيرفة والتأمين الدوليين وكيانات الاستثمار المهيكلة التي كانت في قلب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (راجع الإطار ١؛ ودراستي Lane and Milesi-Ferreti, 2010; وHines, 2010). ويقتضي الأمر أن تتنافس المراكز المالية الخارجية مع مؤسسات محكومة بالقواعد الوطنية. فهي تميل من ناحية، لكي تجذب أنشطة الأعمال، إلى تقديم نظم منخفضة أو منعدمة الضرائب تستهوي الشركات التي تسعى إلى تخفيض فواتير ضرائبها. ويمكن لهذا التنافس الضريبي، أن ييسر إلى حد ما التخصيص الأفضل للموارد. وتدعم هذه الجهود أحيانا معاهدات ضريبية دولية. ومن ناحية أخرى، فإن المراكز المالية الخارجية ذات تكاليف تنافسية، لأنها تعمل عادة بموجب معايير مالية تنظيمية وإشرافية أضعف نسبيا- وهي المعايير التي تضعها مناطق الولاية المضيفة. ويُترجم هذا المناخ التشغيلي المترخي إلى تكاليف أقل للإدارة والتشغيل، ولكنه قد لا يكون متوافقا تماما مع أفضل الممارسات الدولية.

كذلك أدت قواعد السرية المعلنه، وأطر العمل القانونية والإدارية الضعيفة- التي تتيح بشكل ضمني للمستثمرين حرية الكشف عن الهوية- إلى جذب أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى التهرب الضريبي وغسل الأموال صراحة، مما يثير مخاوف قوية لدى المجتمع الدولي. وقد أتاحت لهم السمات المالية والضريبية الجذابة في

حاليا المراكز المالية الخارجية- التي تتخصص في توفير الخدمات المالية للشركات والأفراد غير المقيمين مقابل الضرائب المنخفضة والاستقرار والسرية- للفحص الدقيق سواء شاءت ذلك أم أبت. وترى البلدان المضيفة أن هذه الأنشطة مصدر للنمو ومجال مشروع للتنوع الاقتصادي. بينما يعتبر النقاد المراكز المالية الخارجية انعكاسا صارخا لمشكلات عسيرة- تشمل التهرب الضريبي وغسل الأموال- ويطلق عنانها الافتقار إلى الشفافية والتنظيم الذي يصحب العولمة غير المقيدة. ولهذا السبب أطلق العديد من الهيئات الدولية، منها مجلس الاستقرار المالي (FSB)، وفرقة العمل للإجراءات المالية (FATF)، والمنندى العالمي/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، أو أحيانا مبادرات لتقوية السياسات التنظيمية للشؤون المالية والضرائب التي تعمل في ظلها المراكز المالية الخارجية.

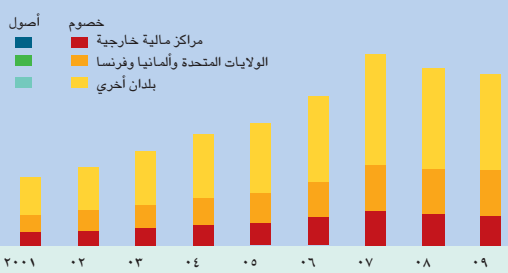
مدى وصول واسع

يجذب كثير من المراكز المالية الخارجية تدفقات مالية أجنبية ضخمة، وكثيرا ما يتفوق حجم القطاعات المالية لهذه المراكز على حجم القطاعات المماثلة الخاصة بالاقتصادات المضيفة. وتعمل الخدمات المالية لهذه المراكز من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات، تتراوح ما

التدفقات المالية إلى
المراكز المالية
الخارجية يمكن أن
تسهم في النمو
الاقتصادي إذا
أُحسنت إدارتها

الشكل ١ توقع المزيد تحوز المراكز المالية الخارجية كميات ضخمة متزايدة من الأصول والخصوم العالمية.

(تريليون دولار)



المصادر: بنك التسويات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مثل عملية احتيال ألن ستانفورد التي أدت إلى انهيار بنك أنتيغوا في أوائل عام (٢٠٠٩) مما زاد الوعي بالحاجة إلى تقوية القواعد التنظيمية السارية في المراكز المالية الخارجية. وعلاوة على ذلك، أخذ صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة يحاولون معالجة تحدياتها المالية المتنامية بسد الثغرات القانونية التي تيسر التهرب الضريبي، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الآليات التي تعتمد على المراكز المالية الخارجية (راجع الإطار ٢).

ويمكن تصنيف المبادرات العالمية الراهنة بشأن المراكز المالية الخارجية إلى أربع فئات (راجع الشكل ٣):

الحد من التهرب الضريبي الصريح، وهي مبادرة يقودها «المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات» ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)؛

الحد من التحايل الضريبي القانوني، ويشمل إطلاق حملة لوضع سياسات ضريبية عالمية للشركات تقودها اقتصادات متقدمة منفردة (مجموعة العشرين) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

المراكز المالية الخارجية اقتناص جزء كبير ومتنام من التدفقات المالية العالمية. وفي الواقع، فإن ٤٠ بلدا وإقليما تستضيف مراكز مالية خارجية (دراسة Rose and Spiegel, 2007) استحوذت على أصول والتزامات تقدر بنحو ٥ تريليونات دولار بنهاية عام ٢٠٠٩ (راجع الشكل ١). ولوضع هذا الأمر في نصابه الصحيح، نذكر أن الأصول والالتزامات الدولية التي تملكها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا مجتمعة عبر الحدود تبلغ ٨ تريليونات دولار أمريكي.

وعلى الرغم من وجود المراكز المالية الخارجية في أغلب أنحاء العالم، فحصة المراكز الموجودة في منطقة الكاريبي تبلغ أكثر من نصف إجمالي الصفقات المالية للمراكز المالية الخارجية. وفي داخل منطقة الكاريبي، تقع أكبر المراكز المالية الخارجية في أقاليم لا تتمتع بالسيادة - لا سيما في جزر كايمان وهي إقليم بريطاني خارجي (راجع الشكل ٢).

الالتزام بالقواعد

جذبت التدفقات المالية الكبيرة التي تتداولها المراكز المالية الخارجية الانتباه منذ فترة طويلة بسبب أنشطتها. ولهذا السبب، زاد المجتمع الدولي - من خلال هيئات مثل المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أو مجلس الاستقرار المالي (FSB) أو فرقة العمل للإجراءات المالية (FATF) - ضغوطه على المراكز المالية الخارجية بإطلاق مبادرات لتحسين التزامها بالمعايير الدولية. والواقع أنه منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، شدد المجتمع الدولي على ضرورة قيام المراكز المالية الخارجية بدرجة متزايدة باتباع معايير مالية تحوطية ورقابية صارمة، وأن تمنع غسل الأموال وتحد من فرص التهرب الضريبي والخطط الجريئة لتقليل الضرائب إلى الحد الأدنى.

وجددت الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ النقاش حول المراكز المالية الخارجية وتصور ضرورة تقيدها بالقواعد. ونظرا لتزايد وعي صناع السياسات بأن الثغرات التنظيمية المالية يمكن أن تقوض استقرار النظام المالي العالمي، نشأ ضغط لضمان التزام المراكز المالية الخارجية بالمعايير الدولية. وكما في حالة خطط بونزي للاستثمار الاحتياطي الداخلي في بلدان مجموعة العشرين (على سبيل المثال فضيحة برنارد مادوف في ٢٠٠٨)، هناك أيضا أمثلة بارزة على عمليات احتيال مالية تتم من خلال مراكز مالية خارجية

الإطار

في خدمتكم

تقدم المراكز المالية الخارجية قائمة من الخدمات المالية.

الصيرفة الدولية: يلجأ الأفراد والشركات في البلدان غير المستقرة سياسيا أو اقتصاديا إلى حماية أصولهم بوضعها خارج البلاد لتجنب الفحص والتدقيق. خدمات المقر الرئيسي: هناك مزايا قانونية وضريبية تترتب على تكوين شركات في مركز مالي خارجي بالنسبة لأنواع معينة من الشركات. فوفقا لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO, 2008)، أبلغت نحو ٧٣٢ شركة تتداول في سوق الأوراق المالية الأمريكية - بما فيها كوكا كولا وأوراكل وسبغيت تكنولوجي - لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية بأنها كونت شركات في جزر كايمان. ويؤثر بعض الشركات إقامة مقره الرئيسي في مركز مالي خارجي، على أن تدير أنشطته الداخلية مؤسسات منتسبة للمقر الرئيسي الخارجي.

الاستثمار الأجنبي المباشر: تضطلع المراكز المالية الخارجية بدور مهم في التنظيم الداخلي للشركات متعددة الجنسيات. فعلى سبيل المثال، تشمل الإدارة المالية وعمليات الخزانة للشركات متعددة الجنسيات عادة مؤسسات منتسبة خارجية تدعم إجراء معاملات معينة مثل عمليات الدمج أو الاستحواذ الجديدة

أو تلك التي تسمح بتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بالديون بدلا من الأسهم. التمويل المهيكل: قبل الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استخدم كثير من البنوك وصناديق التحوط المراكز المالية الخارجية في أنشطة تتم خارج الميزانية مثل ما يسمى أدوات ذات غرض خاص، أو أدوات الاستثمار المهيكل. وكانت هذه الأدوات تُموَّل عادة في أسواق مالية داخلية وأصول يجري شراؤها من الداخل.

التأمين: قد تنشئ العمليات التجارية شركة للتأمين في مركز مالي خارجي لإدارة المخاطر وتقليل الضرائب إلى أدنى حد، أو قد تنشئ شركات التأمين الداخلية شركة خارجية لإعادة التأمين على مخاطر معينة والحد من شروط رأس المال والاحتياطي للشركة الداخلية.

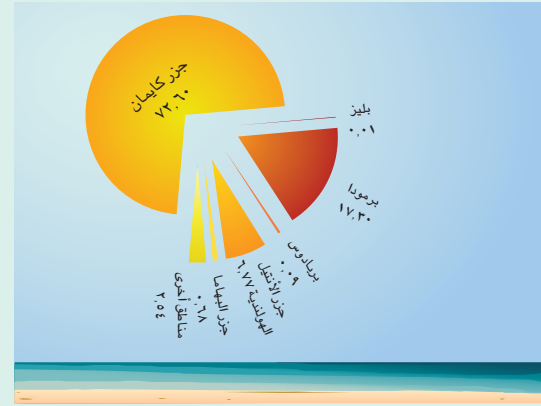
برامج الاستثمار الجماعي: شاركت مراكز التمويل الخارجية في صناعة صناديق التحوط باستضافة صناديق مغذية تجمع إسهامات العملاء، ثم تديرها بعد ذلك صناديق رئيسية داخلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستطيع الصناديق المغذية التي تعمل بأموال مقترضة أن تقترض من بنوك خارجية وداخلية.

الشكل ٢

مكان تحت الشمس

تتخذ المراكز المالية الخارجية منطقة الكاريبي مقرا لها بشكل كبير، حيث يتخذ ما يقرب من ثلاثة أرباع التدفقات المالية ملاذا لها يحتمي في كنف جزر كايمان.

(% من إجمالي خصوم حوافز المراكز المالية الخارجية في منطقة الكاريبي، ٢٠٠٩)



المصدر: صندوق النقد الدولي، المسح المنشق لاستثمار الحافظة

الإطار ٢

التحليل على مأمور الضرائب

تستطيع شركة ما أن تتحايّل على دفع الضرائب بإنشاء فرع في منطقة ولاية منخفضة الضرائب مثل مركز مالي خارجي، وتجعل هذا الكيان ينخرط في معاملات مع المقر الرئيسي. وبهذه الطريقة يمكن نقل دخل الشركة - وهو في العادة خاضع للضرائب - إلى منطقة الولاية منخفضة الضرائب.

ويستخدم المتهربون من الضرائب الملاذات الضريبية بثلاث طرق:

إخفاء الدخل: تسلم الدخل نقداً أو في شكل آخر لا يمكن تعقبه، وإيداعه في حساب في ملاذ ضريبي (أو جعل دافع النقود يودعها مباشرة في حساب خارجي) بدون الإعلان عن الدخل في البلد الأصلي؛

إخفاء دخل الاستثمار: إيداع الأموال المشروعة في حساب خارجي مع عدم الإعلان عن الفائدة أو أي دخل آخر للاستثمار ينتج عنه؛

نقل الدخل الخاضع للضريبة: إنشاء شركة في ملاذ ضريبي وسداد مبالغ لهذه الشركة مقابل خدمات أو مشتريات غير حقيقية مع المبالغة في أسعارها - والمعروف بالتسعير التحويلي المتعدي - لنقل الدخل الخاضع للضرائب إلى ملاذ ضريبي.

الولاية المضيفة للمراكز المالية الخارجية من تزايد المخاطر نتيجة لاتخاذ الإجراءات العالمية ضد هذه الصناعة عن طريق آليات، مثل القوائم السوداء والرمادية لإبراز الامتثال للمعايير الدولية (ممارسات الإعلان والخزيان) أو تطبيق عقوبات.

وعلاوة على ذلك، أخذ الضغط الدولي المكثف ضد السمات المثيرة للمشكلات في المراكز المالية الخارجية - رغم أهميتها المؤثرة الواضحة بالنسبة لاستقرار القطاع المالي والمالية العامة على المستوى العالمي - يستجمع قواه في حين لا تزال بعض مناطق الولاية الأصغر التي تستضيف المراكز المالية الخارجية تعاني من الأزمة المالية التي حدثت في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وتواجه آفاقاً ذات تحديات اقتصادية أكبر. والواقع أنه نتيجة لضعف التعافي في الأسواق الرئيسية للمراكز المالية الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة، أخذت السياحة تتعثر - وهي نشاط اقتصادي أساسي في أغلب المراكز المالية الخارجية - وتبحث بلدان كثيرة كانت تعتمد أساساً على الزوار الأجانب لتحريك عجلة اقتصاداتها عن مصادر جديدة للنمو. وفي هذا السعي، لا تزال المراكز المالية الخارجية تعتبر توفير الخدمات المالية الخارجية بديلاً مهماً للنشاط الاقتصادي.

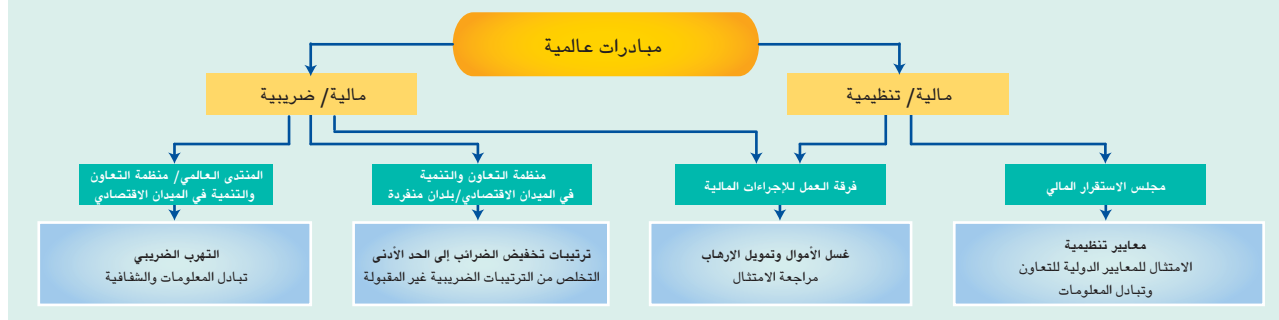
القضاء على الثغرات التنظيمية لدى المؤسسات المالية، ويقود هذه الجهود مجلس الاستقرار المالي (FSB):

تعزيز عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تقودها فرقة العمل للإجراءات المالية (FATF) بمساعدة من صندوق النقد الدولي. وتتقاسم هذه المبادرات الأربعة أهدافاً عديدة - مثل الامتثال للمعايير التنظيمية والشفافية - ولكن لها أيضاً انعكاسات اقتصادية يحتمل أن تكون معاكسة بالنسبة للمراكز المالية الخارجية. على سبيل المثال، فإن الحد من المعاملات المالية يمكن أن يقلل من إيراداتها المالية ومن مستويات التوظيف والنمو بها. ويمكن أن يحدث هذا الأمر لسببين رئيسيين. أولاً، عندما تقوم المراكز المالية الخارجية بتحديث قواعدها التنظيمية، قد تصبح غير قادرة على توفير ترتيبات السرية أو الخدمات منخفضة التكلفة. وهكذا فإن التغيرات التي ستكون لها مزايا لا يرقى إليها الشك في رفع المعايير والحد من الأنشطة غير المشروعة التي تتم من خلال المراكز المالية الخارجية يمكن أيضاً أن تخيف وتبعد بعض المعاملات المشروعة. وثانياً، يمكن أن ينتشر «تأثير السمعة السيئة» التي يتم تعميمها بين كل المراكز المالية الخارجية حتى تلك التي تبذل جهوداً للالتزام بالمعايير الدولية ولجذب أنشطة الأعمال المشروعة. وتخشى السلطات في مناطق

الشكل ٣

فرق تسد

تتقاسم المؤسسات الدولية مسؤولية فرض الالتزام بالمعايير.



مزايا إضافية

تستطيع زيادة التدفقات الرأسمالية إلى المراكز المالية الخارجية أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي أعلى في مناطق الولاية المضيفة، وأن تحقق كذلك مزايا أخرى مثل إيرادات المالية العامة وتوفير فرص العمل. وتدفع المؤسسات الخارجية أحيانا ضرائب ورسومًا مقابل أنشطة مثل التسجيل وتجديد رخص التشغيل يمكن أن تساعد على دعم الموارد العامة لمضيفها، على الرغم من أن هذه الممارسة تتباين تباينًا كبيرًا فيما بين مناطق الولاية المضيفة التي كثيرا ما تتخلى عن تحصيل ضرائب ورسوم لتجذب المراكز المالية الخارجية. والأهم من ذلك، هو فرص التشغيل المباشر للعمالة المحلية وكذلك انتشار الآثار إلى قطاعات أخرى بما فيها خدمات مثل السياحة والبنية التحتية- فالمراكز المالية الخارجية كثيرا ما تحتاج إلى تحسين مستوى الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتؤكد أبحاثنا أن لارتفاع التدفقات الداخلة إلى المراكز المالية الخارجية تأثيرا إيجابيا صغيرا على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة (دراسة Gonzalez and others، على وشك الصدور). وتصدق هذه النتائج سواء إذا كان المضيف مصنفا بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمالاد ضريبي أم لا.

تؤكد أبحاثنا أن لارتفاع التدفقات الداخلة إلى المراكز المالية الخارجية تأثيرا إيجابيا صغيرا على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة.

رأس المال يجب القواعد

تترتب على المعايير التنظيمية العالية آثار إيجابية على تدفقات رأس المال الوافدة. وهناك بعض الأدلة على أن البلدان/ مناطق الولاية التي طبقت معايير تنظيمية أقوى (مقاسة بمؤشر الحوكمة العالمي للبنك الدولي) استفادت من ارتفاع تدفقات استثمارات الحافظة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وهكذا فإن خير نصيحة لمناطق الولاية التي تسعى إلى الاعتماد على القطاعات الخارجية كجزء من إستراتيجيتها للتنمية هي اعتماد معايير تنظيمية قوية. فكونها ملاذا ضريبيا وحده لا يضمن لها تدفقات رأس المال؛ أما القواعد التنظيمية القوية التي توحى بالثقة فهي عامل حاسم.

أما البلدان أو الأقاليم التي لا تمتثل للمعايير الدولية (خاصة تلك التي استيعدها المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يغطي توافر المعلومات وفرصة الحصول عليها وتبادلها)، فكانت أقل نجاحا في جذب التدفقات خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي البدء، كانت هذه المعايير تتطلب من المراكز المالية الخارجية أن توقع كحد أدنى على ١٢ اتفاقية ثنائية خاصة بالضرائب لتبادل معلومات الضرائب. وتوحي الأدلة بأن البلدان التي كانت مدرجة في القائمة السوداء أو الرمادية كجزء من المبادرة العالمية، على سبيل المثال، حظيت بنصيب أقل من إجمالي تدفقات رأس المال العالمية من تلك التي كانت ممثلة أو مدرجة في القائمة البيضاء (راجع الإطار ٣). وبعبارة أخرى، إن تلك المراكز المالية الخارجية التي عملت باجتهاد لكي تتسق قواعدها التنظيمية وقوانينها مع المعايير الدولية استفادت من سمعتها الإيجابية.

وقد تحرك كثير من البلدان أو الأقاليم التي تستضيف مراكز مالية خارجية بقوة لإظهار التزامها بالمعايير الدولية التي وضعتها المبادرات العالمية الجارية. فعلى سبيل المثال، بينما كان كثير من بلدان وأقاليم منطقة الكاريبي مدرجا في البداية في القائمة السوداء أو الرمادية، فقد وقعت جميعها فيما عدا واحدة منها،

الإطار ٣

أبيض وأسود

من أجل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية للضرائب، استخدم المنتدى العالمي/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ أسلوب «الإعلان والخزيان»- أي تصنيف البلدان على أساس ما إذا كانت تعتبر ممتثلة لمعايير الضرائب المتفق عليها دوليا أم لا. فإذا تلقى بلد ما شهادة سلامة فإنه يوضع في القائمة البيضاء. أما البلد الذي يكون قد تعهد بالالتزام بمعايير الضرائب ولكنه لم يطبقها بعد فيجد نفسه في القائمة الرمادية. وينتهي المطاف بالبلدان التي لم تتعهد حتى بتطبيق المعايير إلى القائمة السوداء. وبعد نشر القائمة، تستطيع البلدان أن تنتقل من القائمة الرمادية إلى القائمة البيضاء إذا ما وقعت على الأقل على ١٢ اتفاقية بشأن المعلومات الضريبية وتبادلها مع بلدان أو مناطق ولاية أخرى. وقد يطبق كل من فرقة العمل للإجراءات المالية ومجلس الاستقرار المالي هذا المنهج في المستقبل.

بحلول مايو ٢٠١١ على ١٢ اتفاقية بشأن معلومات الضرائب وتبادلها وفقا لشروط المنتدى العالمي/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتُنقل إلى القائمة البيضاء. وتقوم المراكز المالية الخارجية ببذل جهود لزيادة الامتثال في مجالات أخرى أيضا.

وقد ترغب المراكز المالية الخارجية في التفكير في الارتقاء بسلسلة القيمة المضافة عن طريق التخصص في مهارات وقواعد تنظيمية للاحتفاظ بالتدفقات أو حتى زيادتها- ومن ثم زيادة منافعها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه يتعين على مناطق الولاية التي لديها أنشطة كبيرة أو متوسعة للمراكز المالية الخارجية أن تضمن بصورة استباقية الامتثال للمعايير الدولية. ونظرا لأن الامتثال لمعايير تزداد ارتفاعا أمر باهظ التكلفة، قد تود البلدان والأقاليم تقييم منافع وتكاليف توفير خدمات المراكز المالية الخارجية. وقد يرغب أصغر مناطق الولاية وأكثرها محدودية من حيث الموارد في الاستفادة من مزايا وفورات الحجم وفي التعاون فيما بينها أو إقامة هيئة إقليمية لتوفير معلومات دقيقة حول شروط المعايير العالمية المتغيرة وتقديم المعونة الفنية. ■

ماريا غونزاليس ممثل صندوق النقد الدولي المقيم في الأرجنتين وأوروغواي؛
والفريد شيبكي، رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Gonzalez, M., U. Khosa, P. Liu, A. Schipke, and N. Thacker, forthcoming, Offshore Financial Centers: Opportunities and Challenges for the Caribbean, IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

Government Accountability Office (GAO), 2008, "Cayman Islands: Business and Tax Advantages Attract U.S. Persons and Enforcement Challenges Exist," Report to the Chairman and Ranking Member, Committee on Finance, U.S. Senate (Washington).

Hines, James R., Jr., 2010, "Treasure Islands," Journal of Economic Perspectives, Vol. 24, No. 4, pp. 103-26.

Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2010, "Cross-Border Investment in Small International Financial Centers," IMF Working Paper 10/38 (Washington: International Monetary Fund).

Rose, Andrew K., and Mark M. Spiegel, 2007, "Offshore Financial Centres: Parasites or Symbionts?" Economic Journal, Vol. 117, No. 523, pp. 1310-35.

World Bank, Worldwide Governance Indicators (Washington).

ما هي النماذج الاقتصادية؟

كيف يحاول الاقتصاديون محاكاة الواقع



سام أولياريس
Sam Ouliaris

وتقدم هذه النماذج إجابات نوعية على أسئلة محددة- مثل الانعكاسات المترتبة على عدم اتساق المعلومات (عندما يعرف أحد طرفي المعاملة أكثر مما يعرفه الآخر) أو أمثل أسلوب للتعامل مع إخفاقات السوق. وعلى النقيض من ذلك، تهدف النماذج التجريبية إلى التحقق من التنبؤات النوعية للنماذج النظرية وتحويل هذه التوقعات إلى نتائج دقيقة عددية. وعلى سبيل المثال، يتضح من خلال نموذج نظري للسلوك الاستهلاكي لأحد العناصر بوجه عام وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق والدخل. وتحاول عملية التكيف التجريبي للنموذج النظري تحديد قيمة عددية لمتوسط الزيادات في الإنفاق عندما يزيد الدخل.

وتتكون النماذج الاقتصادية عموماً من مجموعة من المعادلات الرياضية التي تصف نظرية السلوك الاقتصادي. ويتمثل هدف القائمين على بناء النماذج في إدراج عدد كافٍ من المعادلات لتوفير دلائل مفيدة حول أسلوب تصرف الأطراف العقلانية أو أسلوب عمل الاقتصاد المعنى (راجع الإطار). ويُبْرَن هيكل المعادلات محاولة مصممي النماذج لتبسيط الواقع- على سبيل المثال، من خلال افتراض عدد لا نهائي من المنافسين والمشاركين في السوق الذين يتمتعون ببنافذ البصيرة. وقد تكون النماذج الاقتصادية بسيطة للغاية في الممارسة العملية: فالطلب على التفاح، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطاً عكسياً بالسعر في حالة ثبات جميع المؤثرات الأخرى. وكلما قل سعر التفاح، زاد الطلب. أو قد تكون النماذج معقدة: فبعض النماذج التي تسعى إلى التنبؤ

الاقتصاد الحديث شبيهة بآلة معقدة، وتتمثل مهمته في تخصيص موارد محدودة وتوزيع الناتج على عدد كبير من العناصر- هي في الأساس الأفراد والشركات والحكومات- بما يسمح بإمكانية تأثير تصرف كل عنصر بشكل مباشر (أو غير مباشر) على تصرفات العناصر الأخرى.

وقد سمى آدم سميث هذه الآلة «اليد الخفية». وفي كتابه «ثروة الأمم» (*The Wealth of Nations*)، الذي نُشر في عام ١٧٧٦، أكد سميث، الذي اعتُبر على نطاق واسع مؤسس علم الاقتصاد، طبيعة الاقتصاد ذاتية التنظيم- وهو ما يعني أن العناصر التي تسعى بصورة مستقلة إلى تحقيق مكاسب خاصة قد تحقق أفضل نتيجة كلية للمجتمع أيضاً. واليوم، يصمم خبراء الاقتصاد نماذج- أو خرائط طريق للواقع، إن شئت أن تسميها هكذا- من أجل تعزيز فهمنا لطبيعة هذه اليد الخفية.

وعندما تخصص الاقتصادات السلع والخدمات، فإنها تبعث إشارات يمكن قياسها تلفت الانتباه إلى وجود نظام يحرك هذه التركيبة المعقدة. فعلى سبيل المثال، يتأرجح الناتج السنوي للاقتصادات المتقدمة حول اتجاه صعودي. كما يبدو أن هناك علاقة سالبة بين التضخم ومعدل البطالة على المدى القصير. وعلى النقيض من ذلك، تبدو أسعار الأسهم مستعصية على التنبؤ.

ويدعو خبراء الاقتصاد هذه النتائج التجريبية «الحقائق المبسطة». ونظراً لتعقد الاقتصاد، فإن كل حقيقة مبسطة هي بمثابة مفاجأة سارة تدعو إلى تفسير منهجي. ومن شأن معرفة المزيد عن العملية التي تولد هذه الحقائق المبسطة مساعدة خبراء الاقتصاد وصناع السياسات على فهم آليات عمل الاقتصاد الداخلية. ومن ثم، قد يمكنهم الاستعانة بهذه المعرفة لدفع الاقتصاد نحو مزيد من النتائج المرجوة (لتجنب حدوث أزمة مالية عالمية مثلاً).

تفسير الواقع

يمثل أي نموذج اقتصادي وصفاً مبسطاً للواقع، صُمم لاستخلاص فرضيات حول السلوك الاقتصادي الذي يمكن إخضاعه للاختبار. وتتمثل إحدى السمات المهمة للنموذج الاقتصادي في أنه ذاتي بطبيعته نظراً لعدم وجود مقاييس موضوعية لقياس النتائج الاقتصادية. فخبراء الاقتصاد المختلفون يصدرون أحكاماً مختلفة بشأن ما هو مطلوب لشرح تفسيراتهم للواقع.

وثمة طائفتان رئيسيتان من النماذج الاقتصادية- النظرية والتجريبية. وتسعى النماذج النظرية إلى استنتاج الانعكاسات التي يمكن التحقق منها حول السلوك الاقتصادي في ظل افتراض أن العناصر المعنية تعظم أهدافها محددة تخضع لقيود معينة بشكل جيد في النموذج (كميزانية العنصر المعنى).

نموذج مفيد

النموذج القياسي للعرض والطلب الذي يجري تدريسه في مادة مبادئ علم الاقتصاد مثال جيد على نموذج اقتصادي مفيد. ويتمثل غرضه الأساسي في شرح الأسعار والكميات المتداولة في سوق تنافسية وتحليلها. وتحدد معادلات النموذج مستوى العرض والطلب كدالة للأسعار والمتغيرات الأخرى (الدخل على سبيل المثال). ويتحدد سعر توازن السوق على أساس شرط تساوي العرض والطلب عند هذا السعر. وعادة ما يتجه الطلب إلى الانخفاض والعرض إلى الزيادة مع الأسعار، مما يؤدي إلى نظام يتحرك في اتجاه سعر توازن السوق- أي التوازن دون تدخل. ويمكن لنموذج العرض والطلب تفسير التغيرات، على سبيل المثال، في سعر التوازن العالمي للذهب. فهل تغير سعر الذهب بسبب تغير الطلب أم بسبب زيادة العرض لمرة واحدة لا تتكرر، مثل عملية بيع استثنائية من مخزون الذهب لدى البنك المركزي؟

بالمستوى الحقيقي لنتاج الاقتصاد المعني تستخدم آلاف الصيغ المركبة التي تحمل أسماء مثل «المعادلات التفاضلية غير الخطية المترابطة».

ويمكن أيضا تصنيف النماذج الاقتصادية على أساس النتائج المصممة لتفسيرها أو التساؤلات التي تسعى إلى الإجابة عليها. فعلى سبيل المثال، تفسر بعض النماذج تقلبات الاقتصاد صعودا وهبوطا حول مسار متطور على المدى الطويل، مع التركيز على الطلب على السلع والخدمات دون أن تكون دقيقة أكثر من اللازم بشأن مصادر النمو على المدى الطويل. ويجري تصميم نماذج أخرى للتركيز على القضايا الهيكلية، مثل تأثير الإصلاحات التجارية على مستويات الإنتاج على المدى الطويل، مع تجاهل التقلبات على المدى القصير. كذلك يصمم خبراء الاقتصاد نماذج لدراسة سيناريوهات «ماذا لو»، مثل أثر استحداث ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد الكلي.

كيف يبني خبراء الاقتصاد النماذج التجريبية

على الرغم من تنوع النماذج الاقتصادية التجريبية، فإن لها سمات مشتركة. ويدخل كل منها في حسابه المدخلات، أو المتغيرات الخارجية التي لا تحتاج إلى شرح في النموذج. وتشمل هذه العناصر متغيرات السياسات، مثل الإنفاق الحكومي، أو معدلات الضرائب، أو متغيرات غير متعلقة بالسياسات، مثل الأحوال الجوية. ثم هناك المخرجات، والتي تسمى المتغيرات التابعة (مثل معدل التضخم)، والتي سيسعى النموذج لتفسيرها عند تفعيل بعض المتغيرات الخارجية أو كلها. ولكل نموذج تجريبي معاملات تحدد كيف يتغير متغير تابع عند تغير أحد المدخلات (على سبيل المثال، استجابة استهلاك الأسر لتخفيض قدره ١٠٠ دولار في ضريبة الدخل). وعادة ما يتم تقدير هذه المعاملات (بأرقام محددة) بناء على البيانات التاريخية. وأخير، يضيف القائمون ببناء النموذج التجريبي متغير جامع لكل معادلة سلوكية لتفسير الخصائص المميزة للسلوك الاقتصادي على المستوى المنفرد. (وفي المثال السابق، لن تكون استجابات الأسر المختلفة متماثلة إزاء خصم ضريبي قدره ١٠٠ دولار).

بيد أن هناك اختلافات أساسية بين خبراء الاقتصاد حول الكيفية التي ينبغي أن تُستخلص بها معادلات نموذج تجريبي ما، إذ يصر بعضهم على أن المعادلات يجب أن تفترض تعظيم السلوك (على سبيل المثال، يختار عنصر ما استهلاكه في المستقبل لتعظيم مستوى رضائه حسب ميزانيته)، وكفاءة الأسواق، والسلوك الاستشرافي. وتضطلع توقعات العناصر وردود أفعالها إزاء تغيرات السياسات بدور حيوي في المعادلات الناتجة عن ذلك. ومن ثم، من المتوقع أن يتمكن مستخدمو النموذج من تعقب أثر تغيرات سياسات محددة دون أن يقلقوا بشأن ما إذا كان التغيير نفسه يغير سلوك العناصر.

ويفضل خبراء اقتصاد آخرون أن يتبعوا منهجا يتسم بمرعاة أكبر للفروق الدقيقة. وتبرز المعادلات التي يفصلونها، جزئيا، ما تعلموه من تجاربهم الشخصية عن البيانات المشاهدة. وخبراء الاقتصاد الذين يبنون النماذج بهذه الطريقة هم، في الأساس، يحصون مدى واقعية البنى السلوكية في النماذج المشتقة بطريقة أكثر منهجية. وعادة ما يعني إدراج التجربة أنه من المستحيل فصل تأثير صدمات معينة أو التنبؤ بتأثير تغير السياسات لأن المعادلات الأساسية لا تفسر صراحة التغيرات في سلوك العنصر المعني. ويتمثل المكسب، حسب قول هؤلاء الخبراء أنفسهم، في أنهم يقومون بعمل أفضل في مجال التوقعات (وخصوصا على المدى القريب).

ما الذي يصنع نموذجا اقتصاديا جيدا؟

بغض النظر عن المنهج المتبع، يتطلب المنهج العلمي (حيث يعتمد كثير من العلوم، مثل الفيزياء والأرصاد الجوية، إلى إنشاء نماذج) أن يكون لكل نموذج انعكاسات محددة يمكن التحقق منها فيما يخص الظواهر الاقتصادية التي يحاول تفسيرها. ويشتمل التقييم المنهجي على اختبار الانعكاسات الرئيسية للنموذج وتقييم قدرته على تكرار الحقائق المبسطة. ويستخدم خبراء الاقتصاد العديد من الأدوات لاختبار نماذجهم، بما في ذلك دراسات الحالة، والدراسات التجريبية في المعامل، والإحصاءات.

ومع ذلك، فإن عشوائية البيانات الاقتصادية كثيرا ما تعترض الطريق، لذلك يجب أن يتحرى خبراء الاقتصاد الدقة عندما يقولون إن نموذجا ما «يفسر بنجاح» شيئا ما. فمن منظور التنبؤ، يعني ذلك أن الأخطاء غير قابلة للتنبؤ وغير ذات صلة (صفر) في المتوسط. وعندما يفى نموذجان أو أكثر بهذا الشرط، فإن خبراء الاقتصاد يستخدمون بوجه عام تقلب أخطاء التوقعات لكسر التعادل - ويفضل بوجه عام أن يكون مستوى التقلب أقل.

وفي حالة حدوث أخطاء منتظمة في التنبؤ، فتلك إشارة موضوعية إلى ضرورة تنقيح النموذج التجريبي. وهذه الأخطاء المنتظمة تعني ضمنا عدم صحة معادلة أو أكثر من معادلات النموذج. وفهم سبب حدوث هذه الأخطاء المنتظمة يمثل جزءا مهما من التقييم المنتظم الذي يجريه خبراء الاقتصاد للنماذج.

لمماذا تفشل النماذج

جميع النماذج الاقتصادية، مهما كان تعقيدها، هي عمليات تقريب ذاتية للواقع تهدف إلى تفسير الظواهر المشاهدة. وبالتالي فإن تنبؤات النموذج تتأثر بعشوائية البيانات الأساسية التي يسعى إلى تفسيرها وبمدى صحة النظريات التي تُستخدم في اشتقاق معادلاته.

وخير مثال على ذلك هو الجدول الدائر حول فشل النماذج القائمة في التنبؤ بأسباب الأزمة المالية العالمية الأخيرة أو في استجلائها. وقد أنهى باللائمة في هذا الأمر على عدم كفاية الاهتمام بالروابط القائمة بين الطلب الكلي، والثروة، وتحمل المخاطر المالية المفرطة على وجه الخصوص. وخلال السنوات القليلة القادمة، سيُجرى قدر كبير من البحوث لكشف الدروس المستفادة من الأزمة وفهمها. وستضيف هذه البحوث معادلات سلوكية جديدة للنماذج الاقتصادية الحالية، كما ستطلب تعديل المعادلات القائمة (على سبيل المثال، تلك المعادلات التي تتناول سلوك وفورات الأسر) لربطها بالمعادلات الجديدة التي تضع نموذج القطاع المالي. وسيتمثل الاختبار الحقيقي للنموذج المحسن في قدرته على الإشارة باستمرار إلى مستويات المخاطر المالية التي تتطلب استجابة استباقية على صعيد السياسة.

ولا يوجد نموذج اقتصادي يمكنه أن يمثل وصفا كاملا للواقع. ولكن عملية تصميم النماذج في حد ذاتها واختبارها وتنقيحها تجبر خبراء الاقتصاد وصناع السياسات على إحكام وجهات نظرهم حول كيفية عمل اقتصاد ما. ويشجع هذا الأمر بدوره النقاش العلمي حول دوافع السلوك الاقتصادي وما يجب (أو لا يجب) عمله للتعامل مع إخفاقات السوق. وهو ما سيوافق عليه آدم سميث على الأرجح. ■

سام أولياريس، اقتصادي أول في معهد صندوق النقد الدولي.

التحديات الناشئة

الأسواق الصاعدة يجب أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد باستثمار نجاحها الاقتصادي

العام في حدود يمكن التعامل معها، والنظم المصرفية مستقرة، والبطالة الدورية منخفضة، وزخم قوي للنمو. وعلي النقيض من ذلك، يواجه العديد من الاقتصادات المتقدمة تحديات خطيرة تنبع من العجز المالي الحكومي الكبير، والدين العام الضخم، والمشاكل التي تعترى نظمها المصرفية، ومعدلات البطالة العالية، والنمو الضعيف. وإضافة إلى ذلك، تدعم التغيرات الهيكلية الأخيرة في الاقتصادات الصاعدة المحركات الثلاثة الرئيسية للنمو، وهي: تسارع نمو القوى العاملة وتزايد التوسع الحضري للسكان، وتزايد الاستثمارات بدعم من وفرة رأس المال الأجنبي، وتزايد الإنتاجية مع الارتقاء بمستوى الإنتاج إلى مرحلة القيمة المضافة في سلسلة الإنتاج. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الناتج السنوي العالمي سيزيد خلال عقدين من الزمن إلى أكثر من الضعف، من ٧٨ تريليون دولار إلى ١٧٦ تريليون دولار (بقيمة نقود اليوم)، منها ٦١ تريليون دولار في هيئة ناتج إضافي من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بينما ستبلغ مساهمة الاقتصادات المتقدمة نحو ٣٧ تريليون دولار.

تحولات ملاحظة في الاقتصاد العالمي

يزداد حاليا نمو العرض والطلب في الاقتصادات التي تزيد كثافتها السكانية كثيرا عن الاقتصادات المتقدمة. فهناك ثلاثة مليارات نسمة يعيشون في البرازيل وروسيا والهند والصين فقط - ويطلق عليها اختصارا مجموعة بلدان «بريك»- مقابل مليار نسمة في الاقتصادات المتقدمة. وتشكل الاقتصادات الصاعدة والنامية مجتمعة ٨٥٪ من سكان العالم. وتتزايد دخول أعداد كبيرة من الناس بسرعة مما يسبب تحولا جذريا في أهم جوانب الاقتصاد العالمي:

- الغذاء: يرتفع الطلب العالمي على الغذاء بسرعة لأن أعدادا كبيرة من الناس تتمتع بدخل أعلى للفرد، مما يسمح لها بشراء المزيد من الأطعمة المغذية. ويتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الأساسية ومنتجات الأغذية ذات القيمة المضافة الأعلى.
- السلع غير الغذائية: تشكل الحاجة لتحسين الإسكان ووسائل النقل وزيادة الطاقة ضغطا كبيرا رافعا للطلب على الموارد غير المتجددة كالبترول والمعادن. والأرقام المسجلة حقا مذهلة. ففي حين زاد الاستهلاك العالمي للنفط في السنوات العشر الماضية بنسبة ١٣,٥٪، زاد استهلاك النفط في الأسواق الصاعدة بنسبة ٣٩٪- وارتفع نصيبها من الاستهلاك العالمي من الثلث إلى النصف. وجاء إجمالي الطلب

عقب الأزمة الأخيرة، أدى التعافي ثنائي السرعة إلى تحول تركيز النمو الاقتصادي العالمي من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ففي الوقت الذي سجلت فيه الاقتصادات المتقدمة نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٪ في المتوسط في عام ٢٠١٠، حققت الاقتصادات الصاعدة والنامية نموا بنسبة ٧,٢٪. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن الاتجاه العام للتعافي بسرعتين سيستمر في العام الجاري. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢,٥٪ وأن تنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة ٦,٥٪، مع تصاعد استهلاكها كذلك. وسوف يزيد استهلاك الاقتصادات الصاعدة والنامية من السلع والخدمات، بالقيم المطلقة، بمبلغ قدره ١,٧ تريليون دولار خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي. وبالطبع، فإن النمو السريع في الأسواق الصاعدة سرعان ما يزيد من أهميتها في الاقتصاد العالمي. فهي تسهم بنحو ثلثي النمو الكلي في الناتج العالمي في العامين الماضيين، مقابل ثلث واحد في الستينات من القرن الماضي. كذلك فإن مساهمتها في التجارة الخارجية كبيرة ومتزايدة، حتى على الرغم من أن حجم تجارة الاقتصادات المتقدمة يكاد يكون الضعف.

يمثل تزايد أهمية اقتصادات الأسواق الصاعدة جانبا من اتجاه عام طويل الأجل. ففي كل من العقود الخمسة الماضية، تجاوز معدل نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية معدل نمو الاقتصادات المتقدمة- بهامش كبير في بعض الأحيان. ونتيجة لذلك، أسهمت الاقتصادات الصاعدة والنامية في نهاية العام الماضي بنسبة ٤٨٪ من الناتج العالمي (حسب تعادل القوى الشرائية- باستخدام سعر صرف عملة بلد ما إلى عملة بلد آخر لشراء نفس القدر من السلع والخدمات في كل بلد).

وقد يستمر هذا الاتجاه لفترة ما (انظر الشكل). فالظروف الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الصاعدة مواتية جدا: حيث عجز المالية العامة محدود نسبيا، والدين



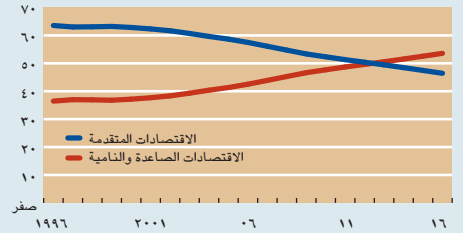
من زو المستشار الخاص للمدير العام في صندوق النقد الدولي.

Min Zhu is Special Advisor to the IMF's Managing Director.

مسارات متقاطعة

حصة الاقتصادات الصاعدة والنامية في إجمالي الناتج المحلي العالمي سوف تتجاوز حصة الاقتصادات المتقدمة بدءا من عام ٢٠١٣.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، على أساس تعادل القوى الشرائية)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

العالمي الإضافي تقريبا على النحاس والرصاص والنيكل والقصدير والزنك من أسواق الاقتصادات الصاعدة الكبرى. ومن المتوقع خلال الأعوام الخمسة القادمة، مثلا، أن تقفز حصة الأسواق الصاعدة من استهلاك النحاس إلى ثلاثة أرباع الاستهلاك العالمي مقارنة بالثلث فقط منذ عقد مضي.

• **تدفقات رؤوس الأموال:** رغم مساهمة الاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإنها لا تحوز سوى ١٩٪ من الأصول المالية العالمية. ونظرا لأن الأموال تتعقب آثار النمو والفرص، فإن التدفقات المالية والرأسمالية العالمية تواصل تحول وجهتها نحو اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويعتبر تحول ١٪ فقط من الأصول المالية في الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة مكافئا لحجم التدفقات الجارية للاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة. والواقع أن حجم التدفقات الرأسمالية من الولايات المتحدة إلى الأسواق الصاعدة قد زاد من ٣٠٠ مليار دولار سنويا خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ما يقدر بمبلغ ٥٥٠ مليار دولار في ٢٠١٠، بينما انخفض حجم التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة من ٩٠٠ مليار دولار أثناء ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦٠٠ مليار دولار في ٢٠١٠. وتشكل التدفقات الرأسمالية الوافدة الكبيرة مصدر ضغط رافع للاستهلاك وأسعار الأصول في الأسواق الصاعدة، كما يسمح باستمرار تراكم المخاطر في القطاع المالي.

• **أنماط الإنتاج:** تواصل أنماط الإنتاج العالمي في مجال الصناعات التحويلية تحولها. فأسواق الاقتصادات الصاعدة تنتج مزيدا من الآلات والمعدات عالية التكنولوجيا، بينما يتزايد انتقال الصناعات التحويلية منخفضة التكنولوجيا إلى البلدان منخفضة الدخل.

• **التجارة:** سوف تنجذب أنماط التجارة العالمية نحو الأسواق الصاعدة. وسيؤدي النمو القوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة من حيث الإنتاج والاستهلاك المحلي على السواء إلى زيادة التجارة مع الاقتصادات المتقدمة، وبشكل خاص فيما بين بعضها البعض.

• **البيئة:** تتنامى الأعباء الواقعة على كاهل البيئة. فقد أصبح التلوث واضحا في الهواء والماء، وستكون العواقب المحتملة مدمرة ما لم يقلل العالم من الانبعاثات الكربونية.

الحاجة إلى تغييرات كبيرة

لن تستطيع اقتصادات الأسواق الصاعدة معالجة التحديات طويلة الأجل التي تواجهها، إلا بإجراء تغييرات هيكلية عميقة في نماذج النمو والسياسات وأسلوب الحياة.

لم يعد نموذج النمو الذي يعتمد على الطلب من الاقتصادات المتقدمة يعود بالنفع على الأسواق الصاعدة. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تحول تركيزها من النمو الذي يقوده الطلب الخارجي إلى النمو الذي يتولد داخليا والمدفوع بقوة العرض. وينبغي أن تتبع السياسات جانب العرض وأن تولي له اهتماما خاصا. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تتخذ الخطوات التالية:

• بذل كل الجهود الممكنة لمواصلة زيادة إنتاجها الزراعي لمواجهة الزيادة الحادة في الطلب على الغذاء. ولن يقتصر ذلك على دعم الاستثمار في الزراعة فحسب، بل سيتطلب كذلك تشجيع البحث والتطوير لتعزيز الابتكار ونمو الإنتاجية في القطاع الزراعي.

• إيلاء اهتمام خاص لقطاع الخدمات؛ لأنه يخلق فرص عمل بوتيرة قابلة للاستمرار. وينبغي توجيه السياسات نحو فتح الأسواق أمام المنافسة وليس إغلاقها، كما كان معتادا في اقتصادات عديدة. وعلى وجه التحديد، يتعين أن

تمتتع الحكومات عن إضفاء الحماية المفرطة على مشروعات الأعمال الصغيرة على حساب المستهلكين. ويتعين عليها كذلك العمل بنشاط على إلغاء الاحتكارات حتى يستطيع أي شخص الدخول إلى السوق متى أراد، مما سيزيد من الكفاءة ويقلل من ضغوط الأسعار.

• **الاستثمار بشكل مكثف لتجنب الاختناقات.** وهذا يعني بالنسبة للحكومات الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في النقل والطاقة، وضمان حرية الدخول إلى كافة الأسواق والخروج منها حتى يتسنى للشركات الاستفادة من فرص مزاولة الأعمال. ويعني هذا أيضا تعليم وتدريب العمال لزيادة الكفاءة في استخدام رؤوس الأموال وتحسين دخول الأسر. ومن شأن الاستثمار في تطبيق التكنولوجيات الراسخة والجديدة أن يسهم أيضا في تعزيز الإنتاجية.

إن استقرار الاقتصاد الكلي يتسم بأهمية قصوى حتى تعمل السياسات الأخرى بفاعلية. لذلك فإن الأسواق الصاعدة تحتاج للاحتفاظ باحتياطات وقائية قوية على المستويات المالية والمالية العامة والخارجية وتنفيذ سياسات مالية كلية جيدة. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تعمل بصفة مستمرة على تحسين مؤسساتها بهدف تصميم سياسات أفضل وتنفيذها.

وهناك مجالان أعتقد أنهما يتسمان بأهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأسواق الصاعدة: وهما بناء نظم للتقاعد والرعاية الصحية تتسم بمقومات البقاء، وإصلاح النظم المالية. فمع نمو السكان، تلقي نظم التقاعد في أغلب الأسواق الصاعدة بأعباء لا مبرر لها على عاتق الجيل التالي، أو في حالة خفض المنافع، يحتمل أن تؤدي إلى عودة شرائح كبيرة من السكان إلى ربة الفقر. وبالمثل، يتعين إجراء إصلاحات كبيرة لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية عالية الجودة. وهناك أمثلة ناجحة وغير ناجحة على حد سواء لإصلاح نظم التقاعد والرعاية الصحية في الاقتصادات المتقدمة، ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تستخلص الدروس من هذه الأمثلة وأن تصمم نظاما تتلاءم مع ظروفها الخاصة.

ويتعين كذلك على الأسواق الصاعدة إصلاح نظمها المالية، فهي محور النشاط الاقتصادي - حيث توجه مدخرات البلاد إلى الاستثمار، وهو العنصر الرئيسي للنمو. وتقوم المؤسسات المالية كذلك بدور مهم في تيسير تدفقات رؤوس الأموال الوافدة من الخارج، والتي يتوقع أن تستمر قوية في الأجل المتوسط كرد فعل لفرص النمو المواتية في الأسواق الصاعدة. ويتعين إجراء الإصلاحات لضمان استفادة الاقتصاد من القطاع المالي وليس العكس، وألا يتم تعميم الخسائر في حين تتم خصخصة المكاسب.

وأخيرا، وربما الأكثر جوهرية، هناك حاجة لدعم أسلوب حياة أكثر احتراما للأرض ومواردها المحدودة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن نعمل على خفض استخدامنا للطاقة واستخدامها على نحو أكثر فعالية، وإنتاجها بطرق أكثر نظافة. ويتعين أن نكون أكثر مراعاة لما نستهلكه وكيف نستهلكه. وتغيير مثل هذه السلوكيات لا يكون سهلا، لكن الحكومات تستطيع أن تنشئ الحوافز المناسبة عن طريق تسعير الكربون بالشكل الصحيح، بما في ذلك التكلفة البيئية لأنشطتنا في نظام حساباتنا الوطنية، وإدراج القيمة الحقيقية للنظم البيئية في حسابات ثروتنا القومية.

اكتسبت السنتان الماضيتان أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب الاقتصادات الصاعدة والنامية، ويبدو المستقبل واعدًا. ولكن ليس هناك ما يضمن دوام أوقات اليسر. والواقع أن هذا المستقبل المشرق لن يتحقق على الأرجح إلا بإعطاء الأولوية للتحديات التي نكرتها ومعالجتها بالشكل المناسب. فالتاريخ الحديث حافل بحالات خطيرة من شلل السياسات وما يترتب عليها من سنوات وعقود ضائعة. ■

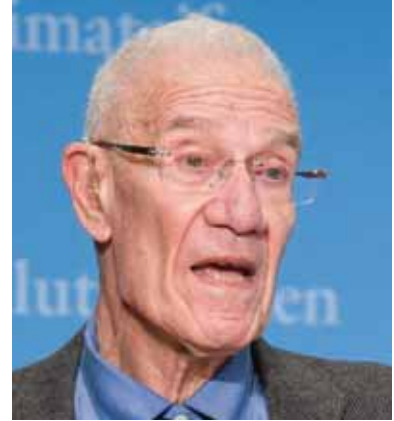
نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير



جوزيف ستيغليتز



مايكل سبنس



روبرت سولو

كاميلا أندرسن
Camilla Andersen

جوزيف ستيغليتز من جامعة كولومبيا، وروبرت سولو، الأستاذ الفخري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وفيما يلي ما وجدوا لزاما عليهم أن يدلوا به بشأن بعض الموضوعات الأكثر إثارة للجدل في الاقتصاد اليوم.

التمويل والتنمية: ما الدروس التي تعلمناها من الأزمة؟ ستيغليتز: هناك إدراك عند مستوى عال جدا من التحليل بأن الأسواق لا تتسم بالضرورة بالكفاءة والاستقرار اعتمادا على عواملها الذاتية. فلقد كان كثير من الاقتصاديين يعتقدون أن هذا هو الحال قبل الأزمة. وكان هناك اعتقاد آخر شائع بأن إبقاء التضخم منخفضا ومستقرا أمر ضروري، وكاف تقريبا، للحفاظ على ارتفاع النمو والأداء الاقتصادي الجيد. ومن الواضح أن ذلك خطأ أيضا.

ولكن لعل الدرس الأبرز- ليس من أجل السياسات بقدر ما هو من أجل التحليل الاقتصادي- هو أن النماذج التي استُخدمت قبل الأزمة لم تتنبأ بالأزمة ولم توفر إطار للتصدي للأزمة عندما حدثت.

لذلك، يمكن القول بأن هذا الوقت مثير لاهتمام الاقتصاديين، لأنه يعني أن هناك عملا كثيرا يجب القيام به.

بعد عامين ونصف العام من تسبب انهيار بنك ليمان براذرز في إشعال فتيل أسوأ أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، اجتمع نفر من أبرز الأسماء في عالم الاقتصاد بدعوة من صندوق النقد الدولي لمناقشة ما تعلمناه- أو ما ينبغي لنا عمله بشكل مختلف.

لقد كانت الأزمة دعوة لصحوة أصحاب النظريات وصناع السياسات، إذ ينبغي أن تتكيف النماذج الاقتصادية وأدوات السياسات- وكيفية استخدامها- مع التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

وقد قال أوليفيه بلانشار كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي لأكثر من ٣٠٠ من الأكاديميين والصحفيين والناشطين في المجتمع المدني اجتمعوا في الأونة الأخيرة في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة لحضور المؤتمر: «إن الأزمة بينت بوضوح كلا من حدود الأسواق وحدود التدخل الحكومي. لقد أن الأوان لحصر التطورات واستخلاص المجموعة الأولى من الدروس المستفادة».

وأجرت مجلة التمويل والتنمية أحاديث مع ثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد ممن شاركوا في المؤتمر وهم الأستاذ مايكل سبنس من جامعة ستانفورد، والأستاذ

ثلاثة فائزين
بجائزة نوبل
يناقشون ما تعلمناه
من الأزمة

التمويل والتنمية: كيف غيرت الأزمة التفكير في السياسة النقدية؟

سبنس: إن ما استخلصته من المناقشة العامة هو أن التضخم لا يزال أحد الأهداف المهمة للسياسات، ولكنه لا يمكن أن يغدو محور التركيز الوحيد للبنوك المركزية. وإذا شعر المرء بالقلق بشأن استقرار أنظمة بنفس مستوى تعقيد أنظمتنا المالية، فمن الواضح تماما- في اعتقادي- أن التركيز على التضخم ليس كافيا. سولو: إن الاعتماد المحض على السياسة النقدية التقليدية، والتي يجب عدم التخلي عنها بالطبع، يبدو أنه قد بلغ حده الأقصى، وعلى المرء أن يغير قبلته عنها ولو إلى سياسة مالية عامة مباشرة أو إلى أساليب مبتكرة للتعامل مع النقود والائتمان.

وتتمثل إحدى الأفكار المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بانعكاسات السياسة المباشرة في إلقاء نظرة جديدة على الطريقة التي تتوسط بها آلية الائتمان بين المدخرين والمستثمرين وتستخدم الائتمان استخداما منتجا. وهذا الأمر مهم بشدة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وقد تجمدت آلية الائتمان للمشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم في الوقت الراهن تماما [في الولايات المتحدة].

ستيغليتز: سادت وجهة نظر في بعض الأوساط، قبل الأزمة، ترى أن سياسة المالية العامة لم تكن مؤثرة بنفس مستوى تأثير السياسة النقدية، والقيد الوحيد على ذلك سينشأ عندما ينخفض سعر الفائدة إلى الصفر- عندئذ لا تستطيع السياسة النقدية أن تعمل، وكان المعتقد أن تلك ظروف غريبة ويكاد يستحيل أن تحدث أبدا.

حسنا! إننا نعيش الآن في خضم هذه الظروف عينها. وها نحن قد عدنا إلى وضع أصبحت فيه سياسة المالية العامة مهمة بالفعل.

التمويل والتنمية: ما الدور الذي تراه لسياسة المالية العامة حاليا؟ سبنس: أظن أن موقف المالية العامة يفرض مخاطر ويجب تسويته. وأتصور أننا سنخوض غماره، ولكننا قد لا نفعل وينشأ لدينا نوع من الأزمة المصغرة سواء في أوروبا أو في أمريكا أو في كليهما.

سولو: على صعيد سياسة المالية العامة، هناك الكثير من القوة الكامنة، والقيود الموجودة سياسية في الأساس. لقد أوجدنا زيادة هائلة في الدين العام في الولايات المتحدة: وهذا واضح تماما. ونحن لم نصل بالتأكيد إلى آخر الحدود

«سيجاهد النمو من أجل استعادة تعافيه، لكن

مشكلة فرص العمل ستظل قائمة».

مايكل سبنس

الممكنة للدين العام لأن الحكومة الفيدرالية لا تواجه أي صعوبة في الوقت الحالي في بيع سنداتها.

ولكن أي سياسة جريئة على صعيد المالية العامة سيترب عليها تراكم للدين العام أكبر حتى من ذلك، وستتعين تسويته على المدى الأطول.

ستيغليتز: أحد الدروس التي برزت بقوة كبيرة هو أن سياسة المالية العامة تؤتي أكلها- أي أنه حينما يكون الاقتصاد ضعيفا يمكن للإنفاق الحكومي أن ينشط الاقتصاد بالفعل.

وقد اضطلع صندوق النقد الدولي بدور بناء جدا في هذه الأزمة بتذكير كثير من الناس بأن ما نحتاجه الآن هو التنشيط، وتذكير الناس بأن بعض النتائج

وجهة نظر ستيغليتز حول كيفية إصلاح النظام المالي

التمويل والتنمية: ما الذي يجب عمله بشأن القطاع المالي؟

ثمة إقرار عقب الأزمة بأننا لم ننشئ في الحقيقة نظاما ماليا أكثر استقرارا- أي أننا نعود بدرجة أكبر من اللازم إلى حيث كنا قبل الأزمة. بل غدت الأمور أسوأ من ذي قبل من بعض النواحي.

إنها أسوأ من وجهتين. الأولى، أن لدينا نظاما مصرفيا أكثر تركزا، خاصة هنا في الولايات المتحدة. والثانية، أن مشكلة الخطر الأخلاقي بلغت أعلى مستوياتها. وتذكر البنوك أنه إذا تأزمت الأمور، سيتم إنقاذ أي بنك إذا كان حجمه كبيرا جدا. وهكذا، فإننا لم ننجح فعلا في إصلاح نظامنا المالي، بل أصبحت نقاط الضعف أكبر من بعض النواحي. وقد تناقصت قدرتنا على الاستجابة للأزمة بسبب ارتفاع الديون والعجز، وهو ما نجم عن الأزمة ذاتها.

وانعكاسات ذلك هي أننا نحتاج فعلا للعودة إلى العمل على محاولة تصميم نظام من القواعد التنظيمية، تشمل التأكد من أننا نحد من حجم البنوك الأكبر التي يعتقد أنها غير قابلة للإفلاس وكذلك من أننا نوفر فرصا متساوية.

التمويل والتنمية: كيف سيبدو شكل هذا التنظيم؟

التنظيم يجب أن يكون عالميا في طبيعته، ولكن إذا لم نستطع التوصل إلى اتفاق عالمي، يصبح من الضروري أن تمضي البلدان قدما لتحمي نفسها. ينبغي تنظيم البنوك على أساس أنها شركات تابعة وليست فروعاً، حتى تتوافر لكل حكومة سيطرة كافية على جهازها المصرفي. ولن يكون هذا حلا كاملا، ولكننا

سنتحول عن مفهوم السوق الواحدة إلى إدراك أنه ما دام ليس لدينا هيكل عالمي كامل للقواعد التنظيمية، فإن على كل بلد مسؤولية تجاه مواطنيه واقتصاده. والنقطة الثانية المهمة هي أن التدفقات عبر الحدود قد تكون باعثة على عدم الاستقرار إلى حد كبير. ويتمثل أحد المصادر الرئيسية للاضطرابات- خاصة في البلدان النامية- في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل غير المستقرة، وهو ما يعني ضمنا أنه يتعين على أي حكومة ترغب في خلق اقتصاد أكثر استقرارا أن تفكر بععمق شديد بشأن إدارة حساب رأس المال. ويتضمن هذا الأمر استخدام طائفة واسعة من الأدوات، بدءا من القواعد المصرفية الاحترازية إلى التدخلات في سعر الصرف، والضرائب، وربما أيضا وضع ضوابط.

لذلك فنحن نشهد تغيرا كبيرا في طريقة التفكير بشأن هذه التدفقات عبر الحدود.

التمويل والتنمية: هل ثمة دور ليضطلع به صندوق النقد الدولي؟

نعم، دور كبير جدا. فأفضل طريقة لوضع قواعد تنظيمية هي أن تكون عالمية، لأنه في غياب القواعد العالمية، ستكون هناك موازنة تنظيمية. وإذا أردنا إنشاء نظام مالي مستقر، يتعين علينا جميعا أن نرفع مستوى معاييرنا. ويمكننا القول بأن هذا هو أهم درس تعلمناه من الأزمة- إن سعي كل بلد من أجل تحقيق مصالحه الخاصة لن يؤدي بالضرورة إلى رفاه الاقتصاد العالمي. لذلك هناك حاجة إلى هذا النوع من التنسيق.

وجهة نظر سبنس حول أهمية الأسواق الصاعدة

التمويل والتنمية: ماذا يحمل المستقبل للأسواق الصاعدة؟

لقد تصدت الأسواق الصاعدة للأزمة بصورة جيدة جدا. وقد استردت عافيتها بسرعة أكبر مما توقعه أي واحد منا. وقد عاد أغلبها إلى معدلات النمو التي كانت قائمة قبل الأزمة. ويبدو أن هذا وضع قابل للاستمرار، حتى رغم أن البلدان المتقدمة لا تزال تتعثر في خطاها.

وكان يمكن للهبوط الكبير في النشاط الاقتصادي في أوروبا أو أمريكا الشمالية أن يترك على الأقل بصمته على معدل النمو، لولا حدوث فكه ارتباط جزئي. ولم يكن هذا الأمر ليصدق منذ عشر سنوات مضت، إنه دالة على ازدياد الحجم الإجمالي للأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي. فدخلها المتصاعدة تجعل الإنتاج المحلي أكثر إغراء، والتجارة بين الأسواق الصاعدة كبيرة وأخذة في التزايد. وتزيد كل هذه التطورات من قدرتها على الحفاظ على استمرار النمو بدون مساعدة خارجية.

التمويل والتنمية: ما التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المجموعة من البلدان؟ يمثل التضخم مشكلة مهمة جدا. وارتفاع أسعار السلع الأولية مصدر ألم كبير لأن له تأثيرا أكبر على التضخم في البلدان النامية وله تأثير معاكس على التوزيع.

السابقة بشأن سياسات العجز كانت خاطئة. فالإنفاق بالعجز هو ما نحتاج إليه. والتكشف المبكر أكثر من اللازم يمكن أن يعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي.

التمويل والتنمية: ما هي احتمالات إنعاش النمو مستقبلا؟

سبنس: سيجاهد النمو من أجل استعادة تعافيه لكن مشكلة فرص العمل ستظل قائمة. وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية - التي عادت فيها الاقتصادات الصاعدة لتتضم إلى الركب- سيتباين النمو عن فرص العمل في

وجهة نظر سولو حول أهمية التعليم

التمويل والتنمية: ما المطلوب حتى يعود الناس للعمل؟

يكتسب دور التعليم أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

ونميل نحن - الاقتصاديون - إلى قياس التعليم بالمدخلات وليس بالمخرجات. ذلك أننا نحصى عدد السنوات التي أمضاها الأشخاص في الدراسة. وبدلا من الإفراط في الفلق حول مقدار التعليم، يجب أن نفكر في مضمون التعليم. ما هي المعارف التي يحتاج الأطفال إليها في المدارس الابتدائية أو الثانوية في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل؟ إن هذا ليس بالضرورة هو ما يعلمونه لهم.

وبالمناسبة، يصدق الشيء نفسه على البلدان المتقدمة والولايات المتحدة. إننا نقيس نجاحنا في إخراج سكان متعلمين بشريحة المجموعة العمرية الملحق بالكلية. وسأكون مهتما جدا بأنواع أخرى من التعليم ما بعد الثانوي المبنية على المهارات والتي ستسلب الناس من أجل الوظائف التي يحتمل توافرها.

وسيتطلب هذا الأمر اشتراك أصحاب الأعمال في التخطيط لذلك النوع من التعليم. وهذه الفكرة جديدة تماما بالنسبة للولايات المتحدة، وربما بالنسبة لجزء كبير من العالم.

فينفق الفقراء في العديد من البلدان النامية ما يناهز ٥٠٪ من دخلهم على الطعام. فإذا ما حدث ارتفاع كبير في أسعار الطعام، يتمثل تأثير الأمر الواقع في تخفيض الدخل الخاصة بالفئات الأضعف، وهذا أحد مصادر القلق الأساسية جدا.

لذلك يتمثل أحد دروس الأزمة بالنسبة للأسواق الصاعدة في أنها تحتاج إلى إيلاء اهتمام أكبر لوضع آليات معدة مسبقا تسمح لها بإعادة توزيع الدخل أو توفير الدعم في مواجهة الصدمات.

والبديل هو اعتماد سياسات غير مثالية. ولنضرب مثلا لذلك: فقد قامت الهند بفرض قيود على التصدير أثناء موجة الارتفاع الشديد الأخيرة في أسعار الغذاء قبيل أن تضرب الأزمة ضربتها مباشرة - وهي، إلى جانب تايلند، إحدى أكبر دولتين مصدريتين للأرز في العالم. والهنود حاليا متقدمون ومحتكون جدا ويعرفون تماما أن هذا لم يكن هو الحل السليم للمشكلة. ولكن لم يكن أمامهم سبيل آخر لحماية أفقر شرائح السكان من الارتفاع الباهظ في أسعار السلع.

لذلك أنا أعتقد أنك ستري أن هذه التدابير الدفاعية بشكل عام ستكتسب أولوية عالية في الأسواق الصاعدة، فقد تعلمت هي أيضا دروسا مريرة في أواخر أعوام التسعينات من القرن الماضي، وقد أفادتها وأبقتها في حالة جيدة في هذه المرحلة حيث استمت بوجود ديون خارجية منخفضة، وعافية مالية جيدة في الأغلب، واحتياجات للتأمين الذاتي.

البلدان المتقدمة. لذلك لا نستطيع أن نفترض أن فرص العمل ستتعاوى أو أن توزيع الدخل سيسير في الطريق الذي نشده له في البلدان المتقدمة، لمجرد أن النمو أخذ يتعافى.

والسبب هو أن النمو سيحدث في قطاع التبادل التجاري، في مجال يشهد انكماش الميزة التنافسية التي تحظى بها البلدان المتقدمة لأن أجزاء مختلفة من تلك السلاسل العالمية للعرض تنتقل إلى أماكن أخرى. وأعتقد أننا في فترة يتعين علينا أن نتعامل فيها بشكل منفصل مع مشكلة فرص العمل - مع توزيع الدخل من ناحية ومع النمو من الناحية الأخرى.

سولو: إن أسهل طريقة لتشجيع النمو وتوفير فرص العمل في الولايات المتحدة قد تتمثل في البحث عن طرق يمكن بها حث الحكومة أو النظام المالي الخاص على تقديم ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع في الوقت الحالي الحصول على ائتمان ومن ثم لا تتوسع في توفير فرص العمل.

ستيغليتز: لكي نستعيد عافيتنا بطريقة قوية ومستقرة، يتعين علينا أن ندفع النمو العالمي في طريقه إلى الأمام. ويتعلق هذا الأمر في الحقيقة بكيفية عمل النظام العالمي بأكمله. ونظام الاحتياطي العالمي جزء مهم من ذلك. فالكشف طريقة لإحلال نظام عالمي محل النظام الحالي القائم على الدولار أمر له أهمية قصوى.

ويتمثل أحد المناهج لتحقيق ذلك في توسيع نظام حقوق السحب الخاصة (SDR) الذي يديره صندوق النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة هو نظام لأصول احتياطية دولية أنشأه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ لتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء). وثمة اقتراحات الآن بإصدار حقوق سحب خاصة بشكل منتظم حتى يمكن استخدامها على نحو معاكس للاتجاهات الدورية ومعالجة الاحتياجات العالمية مثل تغير المناخ وتمويل البلدان النامية. ■

كاميلا آندرسن، محرر أول ضمن فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.



ما وراء الأكمة

نسب رأس المال المصرفي تحسنت منذ الأزمة، لكن السبب الأساسي هو تراجع الإقراض من البنوك

وإذا ما نظرنا إلى المتوسطات الوطنية، يتضح تدهور مستوى ملاءة النظام المصرفي بالنسبة للبلدان التي تضررت بشدة على وجه الخصوص من جراء الأزمة، حيث زادت المتوسطات بالنسبة لليونان والبرتغال زيادة طفيفة عن الحد الأدنى البالغ ٨٪ في عام ٢٠٠٨. وظلت نسبة كفاية رأس المال في آيسلندا - وهي من أولى ضحايا الأزمة المالية- تتأرجح عند نسبة أعلى قليل من ١٢٪ حتى عام ٢٠٠٧، عندما اكتسحت الأزمة المالية ما يربو على ٨٠٪ من أصول النظام المصرفي في ذلك البلد. وبعد إعادة هيكلة نظام آيسلندا المالي ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ١٨٪ في ٢٠١٠. وتبين نسب كفاية رأس المال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان نمطا مماثلا لنمط مجموعة البلدان المتقدمة- أي قيم مستقرة حتى عام ٢٠٠٨ تبعتها زيادة مطردة.

حقق القطاع المصرفي في مختلف مناطق العالم ارتدادا إيجابيا، مقيسا بنسب كفاية رأس المال، منذ بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. ففي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ - وحتى أثناء الأزمة- أظهرت كل المناطق نمبا مشجعة لكفاية رأس المال تتخطى الحد الأدنى البالغ ٨٪ الذي وضعته اتفاقيات بازل، التي حددت قواعد مصرفية دولية حول مقدار رأس المال الذي ينبغي للحكومات تجنيبه. وقبل الأزمة ظلت نسب رأس المال مستقرة في أغلب المناطق - في الاقتصادات المتقدمة، وآسيا النامية، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء- وأظهرت اتجاها للهبوط (من مستويات مرتفعة نسبيا) في وسط أوروبا، وكومنولث الدول المستقلة والشرق الأوسط. وبعد الأزمة المالية، زادت نسب كفاية رأس المال بشكل مطرد في كل المناطق فيما عدا الشرق الأوسط ووسط أوروبا.

كيف تحقق ذلك؟ في حين شهدت أغلب الاقتصادات المتقدمة تحقيق زيادة في أسهم رأس المال، فقد حسّنت البنوك نسب كفاية رأسمالها بقصر الائتمان على عملائها وتحويل تركيبة محافظ أوقافها المالية إلى أصول منخفضة المخاطر مثل الأوراق المالية الحكومية. وتظهر مناطق أخرى زيادة في كل من قاعدة رأس المال وتعرض البنوك للمخاطر.

ضبط نسب كفاية رأس المال

جرى تصميم متطلبات رأس المال لضمان احتفاظ البنوك بما يكفي من الموارد لامتناس الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية. وثمة مقياس معياري لسلامة فسادى البنوك وهو نسبة كفاية رأسمالها. وتحسب هذه النسبة التي استحدثتها اتفاقية بازل الأولى في ١٩٨٨، باعتباره إجمالي الحد الأدنى لرأس مال البنك مقسوما على أصوله المرجحة بالمخاطر. ونقحت مراجعة اتفاقية بازل الثانية حساب ترجيح المخاطر وأدمجت فيه ثلاثة عناصر أساسية من المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

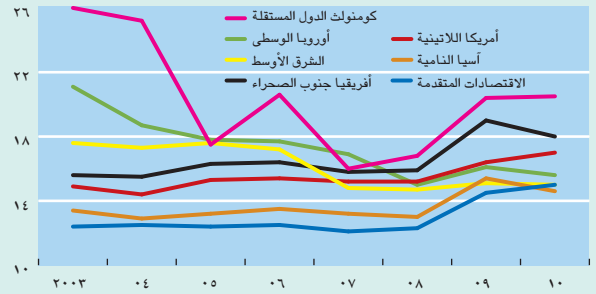
ونظرا لأن نسب كفاية رأس المال مصممة لقياس ملاءة فسادى المؤسسات، فإن المتوسطات القطرية قد تخفي القيم الشاذة لتلك المؤسسات التي تواجه صعوبات في التمويل. وعلاوة على ذلك، ربما تكون المؤسسات المالية أو الجهات الرقابية هي التي قللت من شأن المخاطر، مما يسفر عن نسب كفاية رأس المال تغالي في سلامة النظام المصرفي. وهناك عوامل أخرى، مثل السيولة أو مخاطر النقد الأجنبي، قد توهن أيضا قدرة المؤسسات المالية على البقاء.

حول قاعدة البيانات

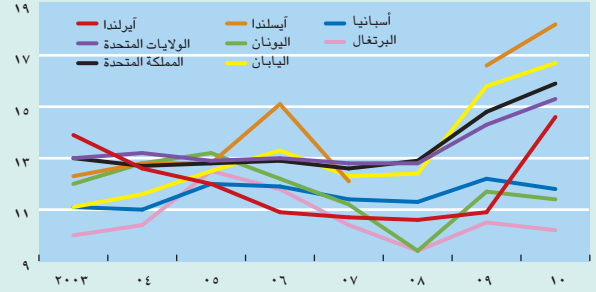
تم حساب نسب كفاية رأس المال من مؤشرات السلامة المالية (FSIs) التي قدمتها البلدان للنشر على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (<http://fsi.imf.org>) على الإنترنت ومن بيانات جُمعت من مواقع رسمية على الإنترنت. وقد نشرت مجموعة البيانات كاملة للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ في الجدول ١ من مؤشرات السلامة المالية المصاحبة لعدد إبريل ٢٠١١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي (<http://fsi.imf.org/fsitables.aspx>). وقسمت البلدان حسب المناطق وفقا لتصنيف تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي.

تحسنت نسب رأس مال البنوك منذ بداية الأزمة.

(نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، متوسطات)



(نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، متوسطات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية؛ والسلطات الوطنية. ملاحظة: لم تنشر آيسلندا النسب المالية لعام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية.

إعداد هوزيه كارتاس (José M. Cartas) وريكاردو سيرفانتيس (Ricardo Cervantes) من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

لندع الأدلة تتحدث



أبهيجيت بانرجي، وإستر دافلو

Abhijit Banerjee and Esther Duflo

اقتصاد الفقراء
Poor Economics

إعادة نظر جذرية في كيفية مكافحة الفقر العالمي

A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty

Public Affairs, New York, 2011, 336 pp., \$26.99 (cloth).

جاءت

أهم زيادة في فهم اقتصاد التنمية، خلال السنوات الأخيرة، من نمو تجارب المراقبة العشوائية للتعرف على سلوك الأفراد في البلدان الفقيرة. وقام كل من أبهيجيت بانرجي وإستر دافلو رائدي المشروع الفكري والمؤسسين لتجارب المراقبة العشوائية، في هذا الكتاب المهم الذي يغري بالقراءة، بتجميع عدد كبير من النتائج وشرعا في استخلاص استنتاجات بالنسبة للسياسات الرامية إلى انتشار الفقراء من هدة الفقر.

وكما يوحي الاسم، فإن تجارب المراقبة العشوائية تدرس استجابات مختلف مجموعات الأفراد أو الشركات، مع تحديد أثر الخصائص الأخرى التي تؤثر في السلوك عند مجابهة مجموعة جديدة من الظروف. فعلى سبيل المثال، عرض الباحثون في كينيا «الناموسيات» بأسعار تتراوح ما بين المدعومة نوعا ما والمجانبة، لتحديد مدى حساسية استخدام هذه الشبكات الواقية للأسعار (واتضح أنها حساسة جدا للسعر، لكنها غير حساسة لدخل المستخدم).

وتناول البحث السلوك في مجالات الصحة العامة، وانتظام المعلمين في المدارس وفورات الأسر وقروضها (خاصة القروض الصغرى)، وإنشاء مشروعات الأعمال الصغيرة والتوسع فيها، والتحاق الأطفال بالمدارس وكثير من الأمور غير ذلك. وفي دراستهما لتلك المسائل وغيرها، يبدأ بانرجي ودافلو

عادة برواية حكايات عن سلوك الأفراد الفقراء (أو ظروفهم أو القضايا التي يواجهونها). ثم يستخلصان منها استنتاجات عن السلوك ويكشفان عن نتائج تجارب المراقبة العشوائية، التي تلقي الضوء على استجابات الفقراء لمختلف الحوافز ويتوصلان لنتائج حول السياسات الأكثر فعالية في مكافحة الفقر.

ويطرح الإطار التحليلي للكتاب سؤالا عما إذا كان التخلص من الفقر يتخذ اتجاها خطيا نسبيا: فعندما يصبح الناس أقل فقرا، هل يكونون أكثر قدرة على مواصلة تحسين وضعهم أو أن شيئا ما مثل «مصيدة الفقر» يتطلب حصولهم على «دفعة قوية» يعبرون بها العتبة التي يستطيعون بعدها مواصلة تقدمهم بجهودهم الذاتية؟ ويرى المؤلفان أن نتائج تجارب المراقبة العشوائية تعتبر بصفة عامة داعمة لمنهج «الدفعة القوية».

ويقدم بانرجي ودافلو، بناء على الأدلة التي تراكمت من خلال النتائج والاستنتاجات حول السلوك، عددا كبيرا من وصفات السياسات. على سبيل المثال، فإنهما يخلصان فيما يتعلق بقطاع الصحة، إلى أن التكنولوجيا الطبية «غير المكلفة» هي «فاكهة قطوفها دائية». ويشمل ذلك «تحصين الأطفال من الأمراض، وأدوية القضاء على الديدان، والتطعيم ضد التيفانوس (الكزاز) لمن سيصبحن أمهات، وتوفير فيتامين «باء» لمكافحة العمى، وأقراص الحديد والدقيق المدعم بالحديد لمكافحة الأنيميا».

والاستنتاج الكلي الذي يخلص إليه الكتاب حول الرعاية الصحية جدير بالذكر هنا: «إن ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لسياسات الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة في تيسير حصول الفقراء قدر الإمكان على الرعاية الصحية الوقائية... وينبغي أن يتم توفير أجهزة «مجانبة لتوزيع الكلور» بجوار مصادر المياه؛ وينبغي مكافأة الآباء الذين يقومون بتطعيم أطفالهم؛ وينبغي أن يحصل الأطفال مجانا على أدوية القضاء على الديدان والمكملات الغذائية في المدرسة، ويجب أن تكون هناك استثمارات عامة في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي».

وحتى إذا كان اهتمام المؤلفين مقتصرًا على الرعاية الصحية فحسب، فإن قائمة رغباتهما طويلة بحيث تثير تساؤلا حول مسألة التكلفة. لكن بانرجي ودافلو لديهما المزيد من وصفات السياسات للجوانب الأخرى من السياسات الاجتماعية. ويوضحان المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الفقراء، وعدم توافر خيارات التأمين لهم، ويخلصان إلى «أنه بناء على ذلك هناك دور واضح للعمل الحكومي. إذ يتعين على الحكومة أن تدفع جزءا من أقساط التأمين عن

الفقراء». ويؤيد المؤلفان التحويلات النقدية لتشجيع البقاء في المدرسة، وتنظيم البنوك لمطالبتها بإقراض «القطاعات ذات الأولوية»، وتعميم الالتحاق بالمدارس، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية (خاصة في القرى التي يعيش فيها الفقراء)، وتوفير «الوظائف الجيدة» لإتاحة فرصة الهرب من «مصيدة الفقر»، وكثير غير ذلك.

ونظرا لأن «الوظائف الجيدة» تميل عادة للتركز في المدن، فإن المؤلفين لا يدعون فقط إلى إنشاء تلك الوظائف (لكنهما لا يذكران كيفية تحقيق ذلك، عدا مطالبتهما البنوك بتقديم الائتمان للشركات متوسطة الحجم)، لكنهما يدعون أيضا لدعم الهجرة إلى المناطق الحضرية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم الأماكن يزيد فيها عدد المهاجرين على عدد «الوظائف الجيدة» المتاحة، فإن الاقتصادات الكلية لهذه الوصفة تغدو محل تساؤل.

وليس ثمة شك في أن كثيرا من البرامج التي يدعو إليها بانرجي ودافلو جدير بالثناء، إذا تم تطبيقها بفاعلية. ويبقى بعد ذلك سؤالان رئيسيان. وبعض الأسئلة الأقل أهمية. أولا، هل يمكن تنفيذ كل تلك السياسات في نطاق إطار مالي / اقتصادي كلي مستقر؟ وإذا تعذر ذلك، فإن الأسئلة المعتادة عن معدلات العائد النسبية تثار وتظل دون رد ملائم. وثانيا، إذا أخذنا في الاعتبار فشل الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها حتى الآن في تلك المجالات، فهل يمكن أن نأمل في إمكانية تنفيذ السياسات التي يدعو إليها دون التعرض للمشكلات ذاتها (ذهاب معظم المكاسب للأغنياء، مع عدم القدرة على إبقاء المعلمين في الفصول الدراسية، مثلا)؟

والسؤال الذي لم تتم الإجابة عليه هو كيف يمكن للحكومات تمويل تلك التدابير في الفترة الانتقالية (إذا ما نحينا جانبا تحصيل الضرائب على الدخل المحسنة مستقبلا، لاسترداد بعض التكاليف).

ويوضح بانرجي ودافلو بشكل مقنع أن ثمة قدر كبير من التبديد في البرامج القائمة. لكن الأمر هذا لا يثبت أن الأطباء المختصين يمكن أن يظهروا بين عشية وضحاها، أو أن إغلاق العيادات الطبية (المهملة) سيحرر موارد كافية لتمويل توصيات المؤلفين. وبالنسبة لبعض التوصيات، فإن المشكلة أكثر وضوحا: إن وجود نظام مالي أفضل أداء هو أحد الاحتياجات الواضحة في البلدان الفقيرة. لكن المؤلفين يتحركان في الاتجاه العكسي، مع الدعوة لتوجيه مزيد من الائتمان للمشروعات متوسطة الحجم (لإيجاد «وظائف جيدة»)، ولعمليات التمويل الأصغر. إلا أنه حتى عندما يتعلق الأمر بالتوصيات التي تبدو منطقية

يستحق الدراسة (خاصة تقنين الائتمان، ودعم التأمين والهجرة)، مثل عمليات المفاضلة، والتكلفة النسبية والانعكاسات الاقتصادية الكلية.

أن كروغر

أستاذ الاقتصاد الدولي

كلية الدراسات الدولية المتقدمة

جامعة جونز هوبكنز

الاتحاد الأوروبي. وهنا يتعامل غينزبيرغ وويبر بمنتهى الوضوح مع الجوانب العملية، ويصلان إلى أقرب مدى من الإجابة عن سؤالهما الأصلي: كم لغة نحتاج نحن؟

فينفق الاتحاد الأوروبي كل عام ما يزيد على مليار يورو على الترجمة التحريرية والفورية. ويمثل الموظفون العاملون في هذين المجالين عُشر قوة العمل في المفوضية الأوروبية. ومع استمرار توسع عضوية الاتحاد الأوروبي، سوف تزيد التكاليف. ويميل الحل الوسط اللغوي، حال حدوثه، لصالح اللغة الإنجليزية. لكن الأمر المثير للاهتمام في هذه البيئة هو أن المتحدثين باللغة الإنجليزية فقط باعتبارها لغتهم الأم قد يكونون عديمي التأثير، وذلك لعدم إدراكهم الاحتياجات اللغوية المختلفة (مثل استخدام بعض الألفاظ العامية والتعبيرات الاصطلاحية المتقدمة) من جانب أولئك الذين لا تمثل الإنجليزية لغتهم الأم.

ويصيب غينزبيرغ وويبر بقولهم إن من الصعب الحفاظ على التوازن بين السياسات التي تحقق الكفاءة والسياسات التي تحترم التقاليد الثقافية. ويذهبان إلى القول بأنه قد يكون من المعقول أن يعتمد الاتحاد الأوروبي ست لغات للعمل - هي: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية والبولندية.

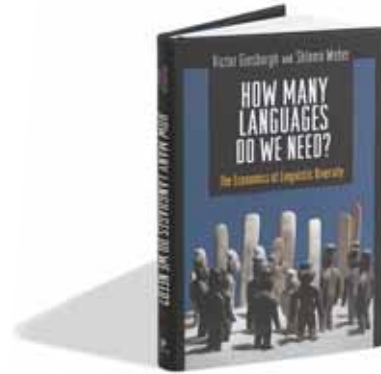
إن إصلاح أساليب العمل اللغوية في الاتحاد الأوروبي يدعو للتعاون، الأمر الذي يتعرض لقضية جوهرية في الكتاب وهي المسألة المحيرة حول ما الذي تعنيه حقا كلمة «نحن» الواردة في عنوان الكتاب. إنها ضمير يدل ضمنا على روح الجماعة. وهي دعوة للمجتمع. لكنها تثير في النفس أنواعا متباينة تماما من مشاعر التضامن والارتباط والأولويات. وفي أي نقاش حول اللغة (أو السياسة)، يتعذر الحديث عن الضمير الجمعي «نحن»، كما يبين هذا الكتاب بوضوح شديد.

هنري هيتشينغز

مؤلف العديد من الكتب، ومنها

كتاب «حروب اللغات» (The Language Wars)

فإنهما يعترفان بأن التقدم سيكون تدريجيا. وباختصار، هذا الكتاب لا بد أن يقرأه كل المعنيين بالفقراء في البلدان النامية، وبالسياسات الرامية إلى تحسين مصائرهم. والأدلة المتوافرة من تجارب المراقبة العشوائية وانتقاد السياسات الحالية مفيدة جدا. إن تحويل بعض النتائج التي توصلوا إليها إلى سياسات عن طريق إعادة تخصيص الموارد الحالية يمكن أن يحقق دون شك فوائد كبيرة، لكن استصواب العديد من استنتاجاتها الخاصة بالسياسات أمر



على الخدمات القانونية الأساسية.

وظل المفكرون المثاليون يتخيلون، لفترة طويلة، أن التكنولوجيا والتخطيط السياسي سوف ينهيان يوما ما التوترات والبلبل للغة للحضارة. وهناك حاليا تأييد لفكرة اتخاذ الإنجليزية لغة عالمية مشتركة. ويعتقد الكثيرون، في الحقيقة، أنها كذلك بالفعل. ولكن هيمنة إحدى اللغات يؤدي إلى تآكل غيرها - الأمر الذي يحتمل أن يمثل كارثة بالنسبة للمنظومة البيئية اللغوية والثقافية العالمية. وينقل غينزبيرغ وويبر عن الكاتب المسرحي آريلي دورفمان، وهو مولود في شيلي ولكنه الآن مواطن في الولايات المتحدة، قوله: «إن هيمنة اللغة الإنجليزية، مثل العديد من الظواهر المرتبطة بالعوالم، تؤدي إلى وجود كثير من الحاسرين المتوارين عن الأنظار، وإسكات كثير من الناس».

ويكتب غينزبيرغ وويبر بأسلوب فني متخصص جدا عادة، مدققين في مسائل مثل البعد التاريخي الجغرافي والنوعي، والتشردم العرقي اللغوي، ومؤشرات الحرمان اللغوي من الحقوق. ومع ذلك تم تقديم هذا التحليل بشكل جازم، وهناك فيض من المقتطفات المختارة بعناية من المعلقين بمن فيهم ماريو فارغاس يوسا وأمارتيا سين. ولا تتناول المناقشة تكاليف الترجمة ومحاولات جوزيف غرينبرغ الكلاسيكية لتقدير التنوع كميًا فحسب، ولكنها تتناول أيضا مراوغات مستثمري القطاع الخاص الفنلنديين ومسابقة يوروفيجن للأغنية.

والقسم الأخير من الكتاب هو الجزء الأكثر إثارة للفتك، وهو دراسة حالة للسياسات اللغوية داخل

تماما، ففي ظل الموارد المحدودة تخضع الكميات التي يتم توفيرها من كل من هذه السلع العامة لخيارات صعبة.

والسؤال الرئيسي الثاني هو كيفية تنفيذ هذه السياسات. إذ يدرك المؤلفان جيدا فشل الحكومات في البرامج الحالية الرامية إلى مساعدة الفقراء. إلا أنه بالرغم من وصفاتهما الجديرة بالثناء (الشفافية، وزيادة مشاركة النساء في هيئات صنع القرار، على سبيل المثال) لتوجيه الإنفاق إلى برامج أكثر فعالية،

التحدث بلغات مختلفات

فيكتور غينزبيرغ وشلومو ويبر

Victor Ginsburgh and Shlomo Weber

كم لغة نحتاج نحن؟

How Many Languages Do We Need?

اقتصاد التنوع اللغوي

The Economics of Linguistic Diversity

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2010, 232 pp., \$35 (cloth).

في هذه الدراسة الدقيقة المتقنية للحقائق - وهما الاقتصادي البلجيكي

الباحثان

فيكتور غينزبيرغ، ولغته الأصلية هي السواحيلية؛ وأحد واضعي نظرية المباريات، شلومو ويبر، وهو مواطن كندي لغته الأصلية الروسية - جريان تقييمًا لتكاليف وفوائد ذلك العدد الهائل من اللغات المستخدمة حاليا في شتى أنحاء العالم.

وهناك افتراض شائع بأن أي تخفيض في عدد اللغات المستخدمة يحسن الكفاءة. وبالرغم من أنه لا يوجد من يعرف العدد الفعلي للغات الحية، فعددها كبير بصورة مذهلة - إذ أن التقدير المعقول هو ٦ آلاف إلى ٧ آلاف. لكن نصف سكان العالم يتحدثون لغة واحدة من إحدى عشرة لغة فقط من بين هذه اللغات كلغتهم الأولى.

وتوجد معظم الاقتصادات المتقدمة في البلدان التي تسود فيها لغة واحدة؛ أما البلدان التي يوجد فيها تنوع لغوي كبير، تتجه فيها الأمور أيضا نحو المزيد من التعقيدات البيروقراطية وتبديد الموارد. وتقول مؤسسة "SIL" الدولية غير الهادفة للربح، التي تحتفظ بقاعدة بيانات عن لغات العالم، إن اللغات المستخدمة حاليا في الكامبيرون تبلغ ٢٧٨ لغة؛ والأرقام الخاصة بتشاد ونيجيريا وبنابوا غينيا الجديدة، هي على التوالي ١٣١ و ٥١٤ و ٨٣٠. ومن السهل أن نتبين الكيفية التي قد يؤدي بها هذا النمط من التعددية اللغوية إلى عرقلة التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، بإعاقة الصراك الجغرافي والاجتماعي، وإعاقة حصول العديد من المواطنين

قابل للتكيف بدرجة أكبر من أن يفشل

يحظى

تيم هارفورد بجدارة بإعجاب الكثيرين بفضل الأعمدة التي يكتبها في صحيفة فاينانشال تايمز، وحديثه في هيئة الإذاعة البريطانية بعنوان «أكثر أو أقل» (More or Less)، وأيضا كتبه السابقة، ولا ريب في أن كتابه بعنوان «التكيف» (Adapt) سوف يكسبه المزيد من المعجبين. فهو دليل ممتع وشامل لتطبيق النماذج المستمدة من علم الأحياء على عالم الأعمال التجارية والاقتصاد، مع العديد من الأمثلة المسلية التي صيغت بأسلوب المؤلف المتميز الرشيق.

وتقوم أفكار الكتاب عن التكيف على التطور من خلال التنوع والانتقاء وعلى دور نظرية الشبكة. وهناك نماذج لعلم الاقتصاد التطوري المنهجي، كما أن الفكرة القائلة بأن الأعمال التجارية صراع من أجل البقاء تعد من البديهيات.

والتطور، في حالة علم الاقتصاد والأعمال، هو مجاز واستعارة، إلا أنني لن أشعر بالمفاجأة إذ اتضح لي أن السلوك الاجتماعي الإنساني في هذا المجال يرتبط بقوة بالقواعد الأساسية للحياة. ويمثل هذا الأمر مسارا مثيرا يستحق الدراسة من قبل خبراء الاقتصاد.

ويمثل إسهام هارفورد في أنه يشرح من خلال طائفة واسعة من الأمثلة، كيفية عمل التنوع، والتكيف، والاختيار، ويؤكد أهمية التفاوض عن الإخفاقات الصغيرة للحلولولة دون حالات الفشل الكارثية التي قد تنجم عن مركزية صنع القرار. وتتراوح الأمثلة ما بين الجوانب العسكرية، كخطط الجيش الأمريكي في العراق، إلى التجارية، مثل أعمال السفر إلى الفضاء في صحراء موهافي وصناعة التكنولوجيا الحيوية. لذا، على سبيل المثال، افتقر القادة في مقر القيادة الرئيسي للمعلومات اللازمة حول الأوضاع على أرض الواقع لكي تنجح خططهم العسكرية في العراق، بينما استطاع القادة المحليون مواءمة خططهم العسكرية وفق الظروف المحددة.

ويناقش المؤلف دور التجارب في مجال الاقتصاد، خاصة في مجال التنمية. ويحذ هارفورد من هاجم تجريبي، يوفر - حسب قوله - معلومات مفصلة للباحثين ويفرس في نفوسهم إضافة إلى ذلك فضيلة التواضع للاعتراف بالأمر التي تنتهي بالفشل وتلك التي تحرز النجاح.

ويمكن العنصر الرئيسي في كل الأمثلة التي يقدمها هارفورد في الاستفادة من المعلومات المبعثرة على نطاق واسع - «عالم معقد مليء

بالمعرفة محلية الطابع وسريعة الزوال». ومن المعروف أن فشل التخطيط المركزي يرجع إلى عدم قدرته على السيطرة على كل المعلومات ذات الصلة، على النقيض مما تحققه الأسواق من نجاح. وكلما كانت البيئة أكثر تعقيدا، زادت الحاجة لاتخاذ قرارات لامركزية.



تيم هارفورد

Tim Harford

التكيف
Adapt

لماذا يبدأ النجاح دائما بالفشل

Why Success Always Starts with Failure

Farrar, Straus and Giroux, New York, 2011, 320 pp., \$27 (cloth).

وعلينا أن نعيد تعلم هذا الدرس باستمرار، نظرا للتفضيل الواضح لمركزية السلطة - من جانب الأعمال المهيمنة في أي أسواق وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات. ويوصفي عضوا سابقا في لجنة المنافسة في المملكة المتحدة، وددت لو أن المؤلف أشار صراحة إلى أن أهمية التجريب وحالات الفشل الصغيرة هما السبب في إبراز الأهمية الكبرى لسياسات المنافسة. ذلك أن التجريب وحالات الفشل الصغيرة يؤديان إلى التنوع وهياكل الحوكمة التي تسمح بالاختلاف.

ويخفف هارفورد من حماسه للابتكار غير المقيد بإبراز أن الابتكار عادة ما يتطلب باطراد قدرا كبيرا من التمويل والتنظيم. وهو يرى أن موقع «فيسبوك» الشهير الذي ولد في إحدى غرف سكن الطلاب في جامعة هارفارد، برأس مال قليل، استثناء من ذلك. وفي معظم الأحيان فإن الابتكارات المؤدية إلى براءات اختراع جديدة تتطلب وجود فريق بحث كبير وتمويل كثير، سواء كان الابتكار دواء جديدا أو إحدى ألعاب الفيديو. ويرى هارفورد أن هذا الأمر يجعل الابتكار الموازي، مع

توقع الفشل لكثير منه، باهظ التكلفة. ويصدق ذلك على العديد من الظروف، ولكن الأمثلة الواردة في كتاب «التكيف» تتناول الصناعات عالية التركيز، حيث تعتبر «تكلفة» الابتكار، سواء كانت تنطوي على قواعد تنظيمية أو ريع، عائقا يحول دون الدخول فيه مما يفيد الأطراف المعنية الراسخة أوضعها. (هناك كتاب آخر صدر حديثا بعنوان «المحول الرئيسي» (The Master Switch) بقلم تيم وو، يقدم بعض الأمثلة الجيدة للمغانم المهذرة من جراء «الإسراف» في الابتكار الموازي عندما تقوم الشركات المهيمنة بتخحية المنافسة جانبا).

ويغير الكتاب مساره في الباب الأخير لإلقاء نظرة على نماذج الشبكات وانتقال العدوى في سياق الكوارث (انصهار المفاعلات النووية، وانفجار منصات استخراج النفط) والأعمال المصرفية. وهذا أيضا مجال استخدم فيه رجال الاقتصاد نماذج مطبقة في العلوم الطبيعية - بالنظر إلى آليات العدوى أو ديناميكية السكان، على سبيل المثال. وتبدو هذه النماذج ملائمة تلقائيا تماما لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية، على النحو المبين في المصطلحات الشائعة في «بيئة الأعمال». وتعتبر الأزمة المالية مرشحا واضحا لهذا النوع من وضع النماذج. وقد عمل معا كل من أندرو هالدين مدير الاستقرار المالي في بنك إنجلترا، وعالم البيئة السير روبرت ماي، وهو كبير علماء حكومة المملكة المتحدة سابقا، لتحليل نواحي الضعف المؤثرة على النظام المالي (راجع عدد ٢٠ يناير ٢٠٠١ من مجلة «نيشتر» (Nature)).

والفصل الأخير، «أنت والتكيف» يصيب بالشعور بخيبة الأمل. فليس ثمة شك في أنه تم إعداده بناء على طلب الناشر: إذ يفترض أن هذا النوع من النصائح العادية يساعد على ترويج الكتب. وكان من الأفضل أن يقول: «التكيف والسياسات العامة»، لأن الكتاب لا يتناول انعكاسات السياسات إلا في سياق تجارب التنمية. لكن هذه مجرد شكوى صغيرة. إنها لموهبة حقيقية أن يتمكن المؤلف من إلقاء الضوء على تلك النماذج الجديدة (في علم الاقتصاد) من خلال قصص مفعمة بالحياة، وهو ما يظهر أن هارفورد يمتلك شيئا من موهبة مالكولم غلادويل التي تجعل الأمور المعقدة تبدو، ليس فقط واضحة المعالم ولكن أيضا أمرا لا مفر منه. إن كتاب «التكيف» جدير فعلا بالقراءة.

ديان كويل

مؤلفة كتاب «How to Run the Economy» و«as if the Future Matters» ورئيسة شركة الخدمات الاستشارية: «اقتصاديات التنوير» (Enlightenment Economics)

أوضح فريدمان - هو دائما ظاهرة نقدية. وهذه ليست مجرد عمليات سهو غير مقصودة؛ لكننا تسهم في الإقلال المنتظم من عمق تراث فريدمان وتأثيره الفكري والعلمي.

ولم يتفق الكتاب مع حقيقة خضوع العالم، خلال معظم هذه الفترة، لقبضة أيديولوجية اقتصادية قائمة على الدولة كادت تستعيد بعض البلدان الكبيرة جدا، مثل الاتحاد السوفيتي والصين، وكادت بشكل أقل حدة تؤدي إلى تخريب البعض الآخر، مثل بريطانيا العظمى ومعظم العالم النامي. ومن الصعب فهم كثير من الشخصيات التي يتناولها، خاصة في البدايات، خارج هذا السياق الأوسع.

والمقالات الأقل إثارة للاهتمام هي تلك التي تتناول أفضل الشخصيات المعروفة. فهل هناك حقا ما يمكن أن يضاف في الحديث عن جيمي كارتر أو ريتشارد نيكسون أو آلان غرينسبان في بضع صفحات؟ هل من الإنصاف لأي من الشخصيات الثلاثة أن نحشر تيد تيرنر، وسام والتون، وستيف روس في فصل واحد من الكتاب؟

ويشعري سفر تكوين هذا الكتاب بالحيرة. فالعديد من الفصول يعتمد كلية على مصادر ثانوية وعلى مصادر معروفة. فلماذا لا يتم التركيز على تلك الشخصيات التي قابلها المؤلف أو التي قام بإجراء بحوث أرشيفية عنها؟ وفي الوقت نفسه، الكتاب ليس جدليا بدرجة كافية تجعله معرضا مفيدا عن المارقين. وليس ثمة ربط كاف بين الموضوعات الرئيسية والاتجاهات بحيث تشكل نصا مفيدا أو مقدمة لتلك الفترة، وكان يمكن أن تنشر تلك المقالات بشكل منفصل.

ولا ريب في أنه يمكن للمرء أن يتعاطف مع رأي مادريك القائل بأن الهيمنة الاقتصادية والسياسية للمال لم تكن أمرا مرغوبا. لكنني كنت أفضل لو أنه بدأ ببضع حقائق بسيطة. متى حدث ذلك؟ (لقد بدأ في أوائل الثمانينات، وفقا لمقاييس الدخل). ولماذا حدث ذلك وما القوى الأوسع مدى وغير الشخصية وراء هذا الاتجاه؟ ولماذا تبنت السياسة التمويل بدلا من أن تخشى منه؟ إن سرد قصة بسيطة بشكل ملائم، يمكن أن يوضح أهمية كل شخصية من الشخصيات المختارة. والكتاب بصورته الحالية، مكتوب بلغة واضحة ويحتوي على بعض الأجزاء المثيرة للاهتمام ولكن بدون هدف واضح.

تايلر كوين

أستاذ علم الاقتصاد
جامعة جورج ماسون

قدر طيب من المعلومات (المتعة) حول السنوات الأولى في حياة فريدمان كيهودي «متعصب دينيا». ويترك ذلك لدى المرء صورة عن فريدمان بوصفه شخصا بارعا لكنه من دعاة التبسيط والتشدد للعقائد، على نحو غير مسؤول. ولا نجد مناقشة مماثلة لدور فريدمان في الإصرار على العمل التجريبي الجيد وفي اختبار فرضيات الاقتصاد والتحقق من مدى صحتها، وإنشائه لقسم في جامعة شيكاغو للدارسين المتفوقين من العلماء الذين حصلوا فيما بعد على جوائز نوبل، والمرات العديدة التي غير فيها رأيه في مسائل اقتصادية، بما في ذلك تلك المتصلة بالنظريات والسياسات النقدية. لقد كان فريدمان عالما ومفكرا ناقدا أكثر تفوقا بكثير مما يصوره هذا المقال.

ووقع الكتاب أيضا في حالات معينة من السهو والخطأ. فلم تذكر المناقشة حول رغبة فريدمان في إلغاء البرامج الاجتماعية، أنه كان يريد استبدالها بدخل سنوي مضمون. ومن الخطأ الزعم بأن «عدم استقرار سرعة دوران النقود هو الذي أدى في النهاية إلى ظهور المذهب النقدي في ثمانينات القرن العشرين» عندما كان تقلب أسعار الفائدة

سيكتشف القارئ موضوعا

مشتركا بينهم وهو الاندفاع

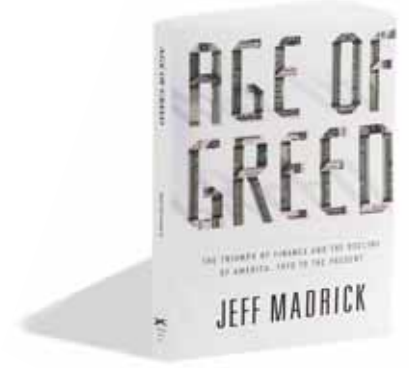
غير المسؤول نحو تحويل

الأفكار والممارسات الأمريكية

إلى عبادة غير مبررة للمال.

يمثل مشكلة كبرى، ففي الاقتصادات المفتوحة مثل سويسرا أصبح سعر الصرف هو المشكلة (فسرعة التداول النقدي تتحرك بطرق غريبة لكنها تفعل ذلك ببطء بالغ). وسيتفق عدد قليل من رجال الاقتصاد مع زعم مادريك بأن «فريدمان وشوارتز... أحرزا تقدما طفيفا على ما هو معروف فعلا» أو أن كتابهم «التاريخ النقدي» (*Monetary History*) يقوم على أساس تجريبي ضئيل. فخلافا لرأي مادريك، أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن التضخم - أو على الأقل التضخم المستمر، كما

سادة العالم



جيف مادريك

Jeff Madrick

عصر الإجشع

Age of Greed

انتصار التمويل وتقهقر أمريكا، من ١٩٧٠ وحتى الآن

The Triumph of Finance and the Decline of America, 1970 to the Present

Alfred A. Knopf, New York, 2011, 496 pp., \$30 (cloth).

مادريك واحد من أنشط كتاب أمريكا وأكثرهم إثارة للمتعة في الكتابة عن الاقتصاد الشعبي،

جيف

يستخدم مواهبه في رسم سلسلة من اللوحات الاقتصادية والمالية تغطي الأعوام الأربعين الماضية. وتشمل موضوعات الكتاب الحديث عن والتر ريستون، وميلتون فريدمان، وريتشارد نيكسون، وآلان غرينسبان، وبول فولكر، وجورج سوروس، وأنجيلو موزيلو. ويكتشف القارئ موضوعا مشتركا بينهم وهو الاندفاع غير المسؤول نحو تحويل الأفكار والممارسات الأمريكية إلى عبادة غير مبررة للمال، والابتعاد عن الرأي القائل بأن الحكومة الاتحادية هي صديق لنا. ومع هذا يظل كل فصل مستقلا بذاته.

وكان الفصل عن ميلتون فريدمان هو أكثر ما أثار اهتمامي، وذلك في جانب منه لأنني خبير اقتصادي، وفي جانب آخر لعدم وجود سرد قوي لسيرة حياة الشخصية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن الموضوع شائق، إذ يؤلف مادريك رواية أسرة عن عمل فريدمان بوصفه أحد منظمي مشروعات السياسات الاقتصادية. لقد قرأت هذا الفصل بشغف بالغ، وكأنني اجتزت أعلى مستويات اختبار القراءة، وقد تمنيت لو أن ذلك الفصل كان أطول.

ومع هذا، لدي اعتراض على نقاط عديدة. فعنوان الفصل هو «ميلتون فريدمان، الداعية»، وبه

مكتبة صندوق النقد الدولي

الإلكترونية الجديدة تقدم

أعمالاً بالغة العمق واسعة التأثير لا غنى عنها



توفر لك مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية تحليلات مالية عالمية مسهبة بلمسة من أصابعك. وتتيح لك الحصول على بواكير المطبوعات والكتب وأوراق العمل والدراسات والبيانات والأدوات الإحصائية عظيمة الأثر. احصل على المعلومات التي تحتاجها، من مصدر تثق فيه.

انظر العرض على الموقع الإلكتروني: www.elibrary.imf.org

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، يونيو، ٢٠١١، ٨ دولارات



MFIAA2011001